الموسم الثاني
للانصات المركزي

جلسة الاربعاء.. اخفاق آخر لمحاولات التفرد

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 27
الخميس
2022/03/31
No. : 7638

دوامة التخبط !!

اساءات .. اعتذارات .. انحناءات

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- بافل طالباني والحكيم: توحيد الجهود والتفاهم المشترك ومراعاة الاستقرار
- بافل جلال طالباني: لا يمكن تأخير صرف رواتب المتقاعدين
- جمال آريز: تأثير تحركات بافل جلال طالباني السياسية
- حسن بيكلاس: بافل جلال طالباني شخصية الانتصارات
- كاروان انور: أسخف سيناريو في العالم
- قوباد طالباني: قرار المحكمة الاتحادية فرصة تأريخية لمعالجة المشاكل
- بغداد تتخذ اجراءات جديدة بخصوص تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية
- لجنة الطاقة النيابية: الحكومة تتعمد تأخير صرف الرواتب
- تظاهرات منددة في بغداد لمناصري المرجعية ضد التطاول على المراجع
- بايدن: مع إقليم كردستان مستقر ومزدهر ضمن العراق
- جلسة الاربعاء..إخفاق آخر لمحاولات التفرد بالسلطة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- مسرور بارزاني يقر بصحة تسريبات رويترز
- يحيى دبوق : ما بعد الضربة الإيرانية لأربيل
- عباس عبود سالم : الخطاب السياسي العراقي: صناعة كراهية والشعبوية

المرصد التركي و الملف الكردي

- دميرتاش: عبر إنكار الكرد يفضلون استبعاد حزب الشعوب الديمقراطي
- تشكيلات الإستخبارات التركية: الميت والبارستن
- د.محمد نور الدين: ازدهار الديبلوماسية التركية: لا بديل من «الحياد البنّاء»
- الدبلوماسية التركية.. الحصان الأسود في سباق وقف حرب أوكرانيا

المرصد السوري و الملف الكردي

- فابريس بالونش: كيفية الحفاظ على الحكم الذاتي لشمال شرق سوريا
- فرهاد حمي : عفرين بين مخالب الإبادة وغياب العدالة

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

- فرانسيس فوكوياما: استعدادا للهزيمة
- جورج فريدمان: هكذا تعيد حرب أوكرانيا تعريف القوى العظمى
- هشام ملحم: معنى زلة لسان بايدن حول بوتين لحرب أوكرانيا

رؤى و قضايا عالمية

- الاتجاهات العالمية والشرق أوسطية في الربع الثاني من العام 2022
- حازم صاغية: ... عن الاصطفافات العالمية المحتملة بعد الحرب الأوكرانيّ

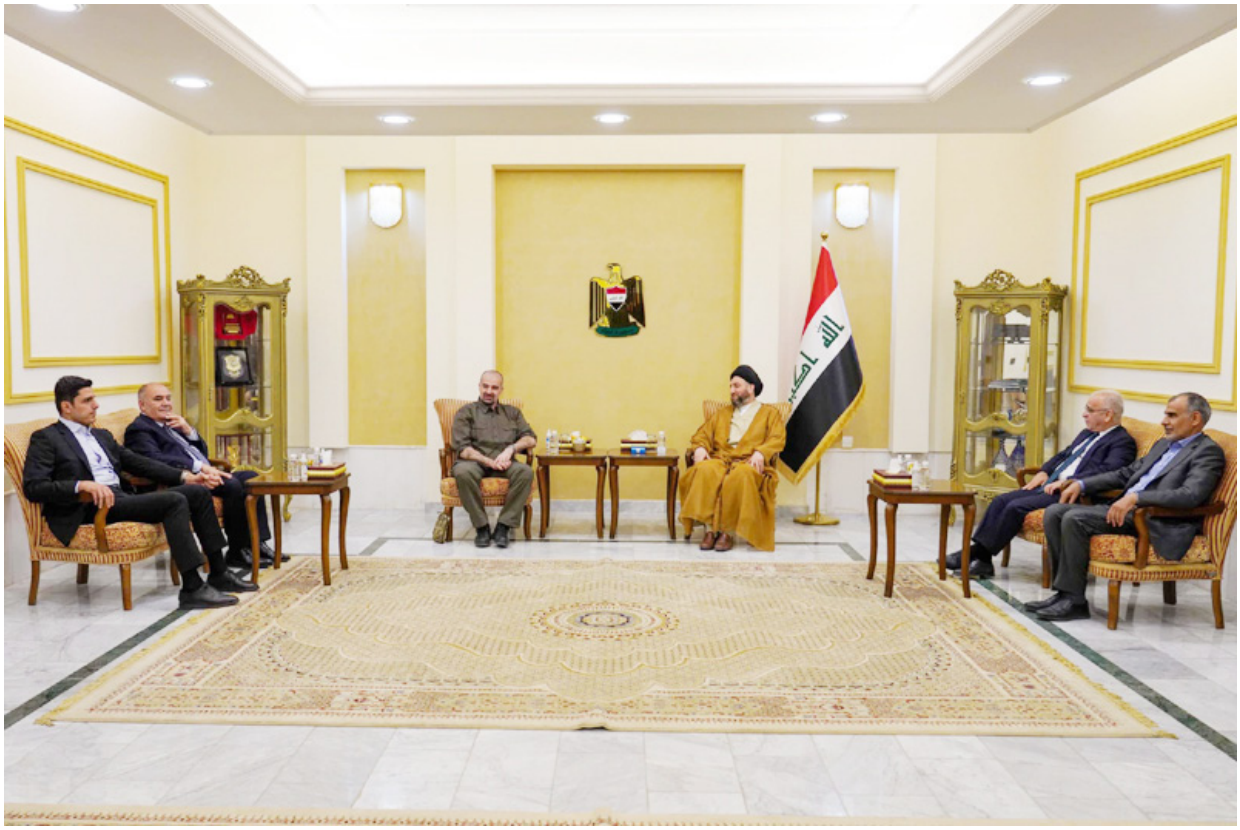

باقل جلال طالباني والحكيم:

توحيد الجهود والتفاهم المشترك ومراعاة الاستقرار السياسي

عقد السيد باقل جلال طالباني وسماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة اجتماعا في العاصمة بغداد.

وخلال اللقاء الذي حضره السيد درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي والسيد سعدي بيره عضو المكتب السياسي،والسيد امين بابه شيخ عضو المكتب السياسي،تباحث الجانبان اخر التطورات السياسية وسبل تجاوز هذا الظرف السياسي الراهن الذي يمربه البلد.

واكد الجانبان خلال الاجتماع على اهمية توحيد وتكثيف الجهود متفقين على ان المرحلة الحالية للعراق تتطلب التفاهم المشترك وتعزيز لغة الحوار وينبغي مراعاة الاستقرار السياسي للبلد وتسخير الجهود من اجل ذلك الهدف المنشود.

باڤل جلال طالباني:

لا يمكن تأخير صرف رواتب المتقاعدين ولن نقبل بوقوفهم في الطوابير

بعد وفاة متقاعد ثالث اثناء وقوفه في طابور استلام راتبه التقاعدي، استدعى باڤل جلال طالباني، الثلاثاء، في العاصمة الاتحادية بغداد، المدير العام للبنك المركزي في اقليم كردستان/ السليمانية، عبدالرحمن صالح رشيد.

وبحثا هذه المسالة باسهاب واكدا ان المتقاعدين هم محل احترام في المجتمع وانهم أفنوا حياتهم في تقديم الخدمة لكردستان وشعبها، لذلك يجب التعامل معهم باحترام.

ونوه باڤل جلال طالباني، لمدير البنك المركزي بضرورة عدم تكرار مثل هذه الحالات وهو ليس محل قبول وان واجب البنك المركزي التعامل مع المتقاعدين باحترام.

وقال باڤل جلال طالباني، انه اذا لم تستطع الحكومة في اقليم كردستان حل هذه الظاهرة غير الحضارية، عليها اعلان ذلك بشكل صريح، لانه من الان فصاعدا لن نقبل تكرار هذه الظاهرة، ليس في السليمانية فقط، بل في اي منطقة اخرى، وانه لا يمكن تأخير صرف رواتب المتقاعدين، والتعامل معهم بهذا الشكل البعيد عن القيم الانسانية، مؤكدا ضرورة صرف مستحقاتهم المالية.

تأثير تحركات بافل جلال طالباني السياسية

*جمال آريز

لقد كان الهدف من الانتخابات المبكرة اصلاح وتجدد النظام السياسي العراقي، وليس محو الموجود منذ الـ ١٨ عاما الماضية، وفي مقدمته الدستور التوافقي.

ان مصطلح التوافق الذي تبناه الرئيس مام جلال، ظل التمسك به مبعثا لعدم تشظي العراق بالرغم من كل تعقيدات السنوات الماضية.

من الممكن ملاحظة وقـراءة عدد من النتائج والتداعيات من تحركات بافل جلال طالباني الحالية وفيما مضى، وعلى صعد الاتحاد الوطني واقليم كردستان والعراق والاقليم وهي تستحق الوقوف عندها:

*على مستوى الاتحاد الوطني، جدد التزامه باستقلالية قرار الاتحاد الوطني السياسي وشدد على استحقاقات الاتحاد الوطني الكردستاني الانتخابية، مثلما كذّب الادعاءات التي تنشرها الصحافة الصفراء بخصوص الاتفاق والتوافق والتعامل السري بمنصب رئيس الجمهورية وحقوق الاتحاد الوطني.

ان تحركات بافل جلال طالباني اثبتت للجميع ان وحدة القرار السياسي داخل الاتحاد الوطني تستطيع بـ ١٨ مقعدا برلمانيا خلق تأثيرات وتشكيل لوبيات كبيرة ومؤثرة لآرائه وتوجهاته.

* وعلى صعيد اقليم كردستان، فعندما يقول بافل جلال طالباني خلال اجتماع مع اعضاء كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي: "لن نقبل فرض

> كان الهدف من الانتخابات اصلاح النظام وليس محو الموجود

اي ارادة علينا"، فهو الخطوة عينها التي ينتظرها شعب كردستان لتحقيق التوازن السياسي وعدم فرض توجه سياسي واحد على مجمل شعب كردستان.

فهي من وجهة اخرى رسالة لداخل اقليم كردستان ايضا مفادها انه ولى زمن العنتريات وفرض الذات على جميع الاصوات والآراء المختلفة بالقوة، وان الاتحاد الوطني سيرعى مجددا التعدد والاختلاف والديمقراطية ولن يسمح بتوجيه كردستان نحو النظام الشمولي بذريعة الاغلبية البرلمانية واحتكار قطاعي كردستان المالي والاقتصادي.

*وعلى صعيد العراق فان تحركات بافل جلال طالباني متجهة نحو ما معناه ان الاتحاد الوطني يصبو الى جعل الكرد واقليم كردستان شريكا فعليا في العملية السياسية بالعراق استنادا الى مصطلح التوافق وسياسة شدة الورد التي أرساها الرئيس مام جلال وان يتواجد الكرد في بغداد كما كان في عهده معززين ومكرمين ويصبحوا بيضة القبان في المعادلة العراقية، لا ان يكونوا في كفة ضد الاخرى وقلب الوضع العراقي لصالح طرف معين.

*على الصعيد الاقليمي، فان المشهد واضح وضوح الشمس ويراد للعراق الدخول في الصراعات الاقليمية والدولية تحت مسمى "الاغلبية الوطنية" والاغلبية البرلمانية، وهذا هو الطرح الذي رفضه الاتحاد الوطني وشخص الرئيس مام جلال والكثير من القيادات السياسية الكردستانية والاطراف الاخرى المشاركة في ادارة الحكم بالبلد منذ بداية تاسيس العراق الجديد وعهد مجلس الحكم، فلقد حاولوا جاهدين عدم الانزلاق الى الصراعات الاقليمية وعدم جعل العراق ساحة لها، لكن ما نلاحظه اليوم هو العكس تماما، اذ ان الخراب والدمار سيطرق ابواب الاقليم قبل العراق.

بإمكان الجهات السياسية الاخـرى ايضا دعم واسناد تحركات بافل جلال طالباني لسد الطريق على فرض ارادة معينة خارج الاجماع الكردي والتمسك بمبدأ التوافق وحقوق اقليم كردستان الدستورية وعدم توريط الوطن وشعب كردستان والعراق بالصراعات الاقليمية.

* المسرى

بافل جلال طالباني شخصية الانتصارات

*حسن بيكلاسي

إن قدرات بافل جلال طالباني وعلاقاته السياسية والدبلوماسية وخطى مناقشته مع الأحزاب السياسية ومكونات العراق، والقرارات الستراتيجية والإيجابية غير المتغيرة أصبحت بؤرة أمل لكوادر وجمهور وأنصار الاتحاد الوطني الكردستاني.

إن الخطوات الدبلوماسية لبافل طالباني والسياسة الحكيمة للاتحاد الوطني الكردستاني غيرت المعادلات، ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد الوطني الكردستاني يرى في اولوياته الستراتيجية وأجنداته عاملاً القضاء على الفساد والظلم في المجتمع، سواء كان من الناحية السياسية والاقتصادية أو من ناحية البعد الفني والاجتماعي والاكاديمي، والتطرق مرة أخرى إلى التغييرات الجذرية في جميع القطاعات.

ومن هذا المنطلق يلعب الاتحاد الوطني الكردستاني دوراً فاعلاً ونشطاً في حل المشاكل والقضايا الراهنة التي أصبحت عقبات أمام المجتمع، بمعنى آخر فإن الاتحاد الوطني الكردستاني ليس جزءا من مشاكل وتعقيدات البيت الشيعي والسني وتقسيمهم.

بل إن للاتحاد الوطني الكردستاني

> الاتحاد الوطني هموم المجتمع شغله الشاغل وحلها واجبه

دورا إيجابيا وحقيقيا في حل المشاكل ووحدة الخطاب ووحدة الصف والموقف بين الأطراف والمكونات من أجل عراق حر وعادل ومستقر وديمقراطي.

وهذا هو نتاج فلسفة ومسار مام جلال وحكمة الاتحاد الوطني الكردستاني في السياسة والبرامج والستراتيجيات، والتي أثبتت الآن بكل فخر أن تلاميذ مام جلال ومن منطلق الإحساس بالمسؤولية على أرض الواقع أن الاتحاد الوطني الكردستاني حزب الشهداء ومجاميع شعب كردستان.

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم أصبح دور بافل طالباني كشخصية عصرية وسياسية حكيمة ونجاحاته مع الأحزاب السياسية العراقية أكثر إشراقاً يوماً بعد يوم في الشارع والاتحاد الوطني الكردستاني.

ان خطوات الاتحاد الوطني الكردستاني مستمرة وتحركات بافل طالباني ستستمر في حل المشاكل والإشكاليات، وهذا بالنسبة للاتحاد الوطني الكردستاني يسجل تاريخاً مليئ بالسيادة.

ومن هذا المنطلق سجل الاتحاد الوطني الكردستاني صورة جميلة وصحية، من خلال الوفاء بالوعود بمساعدة القطاع الصحي من قطاع التعليم والجامعات والمعاهد، وهذا أكبر شرف لحزب عصري ومتطور مثل الاتحاد الوطني الكردستاني.

ان تحركات بافل طالباني ودعم الاتحاد الوطني الكردستاني مستمرة، لأن الاتحاد الوطني الكردستاني يعتبر أن هموم الفرد وهموم المجتمع هو شغله الشاغل وحلها واجبه، ومرة أخرى، واجب وبرنامج هذا الحزب الاشتراكي الديمقراطي وهو فخور بتقديم الخدمات للأفراد والمواطنين.

PUKnow

أسخف سيناريو في العالم

*كاروان انور

هذه انعطافة ولعبة خبيثة للخروج من المأزق الذي أوقع فيه البارتي نفسه ولاخروج منه دون نيل العقاب العادل، حيث كانت تغريدة النايف ترجمة صادقة للخطاب الكردي للحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكن اخطأوا هذه المرة لأنهم نشروها باللغة العربية..

للمرة السادسة البارتي ينشر سيناريو آخر عسى ولعل أن يساعده وينقذه من الورطة التي أوقعوا أنفسهم فيها بترجمتهم للخطاب الكردي لحزبهم الى اللغة العربية دون حسبان أهمية وعظمة المرجعية الشيعية لدى المواطنين الشيعة، ولكن الأصح هو (من حفر حفرة لأخيه أوقع نفسه فيها)..

لأنهم طالما كانوا يتهمون اليكيتي بقربه من المراجع في خطابهم بالكردي، وكانوا يقبلون أكتاف السادة الشيعة عندما كانوا ينشرون الخطاب بالعربية..

سيناريوهات البارتي للخروج من (النايف غيت):

اولا/ الاعتذار

ثانيا/ ان صفحته تعرض للاختراق

ثالثا/ القي القبض عليه ويدفع جزاءه

رابعا / اخلاء مقر الفرع الخامس للديمقراطي وتهديم بنايته كعقوبة البارتي لنفسه وطلب السماح والغفران

خامسا/ اعتذار وزارة داخلية الاقليم ووزيرها كاك ريبر واعتذار كاك مسعود برزاني شخصيا

سادسا /هذا السيناريو السخيف والضعيف الذي ينسبون فيه موظفهم وكادرهم الى اليكيتي....

ستة سيناريوهات خلال ثلاثة أيام

لم أر في حياتي تخبطا سياسيا من لدن أي حزب مثلما أراه الآن في أزمة النايف غيت....

وعلى السياسة السلام.

قوباد طالباني:

قرار المحكمة الاتحادية فرصة تأريخية لمعالجة المشاكل

أكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان ان مشاركة اقليم كردستان في القمة العالمية للحكومات مهم جداً لتطوير تجربة اقليم كردستان.

واضاف قوباد طالباني في تصريح متلفز: ان هذه القمم تعطي الجميع رؤية اضافية وجديدة حول السلع والامور الاخرى كما هناك تقديم للحلول اللازمة للأزمات وهناك فضاء واسع لتوقيع الاتفاقيات بين جميع الحكومات.

واضاف خلال مشاركة في فعاليات القمة العالمية للحكومات المنعقد في دبي: ان موقع اقليم كردستان في الخارطة الجديدة للطاقة في العالم في تطور مستمر، لكن علينا تنويع وارداتنا وعدم الاعتماد على عائدات النفط فقط، لان اسعار النفط اذا انخفضت فسيتعرض اقليم كردستان للمشاكل مرة اخرى.

واوضح: ان اقليم كردستان سيستفيد من تجارب البلدان المتقدمة والمشاركة في النشاطات التجارية وزيادة الاستثمار ويجب التفكير في نظام ادارة جديد وتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

وقال نائب رئيس حكومة اقليم كردستان: ان قرار المحكمة الاتحادية والخاص بقطاع النفط والغاز في اقليم كردستان ستكون له تأثيرات على قطاع الطاقة في العراق بشكل عام واقليم كردستان بشكل خاص، هناك حقيقة ينبغي ان نعرفها وهي ان هذا القرار فرصة جيدة للتوصل الى اتفاق مشترك مع الحكومة الاتحادية وانهاء جميع المشاكل العالقة بما فيها المشاكل النفطية وهذه بالتأكيد فرصة تاريخية للحوار والاتفاق.

وقال: ان الاوضاع المالية لاقليم كردستان صعبة وعلينا الاستمرار بكل جهد لتحسين الاوضاع المالية، هناك ضغوط تواجه اقليم كردستان ويجب العمل معاً جميعا لتجاوز المشاكل وتعزيز الامن والاستقرار السياسي والاقتصادي في اقليم كردستان.

PUKmedia

بغداد تتخذ اجراءات جديدة بخصوص تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية

*المرصد

حصلت وسائل اعلام على وثيقة خاصة من شركة النفط الوطنية، الى حكومة اقليم كردستان، لتنفيذ قرار المحكمة الاتحادية المتعلق بعقود النفط والغاز في الاقليم، مطالبة حكومة الإقليم بتوجيه ذوي العلاقة لاتخاذ إجراءات معينة.

وحسب الوثيقة فان هذه الاجراءات هي تزويد شركة النفط الوطنية بنسخة من العقود والاتفاقات المبرمة منذ عام ٢٠٠٤ بخصوص النفط والغاز مع الشركات في مجال «الاستكشاف والإنتاج والنقل والبيع والتصدير».

كما طالبت الشركة وفقا للوثيقة بتسمية فريق عمل مختص للمباشرة مع اللجنة التوجيهية العليا لتقديم طلب الى مجلس الوزراء لتأسيس شركة نفطية عامة تخول بمهام ادارة مجمل نشاط النفط والغاز في الحقول المتعاقد عليها من قبل اقليم كردستان.

واوضحت وثائق رسمية من وزارة النفط انها اقترحت ان يكون اسم الشركة KROC وتخضع لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ومملوكة للسلطة الاتحادية ويكون مقرها مدينة اربيل.

كما نصت الوثيقة على ترشيح موظف مختص لا تقل درجته عن مدير عام لفتح حساب صندوق في احد المصارف العالمية لغرض إيداع كل العوائد الناتجة عن بيع وتصدير النفط والغاز.

واشارت الوثيقة الى ان الاجراءات الواردة كافة بمثابة سياسة مستقبلية جديدة لادارة الثروة النفطية

وتتحمل كل الأطراف المعنية الالتزامات المستقبلية المترتبة عليها.

وكشفت شركة النفط الوطنية، لوكالة شفق نيوز عن تعاقدها مع شركات استشارية دولية لدراسة وتقييم عقود النفط والغاز في اقليم كردستان.وقال مصدر في الشركة، ان «الشركة وضعت خطة تحويل عقود اقليم كردستان وآلية استلام أموال التصدير بعد الانتهاء من عملية التقييم».

وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد أعلنت في ١٥ شباط الماضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان والغائه، وإلزام حكومة الإقليم بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في إقليم كردستان والمناطق الأخرى التي قامت وزارة الثروات الطبيعية باستخراج النفط منها وتسليمها إلى الحكومة الاتحادية والمتمثلة بوزارة النفط الاتحادية.

طلب الى حكومة اقليم كردستان

*الى ذلك اصدرت وزارة النفط كتابا موجها الى حكومة اقليم كردستان حول تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية هذا نصها :

السادة حكومة اقليم كردستان المحترمون
م/ تنفيذ قرار

استنادا الى قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٥٩/اتحادية/٢٠١٢) وموحدتها (١١٠/اتحادية/٢٠١٩) الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥.

نرجو التفضل بتسمية ممثلين مخولين عن السلطات المختصة في حكومة الاقليم لتنفيذ أحكام القرار آنف الذكر مع احتفاظ وزارة النفط وشركاتها بكامل حقوقها ومطالباتها السابقة وبموجب أحكام القرار اعلاه.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير..

وزارة النفط تناقش آليات إدارة الصناعة النفطية في الإقليم

الى ذلك عقدت وزارة النفط وشركة النفط الوطنية، الثلاثاء، ورشة عمل مع عدد من الخبراء العالميين بخصوص آليات إدارة الصناعة النفطية في إقليم كردستان وفق الأسس الدستورية.

وذكر بيان للوزارة، أن «الورشة ناقشت ملامح وأسس العمل في العقود المبرمة حالياً في إقليم كردستان «، لافتاً الى أن «الورشة شهدت حضور وزير النفط إحسان عبد الجبار والوكلاء والمدراء العامين في مركز الوزارة وشركة النفط الوطنية واللجان المشكلة لهذا الغرض».

يذكر أن الوزارة قد شكلت اللجان التخصصية تنفيذاً لقرار المحكمة الاتحادية.

لجنة الطاقة النيابية: الحكومة تتعمد تأخير صرف الرواتب

خروقات كبيرة في المنافذ الحدودية وخاصة في منفذ ابراهيم الخليل

أكد برلماني عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، ان الحكومة تستطيع صرف رواتب الموظفين لكنها تؤخر الرواتب بشكل متعمد.

وقال كاروان كزنيي عضو لجنة الطاقة في برلمان كردستان خلال مؤتمر صحفي: وفق المعلومات المتوفرة لدي فإن حكومة اقليم كردستان لديها الاموال والسيولة اللازمة لصرف رواتب الموظفين لكنها تؤخر ذلك وبشكل متعمد ولسبب مجهول لايعرفه احد.

واوضح: ان رئيس حكومة اقليم كردستان اكد ان اقليم كردستان يصدر يومياً ٥٠٠ الف برميل من النفط الخام، يعني ١٥ مليون برميل من النفط الخام شهرياً.

وقال: اذا اعتبرنا ان عائدات النفط التي تعود للحكومة هي ٤١٪ فان ذلك يساوي ٢١ مليونا و١٩٧ الف دولار يومياً، يعني ٦٣٥ مليونا و٩٠٠ الف مليون دولار شهرياً، وهذا الرقم يساوي ٩٣٤ مليارا و٧٨٧ مليون دينار، في وقت تحتاج فيه الحكومة الى ٩٠٠ مليار دينار لصرف رواتب الموظفين.

وتابع: ليس هناك اي مبرر لعدم توزيع رواتب الموظفين، كما لدينا عائدات المنافذ الحدودية الرسمية وغير الرسمية فأين تذهب كل هذه الاموال؟ لماذا لاتصرف الحكومة رواتب الموظفين؟

واضاف: نحن عدد من أعضاء برلمان كردستان طلبنا بعقد جلسة خاصة لمناقشة الاوضاع المالية في اقليم كردستان لكي نعرف لماذا لاتصرف الحكومة رواتب الموظفين؟

واشار الى ان هناك خروقات كبيرة في المنافذ الحدودية وخاصة في منفذ ابرهيم الخليل، وزارة المالية لاتعلم اي شيء عن ورادات هذا المنفذ ولاتوجد اي احصائية عن عدد الشاحنات التي تدخل وتخرج من منفذ ابراهيم الخليل.

البيشمركة القدامى يتظاهرون في اربيل

الى ذلك تظاهر البيشمركة القدامى يوم الاربعاء بمدينة اربيل، مطالبين بعدم تأخير صرف رواتبهم.

وقد نظم البيشمركة القدامى مسيرتهم انطلاقا من متنزه شاندر الى امام برلمان كردستان، حيث طالبوا برلمان كردستان بادراج قانون امتيازات البيشمركة ضمن جدول اعمال جلساتها، كما طالبوا بعدم الاستخفاف بتوفير متطلبات معيشتهم وعدم تناسي دورهم في الانتفاضة وحماية اقليم كردستان.

PUKmedia

بايدن: مع إقليم كردستان مستقر ومزدهر ضمن العراق

المكتب الاعلامي لرئيس الاقليم

تلقى نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، الأربعاء ٣٠ آذار ٢٠٢٢، رسالة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جو بايدن.

وفي رسالته، أكد الرئيس بايدن على أن إقليم كردستان شريك مهم لأمريكا، معبراً عن التزام بلاده المستمر وطويل المدى بأمن واستقرار العراق وإقليم كردستان.

وكذلك أدان الرئيس بايدن الهجوم الصاروخي الذي طال أربيل، مثنياً على التنسيق الوطيد وطويل الأمد بين إقليم كردستان وأمريكا، وجدد التأكيد على التزام أمريكا بمواصلة دعمها للقوات الأمنية العراقية والبيشمركة.

وفي جانب آخر من رسالته، شدد الرئيس بايدن على أن أمريكا ترى في إقليم كردستان آمن ومستقر ومزدهر جزءاً رئيساً في عراق مستقر ومزدهر.

كما هنأ الرئيس بايدن نيجيرفان بارزاني وشعب كردستان بعيد نوروز.

وكان رئيس إقليم كردستان استقبل الاربعاء، ماثيو تولر سفير الولايات المتحدة الأمريكية في العراق.

وخلال اجتماع، أوصل السفير الأمريكي رسالة من الرئيس الأمريكي جو بايدن، إلى نيجيرفان بارزاني يؤكد من خلالها دعم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإقليم كردستان.

وناقش الجانبان الوضع السياسي العراقي، خطوات العملية السياسية وجلسات مجلس النواب العراقي، أوضاع إقليم كردستان وعملية الانتخابات القادمة في إقليم كردستان، علاقات أربيل – بغداد والتوقعات لمستقبل العملية السياسية في البلد.

واتفقت آراء الجانبين، خلال اجتماعهما، على ضرورة وجود نظام حكم صحيح، وعلى أن الالتزام بالدستور ومبادئه هو الطريق الوحيد لتحقيق الأمان والاستقرار، وأكدا على أهمية بناء الثقة والتفاهم المشترك بين الأطراف العراقية من أجل تجاوز الوضع وحل المشاكل.

الحوار بين الأطراف الكردستانية حول قانون الانتخابات في إقليم كردستان، أهمية وحدة صف الأطراف الكردستانية في بغداد والعمل المشترك بينها وبين الأطراف العراقية، أهمية استمرار حوار أربيل- بغداد لحل مشاكلهم، علاقات إقليم كردستان والعراق مع دول المنطقة، الحرب والأوضاع في أوكرانيا وتأثيراتها ومحادثات فيينا حول الملف النووي، شكلت محاور أخرى للاجتماع الذي حضره السيد القنصل العام الأمريكي في إقليم كردستان.

جلسة الاربعاء..إخفاق آخر لمحاولات التفرد بالسلطة

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

أخفق مجلس النواب العراقي الأربعاء للمرة الثانية على التوالي خلال أقل من أسبوع، في المضي بجلسة انتخاب رئيس جديد للبلاد، بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني المطلوب لعقدها بواقع ٢٢٠ نائباً من أصل ٣٢٩ نائباً.

ويضع الإخفاق الجديد الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ نحو ٥ أشهر أمام منعطفات جديدة بعد تلويح كتل سياسية بحل البرلمان والذهاب إلى انتخابات جديدة مبكرة، وقوى أخرى طرحت الذهاب إلى المحكمة الاتحادية العليا بالبلاد بشأن الفراغ الدستوري المترتب عن الإخفاق باختيار رئيس جديد للجمهورية الذي يتولى بعد تسميته تكليف الكتلة الأكبر تشكيل الحكومة.

وأخّرت رئاسة البرلمان انعقاد الجلسة المفترضة في الساعة الحادية عشرة صباحاً بالتوقيت المحلي لمرتين، أملاً بوصول نواب الكتل السياسية، والنواب المستقلين أيضاً، الذين حاول استمالتهم تحالف «إنقاذ وطن»، الذي يجمع كلاً من «التيار الصدري»، و«الحزب الديموقراطي الكردستاني»، وتحالف «السيادة».

وعلى عكس التوقعات، كان الحضور الفعلي داخل قبة البرلمان أقل من حضور جلسة السبت السابقة، التي شارك فيها ٢٠٢ نائب، حيث حيث حضرها ١٧٦ نائبا فقط.

وقررت رئاسة البرلمان تحويل الجلسة إلى عادية وإلغاء الفقرة المخصصة للتصويت على رئيس الجمهورية.

وصوت مجلس النواب في جلسته السادسة التي عقدت الاربعاء برئاسة محمد الحلبوسي رئيس المجلس، على تعديل عدد من مواد النظام الداخلي ومهام اللجان النيابية، إضافة الى التصويت على تسمية أعضاء ثلاث لجان.

وفي مستهل الجلسة، أعلن الحلبوسي عدم تحقق النصاب القانوني لانتخاب رئيس الجمورية.

وصوت المجلس على تعديل عدد من مواد نظامه الداخلي والمتعلقة بمهام اللجان النيابية، بضمنها تبديل تسمية مقرر اللجنة الى نائب ثاني لرئيسها.

وفي ذات الشأن، صوت المجلس على ١١ عضوا في اللجنة القانونية، فيما ابقى المجال مفتوحا لاكمال العدد الكلي للجنة، إضافة الى التصويت على عدد من اعضاء اللجنتين العلاقات الخارجية والمالية.

وفي ختام الجلسة دعا رئيس المجلس رؤساء الكتل النيابية الى تقديم أسماء أعضائها لاستكمال تشكيل اللجان، مؤكدا على التزام رئاسة المجلس باعتماد مبدأ المهنية والكفاءة والاختصاص كأساس في توزيع السيدات والسادة النواب على اللجان.

بعدها تقرر رفع الجلسة.

الصدر: الانسداد افضل من التوافق

وعقب فشل التحالف الثلاثي في إكمال النصاب القانوني لانتخاب رئيس الجمهورية، أكد زعيم التيار الصدري انه «لا خير في حكومة توافقية محاصصاتية»، مشيرا الى انه لن يعيد الشعب العراقي الى مأساته السابقة.

وقال الصدر في تغريدة على موقع تويتر»

«لن أتوافق معكم، فالتوافق يعني نهاية البلد، ولا للتوافق بكل أشكاله.

ما تسمونه بالانسداد السياسي أهون من التوافق معكم، وأفضل من اقتسام الكعكة معكم، لا خير في حكومة توافقية محاصصاتية.

كيف ستتوافقون مع الكتل وانتم تتطاولون ضد كل المكونات وكل الشركاء الذين تحاولون كسبهم لفسطاطكم.

أيها الشعب العراقي، لن أعيدكم لمأساتكم السابقة، وذلك وعد غير مكذوب، فالوطن لن يخضع للتبعية والاحتلال والتطبيع والمحاصصة، والشعب لن يركع لهم إطلاقاً».

نوري المالكي يعلن عن مبادرة للإطار التنسيقي

من جانبه أعلن رئيس ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، عن طرح مبادرة جديدة للإطار التنسيقي بشأن العملية السياسية الراهنة في البلد.

وبحسب تغريدة لرئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، فان «تحالف الاطار التنسيقي والمتحالفون معه أكدوا قوة الثلث الضامن الذي ثبت اليوم بمنع عقد جلسة يعدّها الاطار خطيرة».

وأضاف: «اعددنا ورقة مبادرة لايجاد حل لحالة الاختناق بعدما تأكد ان التحالف الثلاثي لم يتقدم بمبادرة إيجاد حلول واقعية تضمن العملية السياسية من الانهيار»، مبينا ان «اليوم وغدا يبدأ الحوار بين القوى المتحالفة لانضاج المبادرة والانطلاق بها الى باقي القوى والمكونات السياسية».

العامري: استبعاد الاطراف الأخرى لا يؤدي الى استقرار العراق

ورأى رئيس ائتلاف الفتح هادي العامري، أن استبعاد الاطراف الاخرى ليس حلاً للعراق ولا يؤدي الى استقرار العراق، حسب قوله.

وقال العامري ان «الثلث الضامن ليس معطلا للعملية السياسية، وانما لتصحيح مسارها»، مضيفاً: «نحن نرفض كسر الإرادات».

جاء ذلك في تصريح للصحفيين عقب انتهاء اجتماع الاطار التنسيقي والنواب الذين لم يحضروا جلسة البرلمان اليوم الاربعاء (٣٠ اذار ٢٠٢٢).

رئيس تحالف الفتح، لفت إلى أن «قلوبنا مفتوحة، وايادينا ممدودة للجميع وللتحالف الثلاثي»، مشدداً على «أهمية التوصل إلى اتفاق يصب في مصلحة الشعب العراقي قبل مصالح جميع الكتل السياسية».

«لن نقول قد أطلقنا مبادرة الان، وانما هناك مبادرة مدروسة سنعلن عنها»، وفقاً للعامري، الذي رأى أن «استبعاد الاطراف الاخرى ليس حلاً للعراق ولا يؤدي الى استقرار العراق».

الخزعلي يرد على تغريدة الصدر

كما ردّ الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، على تغريدة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، قائلاً إن «البلد يحتاج شيئاً عالياً»، وذلك في تصريح صحفي بعد انتهاء اجتماع الاطار التنسيقي في منزل هادي العامري فيما يأتي أبرز ما جاء فيه»

* نبارك للشعب هذا الانجاز الثاني في تثبيت الحق، وان المسار الصحيح في التفاهم والاتفاق وليس التوافق وهناك جزء ليس بالقليل داخل الاطار لا يرغب بالمشاركة في الحكومة القادمة.

* التوافقية التي نرفضها هي توزيع الحصص بين المكونات وكل الاطار الشيعي مع الاتفاق وليس الكل مع المشاركة في الحكومة ونحن نفرق بين التوافق والاتفاق.

* اجتماعات عقدت بين الاطار والمتحالفين معه لوجود مبادرة تخرجنا من الانسداد السياسي والمبادرة ستنطلق الى الجميع بالفضاء الوطني.

* المقصود بخلطة العطار معناه تقاسم المغانم والوزارات وهناك تقاسم وتوافق داخل التحالف الثلاثي يتضمن ١٢ وزارة للشيعة و٦ وزارات للسنة و٥ للكرد.

* نتمنى ان تكون هناك اغلبية حقيقية في كل شيء ونحن معه وندعمه وسنرسل في الايام المقبلة مبادرة الاطار ونتمنى من الجميع تغليب المصلحة الوطنية.

* المبادرة تعتمد على مواصفات رئيسي الوزراء والجمهورية ولن يقف الاطار الشيعي على عدد الوزارات بل شروطه تتعلق بضمانات الحكومة وعملها.

* نشترط بان لا يضيع حق المكون الاكبر وان يكون لنا رأي في اختيار رئيس الوزراء ونشترط ان نكون جزءا من الكتلة الأكبر ولسنا مهتمين بالحصول على الوزارات.

* نؤيد وجود أغلبية لكن بشكلها الصحيح وبشرطها وشروطها وان كل القوى السياسية المنضوية تحت الاطار الشيعي هي مع ضرورة ان يحصل اتفاق حول تشكيل الحكومة.

ابو آلاء الولائي: ما حصل نصر حقيقي للمكون الأكبر

بدوره طالب الأمين العام لـ «كتائب سيد الشهداء» أبو آلاء الولائي، الأربعاء، زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، بـ»العودة إلى البيت الشيعي»، و»الاجتماع تحت خيمة الإمام علي»، بحسب تعبيره.

وقال الولائي في تدوينة، إنه «حين قرر اخونا مقتدى الصدر الانسحاب من الانتخابات كنت أول من دعاه للعدول عن قراره فاستجاب مشكوراً فيما بعد لكل الدعوات». وأضاف «الآن أنا ادعوه للعودة للبيت الشيعي، ولاسيما أن ما حصل السبت والأربعاء هو نصر لحق المكون الأكبر الذي هو قطبٌ مهمٌ فيه فلنجتمع جميعا تحت خيمة علي (ع) لأجل العراق».

«مبادرتنا تمثل مشروعاً لإدارة الدولة دون إقصاء أي طرف»

كما أكد ائتلاف دولة القانون المنضوي في الإطار التنسيقي، اليوم الأربعاء، أن مبادرة الإطار التي يرعاها القيادي فيه هادي العامري، تهدف إلى إيجاد حل للانسداد السياسي الحالي يشارك فيه الجميع دون إقصاء أي طرف.

وقال رئيس كتلة ائتلاف دولة القانون عطوان العطواني للعراقية الإخبارية، إنه «لا ثابت في السياسة والمواقف من الممكن أن تتغير، والأجواء تتماشى مع ما تتفق أكثرية الكتل السياسية ويكون قابلاً للتطبيق ونعتقد أن تقديم الإطار التنسيقي لمبادرة برعاية العامري خلال الأيام المقبلة هدفه البحث عن حلحلة الأزمة». وأضاف، أن «المبادرة تريد تقديم مشروع لإدارة الدولة، وهو لا يعني تشكيل حكومة توافقية، بل إيجاد آلية عملية ومنتجة لإدارة البلد لا تقصي أحداً».

وأكد أن «مبادرة الإطار لا تختص بكتلة أو مكون معين بل هي شاملة لجميع الكتل ومكونات الشعب العراقي»، مشيراً إلى أن «المبادرة في طور الإعداد وستسلم لزعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر، ولعلها تشهد قبول جزء منها، وهي أفكار قد تمهد لمعالجة الانسداد السياسي، وكل المكونات سيكون معها حوار بخصوص المبادرة ونحن نرفض إجبار أي طرف بالذهاب إلى المعارضة». وأشار، مشددا، إلى أن «مشروع التحالف الثلاثي (إنقاذ الوطن) لم يتمكن من توفير أغلبية الثلثين بجلسة انتخاب رئيس الجمهورية، ويجب أن يجتمع الجميع دون إقصاء أحد لكتابة المبادرة وإيجاد حلول تمكن النواب من استكمال الاستحقاقات الدستورية».

وبخصوص مقاطعة نواب الإطار التنسيقي لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية ومدى قانونية ذلك قال العطواني، إنه «لا توجد أية مادة قانونية تلزم النواب بحضور جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وتمريره وكل نائب قادر عن التعبير عن رأيه وفق ما يضمنه الدستور ولا يمكن إجباره على الحضور».

بداية اتصالات محدودة

في المقابل، كشف عضو في البرلمان العراقي عن «التيار الصدري»، عمّا وصفه بـ»بداية اتصالات محدودة بين عدد من القيادات السياسية مع زعيم التيار مقتدى الصدر، أملاً بالتوصل إلى تفاهمات».

وأضاف لـ»العربي الجديد»، شرط عدم كشف اسمه، أن «قبول تحالف «إنقاذ وطن»، بالعودة إلى طاولة المفاوضات قد يفهم منه أنه إقرار بالهزيمة وعدم تمكنه من تمرير جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، لكن بالنسبة إلينا هناك ثوابت لن نتفاوض عليها، من أبرزها حكومة الأغلبية، وأن يكون رئيس الوزراء مرشحاً من خلال الكتلة الصدرية حصراً».

التنسيقي والاتحاد الوطني : لا خيار سوى الحوار والتوافقية

هذا ودعا كل من الإطار التنسيقي والاتحاد الوطني الكردستاني الى أن يكون الحوار والتوافقية اساسا لإنهاء الانسداد السياسي في البلد، وفي حين أكدا رفض حل مجلس النواب، أشارا الى ان القوى السياسية العراقية تستطيع ان تصل عن طريق التفاهمات الى نتائج ايجابية.

وقال النائب عن الإطار التنسيقي، محمد الزيادي، في حديث لـ"الزوراء": اننا "كإطار تنسيقي نحاول جاهدين ان نرسم التوافقية على ارض الواقع، وهي اشتراك الجميع بتشكيل الحكومة"، مضيفا "نحن بصدد الاشتراك بمفاوضات وكذلك اتصالات مع كل الاطراف سواء على مستوى البيت الكردي او مع الاخوة في التيار الصدري لإيجاد مخرج للانسداد

السياسي ولاسيما بعد ما حدث في جلسة البرلمان الاخيرة وعدم حصول التحالف الثلاثي على الاغلبية لانتخاب رئيس الجمهورية".

واكد "عدم وجود شروط للاطار سوى ان نسير بالعرف المعلوم نفسه منذ تأسيس العملية السياسية بعد سقوط النظام"، مؤكدا ان "الفرق بيننا وبين التيار الصدري ليس بالمسميات، وانما بآلية التسمية ونطمح الى تشكيل الكتلة الاكبر مع التيار وبعدها نسمي ما يشاؤون لمنصب رئيس الوزراء"، لافتا الى ان "باب الحوار مفتوح مع التيار الصدري وسوف يبقى الى اخر لحظة". واوضح انه "لا يمكن حل مجلس النواب، فالخطوة الاولى تكون بطلب من رئيس الوزراء ومصادقة رئيس الجمهورية، والثانية بطلب بمقدم من قبل ثلث اعضاء البرلمان والمصادقة عليه"، مشيرا الى ان "حل البرلمان يعني انهاء العملية السياسية، وهذا لا يقبله العاقل فضلا عن المجنون".

من جانبه، قال القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، محمود خوشناو، في حديث لـ"الزوراء": ان "كل انسداد سياسي وكل ازمة سياسية لا خيار لها سوى الحوار، فهو الذي سيفضي الى نوع من التفاهمات التي ستخرجنا من عنق الزجاجة ونحن نشجع على الحوار لأنه الوسيلة الوحيدة التي نستطيع من خلالها ان نحقق النصوص الدستورية بتوقيتاتها ونتجاوز هذا الاختناق السياسي". واكد "نحن كاتحاد ملتزمون بالثلث الضامن لحين الوصول الى تفاهمات وفق التوازنات السياسية التي نستطيع من خلال ان نحقق نوعا من الالتئام السياسي الذي ندعو ونعمل عليه لمواجهة التحديات وبناء الحكومة العراقية الرشيدة واسس الدولة القوية".

ولفت الى ان الاتحاد "ليس لديه شروط مسبقة، لكننا نعمل على ان تكون التوازنات السياسية هي الاساس في الحوارات حتى نتمكن من تحقيق شيء ".

وعن حل البرلمان، أكد خوشناو "لا يجوز حل مجلس النواب وارهاق كاهل المواطن، نحن ذهبنا الى انتخابات مبكرة ويجب ان نحقق اهدافها، فحل البرلمان ليس حلا وانما هو مشكلة في مشكلة اخرى، لذلك نحن نقف بالضد من هذه الخطوة ولكن الاساس عندما يكون الحوار وكل الخيارات واردة لكننا نستبعد هذا لأننا نعتقد ان القوى السياسية العراقية تستطيع ان تصل الى نتيجة ايجابية".

وبيّن "ليست لدينا مشكلة لا مع التحالف الثلاثي ولا مع القوى السياسية الاخرى وبالتحديد لنا تجمع الثلث الضامن، وهو ليس تحالفا وانما هو تجمع وطني نريد من خلاله ان نعيد المياه الى مجاريها بدءا بالتيار والاطار، وعزم والسيادة، والاتحاد والديمقراطي، وإشراك النواب المستقلين والكتل السياسية الاخرى في مشروع وطني واحد"، لافتا "نحن نبحث عن غطاء نيابي وسياسي للسلطات الاتحادية".

«عدم اكتمال النصاب يلزم الجميع بالجلوس للحوار وإيجاد مخرج»

وأكد هشام الركابي مدير المكتب الاعلامي لرئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، ان عدم اكتمال النصاب في جلسة البرلمان تلزم الجميع في الجلوس لطاولة الحوار لإيجاد مخرج ينهي الأزمة السياسية الراهنة.

وقال الركابي، في تغريدة على تويتر، إن «عدم اكتمال النصاب في جلسة البرلمان للمرة الثانية تضع الإطار التنسيقي أمام مسؤولية وطنية تلزم الجميع في الجلوس لطاولة الحوار لإيجاد مخرج ينهي الأزمة السياسية الراهنة، وتشكيل حكومة شراكة وطنية تحفظ للعملية السياسية استقرارها وتقدم الخدمة للمواطن».

نائب عن الكتلة الصدرية: بيت الثلث المعطل أهون من بيت العنكبوت

وجه النائب عن الكتلة الصدرية علي حسين الساعدي، الأربعاء، رسالة إلى القوى السياسية التي «تحاول تعطيل تشكيل الحكومة»، فيما أشار إلى أن «التعطيل لن يدوم طويلاً».

وذكر الساعدي، في بيان، (٣٠ آذار ٢٠٢٢)، أنه «على القوى السياسية التي تحاول تعطيل تشكيل الحكومة أن تستوعب حجمها الحقيقي لدى الشعب العراقي والذي ظهر جليًا في الانتخابات البرلمانية».

وأضاف، أن «تعطيل تشكيل حكومة الأغلبية الوطنية لن يدوم طويلاً مع وجود الكثير الكثير من الحلول الدستورية التي ستكشف أن بيت الثلث المعطل أهون من بيت العنكبوت». وتابع: «نعاهد أبناء شعبنا الصابر أننا لن نسمح بتكرار المآسي والويلات التي تعرض لها العراق ولن نخضع لاملاءات الشرق أو الغرب وستجري الرياح بما تشتهيه سفن الإصلاح».

الزيدي: العراق غير مؤهل لسياسة القطب الواحد والبرلمان حسم خياراته

من جهته أكد الأمين العام لكتائب الإمام علي، شبل الزيدي، الاربعاء، أن العراق غير مؤهل لسياسة القطب الواحد، فيما أشار إلى أن التعنت لا ينفع أحداً وفيه اضرار للبلد وتعطيل للمؤسسات.

ودعا الزيدي في تغريدة عبر تويتر، القوى السياسية إلى «الابتعاد عن الخنادق الشيعية لأنها تصعب عملية التفاهم، ويستخدمها طرف للاستقواء ضد الطرف الآخر، وستتحول إلى منهج يعطل العملية السياسية، ويساهم بعدم الاستقرار ضمن هذا النظام السياسي الفاشل مع وجود الأحزاب الدينية التي لها هوية شيعية خالصة أو سنية خالصة أو أحزاب كردية، لا يمكن الاختباء حول شعار الوطن».

الجبوري: اجراء انتخابات جديدة قد يقلل مقاعد التحالف الثلاثي

ورأى عضو مجلس النواب العراقي عن تحالف عزم احمد الجبوري ان اجراء انتخابات جديدة قد يقلل مقاعد التحالف الثلاثي.

وقال الجبوري في تغريدة له على منصة التواصل تويتر الأربعاء، (٣٠ آذار ٢٠٢٢) ان «التلويح بحل البرلمان لن يحل الازمة»، لافتا الى أنه «في ظل قانون الانتخابات المناطقي الذي جاء به التحالف الثلاثي فسيكون البرلمان القادم مثل الحالي مع احتمال تناقص مقاعد التحالف الثلاثي ».

وأكد انه «مع هذا سنوقع معهم على حل البرلمان، إنْ كانوا جاديّين».

الفتح: منح المغريات لن يمرر مرشح رئاسة الجمهورية

هذا وقال النائب عن تحالف الفتح محمد البلداوي، إن " الكتل التي لديها مطالب لاينبغي ان تضعها مقابل الموافقة على تمرير مرشح التحالف الثلاثي لرئاسة الجمهورية". مستهجنا في تصريح صحفي، حصول تلك الكتل على ماتريد بعد املاء شروطها التي ستعمل بالمقابل على اقصاء وتهميش اطراف أخرى".

وأشار الى أن ملف رئاسة الجمهورية لن يحسم من دون حدوث توافقات وتفاهمات بين الأطراف السياسية. وأكد أن منح المغريات مقابل الحصول على عدد يمرر مرشح رئاسة الجمهورية لن يخدم مصلحة العراق ولن يقود الى الإصلاح.

دولة القانون : الرفض السياسي يتنامى لمرشح الديمقراطي

وقد أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون، تركي جدعان، دعم حقوق الكرد في الدولة العراقية لكن وفق اطار يدعم المصلحة الوطنية".

وبين الجدعان أن " هناك تنامي في الرفض السياسي لمرشح الحزب الديمقراطي لمنصب رئيس الجمهورية".

وقال جدعان في تصريح صحفي تابعه المسرى " هناك الكثير من علامات الاستفهام التي تستدعي وقفة جادة".

واشار الى أن " وقائع جلسة السبت الماضي اثبت بانه بدون الاطار لايمكن ان يمضي مسار التصويت على مرشح رئيس الجمهورية ما يستدعي اعادة نظر من قبل التحالف الثلاثي والسعي للتوافق مع الاطار للمضي بمرشح توافقي".

نائب : حصول بارزاني على رئاسة الجمهورية لن يمنحه سلطة لتسويف قرارات المحكمة الاتحادية

كما أكد النائب السابق عن تحالف الفتح حسن شاكر عودة، ان حصول حزب بارزاني على رئاسة الجمهورية لن يمنحه سلطة لتسويف قرارات المحكمة الاتحادية بشأن الصادرات النفطية من الإقليم، لافتا الى ان مايجري اليوم هو محاولة لتهميش طرف على حساب مصلحة البلد.

وقال عودة في تصريح صحفي، ان "التيار الصدري وفي حال تفرده مع المتحالفين معه بإدارة البلد، فأن موقفه سيكون ضعيفا، حيث ان الأطراف الأخرى لن تنظر اليه ككتلة تمثل المكون الأكبر في البلد". وأضاف ان "المصالح الضيقة غلبت مصلحة البلد، حيث ان مايجري اليوم من محاولة لتهميش واقصاء وتفرد تحالف معين بإدارة البلد، وبالتالي فأنه لن يصب في مصلحة العراق مطلقا".

وبين ان "الحزب الديمقراطي الكردستاني وفي حال سعيه للحصول على رئاسة الجمهورية من اجل تسويف قرار المحكمة الاتحادية بشأن الملف النفطي فأنه خاطئ، لان القرار ملزم ولايمكن تمييزه، وانما واجب التطبيق والتنفيذ حتى مع حصول حزب بارزاني على المقعد الرئاسي".

الاطار التنسيقي يرفض احتمالية تشكيل حكومة طوارئ

وعلق القيادي في الاطار التنسيقي عصام الكريطي، على طرح تشكيل حكومة طوارئ اذا لم يتم حسم منصب رئيس الجمهورية في جلسة مجلس النواب المقرر عقدها يوم غد الاربعاء.

وقال الكريطي في بيان، ان «حديث البعض عن تشكيل حكومة طوارئ في العراق اذا لم تحسم جلسة الاربعاء المقبل منصب رئيس الجمهورية هدفها ارباك المشهد السياسي في البلاد»، لافتا الى ان «بغداد مرت بظروف عصيبة في الحكومات السابقة ابتداء من الجعفري والمالكي مرورا بالعبادي وما بعده ولم يتم اعلان حكومة طوارئ».

واضاف، ان «الواقع العراقي ليس مع هكذا خطوة والتي لها دلالات خطيرة بالاضافة الى ان التفاهمات السياسية العامة لن تسمح بهكذا خيار»، مؤكدا بأن «جلسة السبت الماضي اثبتت بان المضي بدون الاطار التنسيقي صعب وعلى الجميع المكاشفة والمصارحة لخلق توافق سياسي يدفع البلاد بعيدا عن الانسداد السياسي».

من جهته وصف عضو تحالف الفتح عائد الهلالي، تلويح رئاسة مجلس النواب بإعلان حالة طوارئ وحل البرلمان

بأنه يمثل ضغطاً على النواب المستقلين لحضور جلسة الأربعاء،واستدراجهم لصالح التحالف الثلاثي.

وأكد الهلالي في تصريح صحفي تابعه المسرى، اليوم الثلاثاء، أن كتلة الثبات الوطني الممثلة عن الإطار التنسيقي والكتل السياسية المنضوية معه تمتلك أكثر من ١٢٥ نائبا تابعين للإطار حصرا، بالإضافة إلى ان هناك تقارباً مع بعض النواب المستقلين وهم قريبين من الإنضمام إلى الاطار، وبالتالي فان عملية حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ يعد امراً غير ممكنا".

وقال، إن " حكومة تصريف الاعمال ليست وليدة الدورة البرلمانية الحالية وهي أساسا حكومة مقالة، والدستور العراقي الذي تحدث عن هذا الامر بصورة دقيقة جدا يمنع حل البرلمان"، مردفا أن " حكومة الكاظمي لم تخرج من رحم الدورة البرلمانية الحالية والتي ليس من حقها إعلان حالة الطوارئ والتي تحتاج إلى تصويت الثلثين أو الأغلبية".

نائب عن عزم يتهم تحالف السيادة بـ«الاستيلاء على كل شيء»

في الاثناء، رأى عضو مجلس النواب العراقي عن كتلة عزم، محمد نوري العبد ربه، ان تحالف السيادة «يحاولون الاستيلاء على كل شيء، من دون منح عزم شيئاً».

وقال العبد ربه لشبكة روداو الاعلامية، بشأن آخر المستجدات حول التفاوض بين الكتل السياسية، إن «الامور مستمرة في الانسداد، ولم يحدث أي تفاهم او اتفاق بين الكتل السياسية»، مشيراً الى مواصلة المحاولات لتحقيق التقارب بين الأطراف.

«الاخوة في التحالف الثلاثي، قطعوا الطريق على الجميع، وتحالف السيادة يحاولون الاستيلاء على كل شيء من دون تقديم شيء لعزم»، وفقاً للنائب محمد نوري العبد ربه، موضحا ان «العملية السياسية ونتائج الانتخابات لها استحقاقاتها، وهذا غير موجود على الساحة في العراق».

بشأن ما يتم تداوله حول مفاوضات بين كتلة عزم والتيار الصدري، ذكر العبد ربه ان «المشكلة ليست مع التيار الصدري او مع اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني. المشكلة هي مع تحالف السيادة والاستحقاقات الانتخابية مع الاخوة في تحالف السيادة»، مبينا انه «لا التيار الصدري ولا الصدريين هم معنيون بالمسألة، ولربما تكون الضغوط التي يمارسونها على شركائهم قد تكون باباً من الابواب».

عضو مجلس النواب العراقي عن كتلة عزم، لفت الى ان «فيما لو حصل الاتفاق فمن الممكن ان تمضي الأمور، والمفاوضات كانت مستمرة حتى يوم أمس، مع الكتلة الصدرية والديمقراطي الكردستاني، وحتى مع اعضاء كتلة السيادة، لكن في واقع الأمر لم نصل الى نتائج».

النائب عن عزم، استشهد بـ«تشكيل اللجنة المالية وعدم تضمين أي اسم من عزم في اللجنة»، محذرا من ان «هناك بوادر واضحة للإقصاء، ونحن نتحفظ على الموضوع، وهناك من يقوم بإقصاء بعض الجهات، وبالمقابل يطالب بدعمها أيضاً»، مردفاً: «لنحصل على استحقاقاتنا الانتخابية، ومن ثم نقدم دعمنا بعد ذلك».

وأبدى النائب محمد العبد ربه، رغبته في حسم جميع الأمور العالقة بين الكتل السياسية، مستدركاً بانه «لا يمكن حسم تلك الأمور على حساب الآخرين».

مسرور بارزاني يقر بصحة تسريبات رويترز

محادثات غاز كانت تضم إسرائيل وراء القصف الإيراني الأخير لأربيل

*صحيفة «العرب»اللندنية -رويترز-احوال تركية

أربيل – في اشارة الى ماجاء في تقرير وكالة رويترز،أقر رئيس وزراء إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني الثلاثاء بصحة التسريبات التي تحدثت عن أن الهجوم الذي شنه الحرس الثوري الإيراني في وقت سابق من الشهر الجاري هدفه الرد على خطة يجري بحثها بمشاركة عدة أطراف بينها إسرائيل لتصدير الإقليم الواقع شمال

العراق النفط إلى تركيا وأوروبا.

وقال بارزاني إن الهجمات التي وقعت مؤخرا على أربيل عاصمة الإقليم والإجراءات القانونية للحكومة الاتحادية تؤكد أن هناك مقاومة للتطوير في المنطقة الغنية بالطاقة.

وشن الحرس الثوري الإيراني أوائل الشهر الجاري هجوما نادرا وغير مسبوق استهدف ما قال إنها "مراكز استراتيجية" إسرائيلية في أربيل، وبدا الهجوم حينها ردا على غارة جوية إسرائيلية قتلت اثنين من أعضائه في سوريا، لكن الموقع المستهدف وهو فيلا لرجل أعمال كردي يعمل في قطاع الطاقة أثار الكثير من الشكوك والتساؤلات.

وصرح مسؤولون عراقيون وأتراك تحفظوا على الكشف عن هويتهم الأسبوع الجاري بأنهم يعتقدون أن الهجوم كان بمثابة رسالة متعددة الجوانب لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، غير أن الدافع الرئيسي كان خطة لضخ الغاز الكردي إلى تركيا وأوروبا بمشاركة إسرائيل.

وجدد رئيس وزراء إقليم كردستان في منتدى عن الطاقة بدولة الإمارات تأكيده على أن حكم المحكمة الاتحادية سياسي وأن كردستان تتفاوض مع الحكومة المركزية للحفاظ على ما سماه حقوقهم الدستورية. وأضاف بارزاني أن كردستان قدمت تطمينات لشركائها التجاريين والمنظمات الدولية التي تعمل في المنطقة شبه المستقلة بأنها ملتزمة باحترام العقود التي أبرمتها.

ويسعى إقليم كردستان لاستغلال الظرفية الدولية التي تشهد طلبا متزايدا على موارد الطاقة، لوضع قدمه في خارطة القوى المصدرة للنفط، لكن الأمور لا تبدو أنها تسير مثلما يأمل حيث أن الهجوم الإيراني كان رسالة صادمة وحازمة في نفس الوقت مفادها أن طهران لن تسمح للإقليم بحرية التصرف، حيث أنها تعتبر أن ما يخطط له كرد العراق سيهدد مكانتها كمورد رئيسي للغاز إلى تركيا في حين مازال اقتصادها يرزح تحت وطأة عقوبات دولية.

ولا تنحصر المعيقات أمام الإقليم في الموقف الإيراني، بل وأيضا في موقف بغداد، خصوصا وأن هناك قرارا صادرا عن المحكمة الاتحادية العليا، التي تمثل أعلى هيئة قضائية عراقية، يقضي بأن قانون النفط والغاز الذي ينظم صناعة النفط في كردستان العراق غير دستوري، وطالبت المحكمة السلطات الكردية بتسليم إمداداتها من الخام.

ولئن تتجنب القوى العراقية الرئيسية حتى تلك الموالية لإيران إثارة المسألة حاليا لحسابات سياسية في علاقة بإدارة البلاد ما بعد الانتخابات التشريعية، لكن من المرجح ن يكون هذا الملف مثار جدل بعد أن يهدأ غبار التجاذبات الحالية.

ويقول مراقبون إن سلطة إقليم كردستان تتحسب بالواضح لهذا الجدل، الذي قد يتحول إلى مصدر توتر مع بغداد، وهي لا تنفك تدافع على أحقيتها في النفط والغاز الذي يستخرج من الإقليم.

وفيما ياتي نص تقرير وكالة رويترز حول اسباب الهجوم الصاروخي على اربيل .

نص التقرير الخاص لوكالة رويترز

قالت مصادر عراقية وتركية وامريكية إن خطة وليدة لإقليم كردستان العراق لتزويد تركيا وأوروبا بالغاز بمساعدة إسرائيل تعد جزءا مما أغضب إيران ودفعها لقصف أربيل بـ١٢ صاروخا باليستيا في وقت سابق من

هذا الشهر، في هجوم وصفه العديد من المراقبين بأنه غير مسبوق.

وأثار اختيار الهدف حيرة العديد من المسؤولين والمحللين. وأصابت معظم الصواريخ الـ١٢ فيلا رجل الأعمال الكردي باز كريم البرزنجي الذي يعمل في قطاع الطاقة في إقليم كردستان العراق المتمتع بالحكم الذاتي.

وأكد مسؤولون عراقيون وأتراك تحدثوا إلى رويترز بشرط عدم الكشف عن هويتهم هذا الأسبوع أنهم يعتقدون أن الهجوم كان بمثابة رسالة متعددة الجوانب لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، غير أن الدافع الرئيسي كان خطة لضخ الغاز الكردي إلى تركيا وأوروبا بمشاركة إسرائيل.

وقال مسؤول أمني عراقي «كان هناك اجتماعان في الآونة الأخيرة بين مسؤولي الطاقة والمتخصصين الإسرائيليين والامريكيين في الفيلا لمناقشة شحن غاز كردستان إلى تركيا عبر خط أنابيب جديد».

وأبلغ مسؤول أمني إيراني كبير رويترز بأن الهجوم كان «رسالة متعددة الأغراض لكثير من الناس والجماعات. والأمر يعود إليهم في كيفية تفسيره. وأيا كان ما تخطط له إسرائيل من قطاع الطاقة إلى الزراعة، فهو لن يتحقق».

وأكد مسؤولان تركيان وجود محادثات شارك فيها مسؤولون امريكيون وإسرائيليون جرت في الآونة الأخيرة لبحث إمداد تركيا وأوروبا بالغاز الطبيعي من العراق، لكنهما لم يكشفا عن مكانها.

وقال المسؤول الأمني العراقي ومسؤول امريكي سابق مطلع على الخطط إن رجل الأعمال الكردي الذي أصيب منزله بالصواريخ الإيرانية، كان يعمل على تطوير خط أنابيب لتصدير الغاز.

ولم يعط المسؤولون العراقيون والأتراك تفاصيل محددة عن خطة ضخ الغاز من كردستان العراق إلى تركيا ولم يحددوا إلى أي مرحلة وصلت أو ما دور إسرائيل في المشروع.

توقيت الهجوم

وقال أحد المسؤولين الأتراك إن «توقيت الهجوم في أربيل مثير للاهتمام. ويبدو أنه كان موجها بالدرجة الكبرى لصادرات الطاقة من كردستان العراق وللتعاون المحتمل الذي قد يشمل إسرائيل»، مشيرا إلى أن بعض المحادثات بشأن صادرات الغاز الطبيعي من كردستان العراق أُجريت، ونحن نعلم أنها تتم بمشاركة امريكية وإسرائيلية، كما أن تركيا تؤيد ذلك أيضا.

وأكد المسؤول الأمني العراقي أن اجتماعين على الأقل لبحث هذا الأمر مع خبراء الطاقة من الولايات المتحدة وإسرائيل عقدا في الفيلا التي يسكنها البرزنجي وهو ما قال إنه يفسر اختيار هدف الضربة الصاروخية الإيرانية. ولم يتعرض أحد لإصابات خطيرة في الهجوم لكن الفيلا ألحقت بها أضرار جسيمة.

ولفت مسؤول حكومي عراقي ودبلوماسي غربي في العراق إلى أن البرزنجي معروف بأنه يستضيف المسؤولين ورجال الأعمال الأجانب في منزله وأن من بينهم إسرائيليين.

وقال المسؤول الأمني العراقي والمسؤول الامريكي السابق إن مجموعة كار النفطية المملوكة للبرزنجي تعمل على تسريع خط أنابيب الغاز. وفي نهاية المطاف، وأضاف المسؤول الامريكي السابق، أن خط الأنابيب الجديد سيربط بخط استُكمل بالفعل على الجانب التركي من الحدود.

وأشار رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان العراق فوزي حريري إلى أن مجموعة كار هي التي شيدت خط الأنابيب المحلي في كردستان وتتولى الآن إدارته وتملك كذلك ثلث خط أنابيب تصدير خام كردستان بموجب اتفاق تأجير تمويلي والحصة المتبقية مملوكة لروسنفت الروسية.

ونفى مكتب رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان برزاني عقد أي اجتماعات مع مسؤولين امريكيين وإسرائيليين لمناقشة خط أنابيب في فيلا البرزنجي. وينفي الكرد أي وجود إسرائيلي عسكري أو رسمي على أراضيهم.

هجوم عنيف

وكان الهجوم الذي وقع في ١٣ مارس/آذار على أربيل بمثابة صدمة للمسؤولين في جميع أنحاء المنطقة لشراسته، وتبناه الحرس الثوري الإيراني على نحو علني نادر.

وأكد الحرس الثوري الإيراني أن الهجوم أصاب «مراكز إستراتيجية» إسرائيلية في أربيل وكان ردا على غارة جوية شنتها إسرائيل وقتلت اثنين من أعضائه في سوريا.

ويضع هذا الكشف هجوم إيران على أربيل في سياق مصالح الطاقة للأطراف الإقليمية، وليس ردا على هجوم عسكري إسرائيلي واحد على الحرس الثوري الإيراني، كما ورد على نطاق واسع.

وشددت وزارة الخارجية الإسرائيلية على أنها ليست على دراية بالمسألة. ولم يرد بعد مكتب البرزنجي على طلب للتعليق.

وقالت المصادر التركية والعراقية والغربية طالبة، في أغلبها، عدم الكشف عن هويتها، إن الخطوة تأتي في وقت حساس سياسيا بالنسبة لإيران وللمنطقة إذ إن خطة تصدير الغاز قد تهدد مكانة إيران كمورد رئيسي للغاز للعراق وتركيا في حين ما زال اقتصادها يرزح تحت وطأة عقوبات دولية.

وتعثرت جهود إحياء اتفاق نووي بين إيران والغرب في الأسابيع القليلة الماضية، مما أثار الشكوك حول احتمال رفع العقوبات عن إيران بما في ذلك قطاعها النفطي.

وتأتي كذلك في وقت تعزز فيه إسرائيل وتركيا علاقاتهما وتتطلعان للمزيد من التعاون في مجال الطاقة في حين تهدد العقوبات المفروضة على روسيا، بسبب غزوها لأوكرانيا، بحدوث نقص حاد في الطاقة بأوروبا.

يحيى دبوق :

ما بعد الضربة الإيرانية لأربيل

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

بالرغم من حرص إسرائيل رسمياً على النأي بنفسها عن واقعة الهجوم الصاروخي الإيراني على أربيل العراقية، إلاّ أن تل أبيب تدرك في قرارتها أن الرسالة مُوجَّهة إليها، ولذا فهي ستكون معنيّة بدراستها والوقوف على تداعياتها وما سيعقبها. وإذا كانت الضربة، في ذاتها، غير كافية لإحباط استراتيجية «الموت بألف ضربة» التي بدأتها إسرائيل ضدّ إيران، إلاّ أنها تؤشّر إلى أن الأخيرة بدأت مساراً جديداً في ردّها على الاعتداءات الإسرائيلية، سيكون من شأنه حتماً، إذا ما استمرّ، عرقلة تلك الاستراتيجية، على الأقلّ.

لم تَصدر عن إسرائيل على المستوى الرسمي مواقف أو تعليقات بخصوص الهجوم الصاروخي الإيراني على مدينة أربيل العراقية، مع ما للصمت من دلالات.

وكما نُقل عن كبار الجنرالات الإسرائيليين، «ليس من الصواب التطرّق كثيراً إلى موضوع الهدف في أربيل حيث هاجم الإيرانيون»، وفقاً لعضو لجنة الخارجية والأمن سابقاً في «الكنيست»، القائد السابق للمنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، إيال بن رؤوفين، مع أن الرسالة، بحسب المسؤول نفسه، مُوجَّهة - بالدرجة الأولى - إلى تل أبيب التي ستَحضر على طاولة البحث فيها الكثير من الأسئلة المرتبطة بتداعيات الضربة على مجمل المواجهة القائمة بين الجانبين.

ولليوم الثاني على التوالي، تحاول إسرائيل، على المستوى الرسمي، حصر الحدث في إطاره الإيراني - الامريكي، ضمن سعيها للظهور بمظهر المراقب الذي يحلّل وينتظر ردّ فعل واشنطن على «اعتداء» طهران

> ما جرى يعد جزءا من الحرب الكبرى بين المعسكرين

على منشآت امريكية، على رغم حرص الجانب الامريكي نفسه على نفي تعرّضه للإصابة، سواءً مادّياً أو بشرياً. وبمعزل عن كيفية التعاطي الامريكي أو الإسرائيلي مع الحدث، فإن ما جرى يُعدّ جزءاً من الحرب الكبرى بين المعسكرَين، ويمثّل إشارة إلى وجود إرادة إيرانية للترقّي في سلّم المواجهة المتصاعدة في المنطقة.

ولا يغيّر من تلك الحقيقة ما ورد عن لسان وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، من «(أنّنا) في وضع معقّد على الساحة الدولية، نواجه عدوّاً يسعى إلى تدميرنا، وهو إيران.

وحتى اليوم، نلتزم بالعمل إلى جانب شركائنا وأصدقائنا في جميع أنحاء العالم. وسندافع عن أنفسنا ونزيل أيّ تهديد وجـودي ماثل أمامنا، والتعامل مع العدوان الإيراني يتطلّب منا الآن مسؤولية سياسية وسلوكاً متعقّلاً وأيضاً تصميماً عملياً، وليس مجرّد آراء ودعـوات على خلفيات سياسية».

وتتّضح من تعليق غانتس إرادة المُضيّ قُدُماً في مواجهة إيران، ولكن بـ«سلوك متعقّل»، و«مسؤولية سياسية»، وفي الأساس، كما يرد في بداية كلامه، بالارتكاز على دعم الحلفاء والأصدقاء في العالم، في اعتراف ضمني بالقصور الإسرائيلي عن تحقيق الأهداف المرجوّة بمواجهة إيران، ما لم يكن الآخرون، وتحديداً الامريكيين، ملتزمين بهذه المواجهة.

على أيّ حـال، فإن ما سيَحضر على طاولة التخطيط والقرار في تل أبيب، هو أن ثمّة ارتقاءً إيرانياً في الردّ على الهجمات الإسرائيلية المندرجة في إطار استراتيجية «الموت بألف ضربة»، والتي كان العدو وضعها موضع التنفيذ، من دون أن يقصرها على ساحات المواجهة التقليدية الإقليمية، بل خصّصها بشكل رئيس للساحة الإيرانية نفسها، كي تخدم أهدافاً تتعلّق بالإضرار بالنظام الإيراني وتأليب الرأي العام عليه، وصـولاً، عبر الضربات الموضعية والمحدودة، إلى إماتته.

لكن هل يكفي هذا الردّ الإيراني للجم إسرائيل ومنعها من مواصلة استراتيجية «الموت»؟ الـ«لا» هنا قد تكون كبيرة؛ إذ إن الهجوم الصاروخي على أربيل ليس إلاّ محطّة في مسار، لكنه كافٍ في ذاته لدفع إسرائيل إلى التفكير قبل التخطيط لاعتدائها المقبل انطلاقاً من الساحة العراقية، المرشّحة لمزيد

> النتيجة،هنا، ستكون حاضرة على طاولة القرار في الاتجاهين المتقابلين

من الضربات الإيرانية، التي لن تقتصر، والحال هذه، على الهجمات الصاروخية. بالنتيجة، الصواريخ الإيرانية مؤثّرة، لكنها لا تنهي الحرب التي تستمدّ استمراريتها من الصراع القائم بوصفه «عداءً صفرياً»، أي أن نتيجته النهائية هي واحدة من اثنتين: هزيمة كاملة لإسرائيل، أو هزيمة كاملة لأعدائها.

مع ذلك، تؤكد الضربة الصاروخية الإيرانية جملة حقائق كانت موضع تحليل وتعليق، فيما تثير مجموعة أسئلة لا تزال حتى الآن من دون أجوبة. من بين الحقائق المُشار إليها أن المتغيّر الدولي المتمثّل في الحرب الروسية على أوكرانيا، لا يدفع طرفَي الصراع الإيراني – الإسرائيلي إلى الانكفاء أو الانتظار، بل يزيد الحافزية لتنفيذ أعمال «عدائية»، وربّما أيضاً الترقّي فيها درجات لم تكن مطروحة في المراحل التي سبقت الحرب. هكذا، بدأت إيران، بشكل علني، الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية عبر استخدام الساحة العراقية، التي كانت الردود فيها محصورة ضدّ الجانب الامريكي.

والواضح من البيانات الإيرانية الصادرة في أعقاب الهجوم، أن لا شيء سيمنع طهران من تنفيذ مزيد من الضربات على هذه الساحة، إن قرّرت إسرائيل من جديد توجيه اعتداءات منها.

لكن ما الذي يمنع إيران من تسمية الأمور بأسمائها، عبر الإشارة إلى السبب المباشر لعملية أربيل، والذي لا يتّصل، على الأرجح، بالاعتداء الإسرائيلي قبل ما يقرب من أسبوعين بالقرب من دمشق. واحد من الأجوبة المحتملة هو أن إيران تريد إبقاء ساحات المواجهة متّصلة، بما يديم سلّة الخيارات «الردّية» على حالها من الاتّساع، في حال قرّرت إسرائيل أن تعاود اعتداءاتها.

من بين الدلالات أيضاً، والتي من شأنها أن تثقل على الجانب الإسرائيلي، حرص الجانب الامريكي على النأي بنفسه عن الحدث، والاكتفاء بالتنديد به عبر تصريحات ومواقف من دون أيّ أفعال، وهو ما يُعدّ مؤشّراً إضافياً إلى انكفاء امريكي عن المنطقة، ساهمت في مزيد من الدفع في اتّجاهه حرب أوكرانيا، إذ بدل أن تتلقّف واشنطن أيّ واقعة لتبني عليها أفعالها في مواجهة إيران ضمن الحرب الأوسع بين الجانبين، تجتهد في البحث عن أيّ باب للهروب من الواقعة، والهدف هو البقاء بعيداً عن التداعيات وعن «إحراج» ضرورة التدخّل في هذا الاتجاه أو ذاك. والنتيجة، هنا، ستكون حاضرة على طاولة القرار في الاتجاهَين المتقابلَين: إسرائيل وإيران، وأيضاً لدى أنظمة «حليفة» لإسرائيل وامريكا في المنطقة.

*عباس عبود سالم

الخطاب السياسي العراقي: صناعة كراهية والشعبوية

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

لكل دولة في هذا العالم خطابها السياسي الذي يحدد سياستها الداخلية والخارجية وهي سياسة ثابتة تنطلق من مفاهيم وبرامج وثوابت تخدم مصالحها الجوهرية. وفي حين كان الخطاب السياسي لأغلب التيارات السياسية العراقية يدعوا إلى مدنية الدولة ونبذ الطائفية إلا أن هذا الخطاب تحول في اقل من عشر سنوات الى خطاب وطني مشوه ومتناقض أدى إلى ترسيخ ثقافة الكراهية و زراعة الإحباط لدى الجماهير العراقية. ومن خلال دراسة مفردات هذا الخطاب وأثره، يمكننا تصنيفه إلى أربع اتجاهات، الشعبوي، والتعبوي، الإقصائي والعقلاني.

أولاً: الخطاب الشعبوي

لم يكن الخطاب الشعبوي جديدا على العراقيين، بل هو أقدم أنواع الخطابات السياسية وأكثرها تأثيرا في الجماهير، والأكثر قربا من همومهم ومشاعرهم، فهو الخطاب الذي رافق الحركات الاحتجاجية القومية والشيوعية خلال الحقبة الملكية في النصف الأول من القرن الماضي، وهو الخطاب الذي اشتركت فيه السلطة

الشمولية والمعارضة الأيديولوجية السرية والعلنية خلال حقبة ما بعد تأسيس الجمهورية في عام ١٩٥٨، وهو بنفس الوقت خطاب الحقبة البعثية التي عادة ما يرتكز خطابها على إثارة الكراهية ضد الغرب، وإقصاء النخبة، والحديث باسم الشعب.

واليوم تغيير الخطاب الشعبوى العراقي بشكل جذري حيث صار محتكرا من قبل فئة سياسية محددة تتحدث باسم عموم الشعب بملايينه الأربعين، وأصبح هذا الخطاب يجسد ثقافة كراهية النخبة الحاكمة، و السخرية والتنمر وإصدار الأحكام وتوجيه الاتهامات دون اكتراث بالتقاليد السياسية أو الرجوع إلى المؤسسات الدستورية والإدارية والقانونية، فالخطاب الشعبوي يحتقر التقاليد السياسية السائدة، ولا يقف عند حدود بيروقراطية أو قانونية، ويدعو للتغير الجذري الشامل.

لا يفتخر الشعبويون العراقيون بما تحقق من تغيير ديموقراطي بعد ٢٠٠٣، ولا يبدو من خطابهم انهم يقدسون أي وضع سياسي، إنما يعلنون عن تقديس العراق بشكل مطلق، فالوطن والشعب والتخلص من الأحزاب الفاسدة مفردات دائمة الحضور والتكرار في خطابهم الذي يخلو من أي برنامج سياسي أو تنموي واضح الملامح. ومن الملامح السياسية للخطاب الشعبوي في العراق اليوم هو الموقف السلبي من إيران والقوى السياسية المتحالفة معها في العراق.

ويقف التيار الصدري والقوى التشرينية والتيار المدني إضافة إلى الشيوعيين وبعض الذين يصنفون أنفسهم ليبراليين وطنيين في مقدمة القوى التي تعتمد الخطاب الشعبوي في التواصل مع قواعدها الجماهيرية أو لإيصال رسالتها السياسية.

ارتكز الخطاب الصدري على ثلاث ثوابت:

أولها :الموروث العائلي الناتج عن المكانة الرفيعة لأسرة آل الصدر،

ثانيا: القاعدة الجماهيرية المنظمة المطيعة التي يمتلكها التيار الصدري،

وثالثها : الزعامة القوية لهذا التيار. ومع ذلك، تميز الخطاب الصدري بالتغيير المستمر الذي يصل إلى حد التناقض أحيانا، والصدريون يتحدثون دائما باسم الشعب دون الحاجة إلى أدوات دستورية أو قانونية تخولهم بذلك، وهم حريصون على تجاوز الحالة المذهبية في خطابهم، مع التركيز على الوطنية، فلا تغيب مفردة العراق والوطن عن أدبياتهم، كما لا تخلو أي مناسبة من التأكيد على شيطنة الآخر والتذكير بقوة وقدرة التيار على معاقبته أو إقصاءه، والآخر لدى الخطاب الصدري ربما يكون المحتل أو السياسي الفاسد، أو الوزير المقصر.

التيار المدني العراقي:

هو التيار الذي جمع شيء من كل شيء، فهو الدائرة الوحيدة التي يقف داخلها الليبرالي مع الشيوعي، والبعثي مع الإسلامي. ومنذ أكثر من عقد قاد التيار المدني حملات إعلامية رافقتها احتجاجات قام بها أنصاره، وحاول المدنيون العراقيون التناغم مع موجة الربيع العربي وشن حملات كبيرة ضد الإسلام السياسي، لم تكتف بالدعوة إلى فصل الدين عن السياسة، بل دعت إلى إقصاء التيارات الإسلامية وإبعادها عن المشهد السياسي.

استخدم المدنيون بعض الأفكار الليبرالية في مغازلة الشارع ودعوا إلى الدولة المدنية أي دولة المواطنة

والعدالة الاجتماعية، وشككوا بالإسلاميين وانتقدوهم بشدة ورفعوا شعار (باسم الدين باكونا الحرامية)، وهو الشعار الذي يتهم الإسلاميين بالفساد وسرقة أموال الدولة. ومع ذلك، فشل الخطاب المدني الذي اتسم بالتناقض وغياب الهوية في أن يتحول إلى برنامج سياسي، أو تيار جماهيري، أو قوة انتخابية، ونجح في تصدير مدونين وشخصيات سياسية وإعلامية تقتصر جماهيريتها على وسائل التواصل الاجتماعي وبعض البرامج الحوارية في الفضائيات.

الخطاب التشريني:

هو خطاب جديد استمد اسمه من حراك تشرين- الذي اندلع في أكتوبر ٢٠١٩، و استفاد من تجربة الحركات السياسة التي تم تناولها واستحوذ على اهتمام وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، فقد تمكن التشرينيون من كسب تعاطف الشباب العراقي بشعارات خرجت من القواعد التقليدية للخطاب السياسي العراقي، واستخدمت (اللغة المحكية) بدلا عن الفصحى التي يعتمدها الخطاب التقليدي. ويتسم الخطاب التشرينى بالتزمت وطنيا بشكل واضح ومعاداته لإيران ونظامها السياسي، لكنه متسامح إلى حد كبير مع حقبة البعث رجالا ورموزا وسياسة. ويدعوا الخطاب التشرينى إلى فكرة وطن واحد يتسامح مع الجميع لكنه يُقصي النخبة السياسية أو ذيول إيران

حاول التشرينيون الترويج لأنفسهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ونجحوا في صناعة محتوى سياسي ثوري كفيل بكسب تفاعل وتعاطف الألاف من الشباب المحبط الباحث عن فرص أفضل للعمل والحياة، تحولت شعاراتهم من مطالبة بتحسن الخدمات إلى مطالبة بالقصاص من الفاسدين دون تحديد معايير واضحة للمحاسبة أو طرح بديل موضوعي للحكم والسلطة.

ثانياً: الخطاب التعبوي

هو خطاب عاطفي مفعم بالعبارات الرنانة والجمل الأدبية ويتعزز أحيانا بالآيات القرآنية، والتذكير الدائم بالرموز المقدسة، كما أن من ميزة هذا الخطاب أن يكون مصحوبا ومعززا بالأناشيد والقصائد الحماسية أو الصور المؤثرة، ويقوم على التكرار و والتفنن في الأداء. تميز الخطاب التعبوي بانه عابر للحدود الجغرافية، يتسامى عن القضايا الاقتصادية والمعيشية التقليدية وهموم الحياة اليومية، أمام قضية يرى أنها أكبر واهم بكثير، يذكر الجماهير بمسألة محورية وهي تقديس السلاح، أو المقاومة، أو الرموز التاريخية والجهادية، أو تعزيز قيم التضحية.

والخطاب التعبوي ليس بالجديد على المشهد السياسي العراقي حيث برز بشكل جلي وواضح خلال الحرب العراقية الإيرانية، وتكرر في حروب وصراعات ومناسبات لاحقة، وبعد ٢٠٠٣ نجحت التعبئة المذهبية والطائفية في كسب الجماهير وحصد أصواتها الانتخابية خلال أكثر من دورة انتخابية وبالخصوص انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠١٤، لكن الصعود الذهبي لهذا الخطاب كان أيام الحرب على تنظيم داعش. أوضح مثال على هذا الخطاب هو خطاب تحالف الفتح.

ثالثاً: الخطاب العقلاني

هو الخطاب الذي يدعو للحفاظ على الدولة وتدعيم مؤسساتها الدستورية وعبور الطائفية، وإرساء المصالحة والوئام المجتمعي، والتذكير بمجد العراق وبعض ما تحقق من نجاحات، ويقوم هذا الخطاب على دقة اختيار المفردات والتوازن بين المذاهب ومغازلة النخب وتعظيم دور القوات المسلحة الرسمية، مع تعزيز ثقة العراقيين بأنفسهم من خلال استذكار بعض الصور المشرقة للماضي.

وقد ائتلف كل من حيدر العبادي رئيس الوزراء السابق وعمار الحكيم رئيس تيار الحكمة في تحالف أطلقا عليه تحالف (قوى الدولة) تبنى هذا الخطاب بشكل واضح، ناهيك عن خطاب دولة القانون الذي رفع شعار (نعيدها دولة)، انتخابيا يقوم الخطاب العقلاني على دغدغة المشاعر المعيشية والوضع الاقتصادي والخدمات لقواعده الجماهيرية، وينقسم إلى قسمين الأول الخطاب العقلاني المتشدد، مثال عليه خطاب دولة القانون وبعض القوى الكردية والسنية، والخطاب العقلاني الناعم يستخدمه العبادي والحكيم وحركة الحكمة.

رابعاً: الخطاب الإقصائي

وهو الخطاب الذي يقوم على استبعاد الأخر، أو الدعوة إلى إقصائه، وإيجاد الحجج والتبريرات لأجل هذا الإقصاء، وحقيقة أن للخطاب الإقصائي، جذور تمتد إلى بداية الثورات والانقلابات العراقية منتصف الخمسينات التي كانت تنتهجه بلغة كراهية واضحة ضد ما تسميه الاستعمار وأذنابه ثم تعايشت اللغة الإقصائية مع كل الحكومات الشمولية التي حكمت العراق. يقوم هذا الخطاب على تحميل النخب السياسية كل ما يحصل من فشل وفساد وخراب، ويصل أحيانا إلى تحميل قومية أو مذهب ديني بكامله تلك المسؤولية، وهو الذي أسهم في ترسيخ قناعة شعبية تقوم على أقران العمل السياسي بنهب الثروات الوطنية والخيانة والتبعية للأجنبي، وهي التهم الجاهزة التي يمكن توجيهها للسياسي، وقد ظهر هذا الخطاب بقوة بعد ٢٠٠٣ لدى القوى السنية المعارضة لمشروع بناء الديموقراطية.

إن التباين الكبير بين الخطابات الشعبية السائدة في العراق والتناقضات الداخلية التي تشوب تلك الخطابات التي يدعوا أغلبها إلى التشدد وتوظيف العنف، يمثل خطرا كيرا عل مستقبل العراق وربما يقود البلاد إلى نفق مظلم يتسبب في زعزعة الاستقرار في بلد عانى الكثير ولسنوات طويلة من ويلات الحروب والتناحر الداخلي. ومن ثم، يجب أن يكون هناك خطاب سياسي داخلي وخارجي عراقي موحد كالدول الأخرى يخدم توجهات ومصالح البلد ويتوافق مع ضوابط الدستور العراقي والقوانين الدولية وحسن الجوار وسياسة الأمم المتحدة والبرتوكولات العالمية بعيد عن التشنجات والعواطف التي لا تخدم العراق الجديد. ومع ذلك، ستتطلب صياغة مثل هذا الخطاب رفض النماذج السابقة وبناء طرق جديدة للتعامل مع الخطاب السياسي في العراق.

*عباس سالم هو كاتب وإعلامي عراقي يحمل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تولّى عدة مواقع في مجال الإعلام المرئي والمسموع والمقروء. مقالاته قد نُشرت في صحف عربية متنوعة. له أربع كتب مطبوعة.

دميرتاش لصحيفة لوموند:

عبر إنكار الكرد يفـضلون استـبعاد حـزب الشـعوب الديمـقراطي

قال(صلاح الدين دميرتاش) الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي HDP لصحيفة لوموند الفرنسية من خلال محاميه:على مدى السنوات الخمس الماضية شهدت تركيا عدة لحظات من الانقسام, حيث بدأ كل شيء عندما تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي عتبة ١٠٪ في انتخابات ٢٠١٥

> تركيا دخلت في نوع من النظام الاستبدادي الاختياري

لدخول البرلمان بنسبة ١٣٪ من الأصوات, ومنذ ذلك شكل حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية المتطرف والعنصري تحالفاً على أساس العداء للكرد, فتم تدمير العديد من البلدات الكردية من خلال العمليات العسكرية واسعة النطاق، وفي هذا السياق عزز حزب العدالة والتنمية أغلبيته في الانتخابات الجديدة في ١ تشرين الثاني ٢٠١٥.

وأضاف دميرتاش:بعدها تمت إزالة رؤساء البلديات المنتخبين لـ ١٠٢ بلدية من حزب الشعوب الديمقراطي من مناصبهم, وتم استبدالهم بوكلاء من التحالف الحاكم، ثم رُفعت الحصانة البرلمانية عنهم, وفي ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦ اختطفتني الشرطة المقنعة مع عشرة نواب آخرين من منزلي في منتصف الليل, وتم رفع مئات التحقيقات والدعاوى القضائية الجارية ضدنا, وأصـدروا ثمانية وثلاثين حكماً بالسجن المؤبد وعشرات الآلاف من السنوات في السجن, وبعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨ أصبح أردوغان أول رئيس استبدادي لتركيا، وتولى السيطرة الكاملة على الدولة, ثم تم رفع دعوى حل ضد حزب الشعوب الديمقراطي في المحكمة الدستورية عام ٢٠٢١, وهكذا دخلت تركيا نوعاً من الحكم الاستبدادي الانتقائي.

معارضة دون الشعوب الديمقراطي

وحول تشكيل ستة أحزاب تركية معارضة تحالفاً دون دمج حزب الشعوب الديمقراطي بهذا التحالف, أوضح دميرتاش بالقول:باستثناء حزب الشعوب الديمقراطي حتى أكثر الأحزاب ديمقراطية في تركيا غير قـادرة على تطوير سياسة تتجاوز أيديولوجية الدولة الرسمية، وبناءً على سياسة نفي وإنكار الشعب الكردي يفضلون استبعاد حزب الشعوب الديمقراطي من تحالفهم الذي لا معنى له, ولذلك يحاول HDP تشكيل كتلة يسارية, وعلى الرغم من عدم وجود رؤية لحل فعال وهادف للمشكلة الكردية من قبل أحزاب المعارضة الأخرى، فإننا سنواصل السعي لتوسيع نطاق التعاون في الأشهر القادمة.

تشكيلات الإستخبارات التركية: الميت والبارستن

*وكالة انباء الفراتANF

تقرير- آويار بوطان :في الآونة الأخيرة، تلقى الجيش التركي في شمال كردستان ومناطق الدفاع المشروع مديا، ضربات فادحة على يد قوات كريلا، وذلك بمساعدة حزب الديمقراطي الكردستاني خاصة التشكيلة الخاصة بها من البارستن التي تشكلت عن طريق إسرائيل- إيران، لذا تسعى للحصول على معلومات حول الحركة الكردية ومناطق الكريلا ومشاركتها مع الميت التركي، وبهذا الطريقة تسعى للقضاء على قوات كريلا.

وبعد أن أصدرت منظومة المجتمع الكردستاني بياناً أشارت فيه بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني يسعى إلى جانب الجيش التركي الدخول في حرب مع قوات كريلا وكما تم لفت الانتباه إلى الأعمال والأفعال القذرة التي تقوم بها تشكيلات الاستخبارات التابعة لحزب الديمقراطي الكردستاني- بارستن لتتحرك كأنها جناح تابع للميت.

عندما ينظر المرء إلى هيكل ومحتوى البارستن، يرى المرء أن المجموعة قد تأسست فقط لخدمة مصالح إسرائيل وإيران وعائلة بارزاني كقوة اغتيال.

كيف تأسست البارستن؟

تأسست تشكيلة «البارستن» التابعة لحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٦٥ من قبل إسرائيل وإيران، كان الشيخ رضا بهلوي حاكم إيران في ذلك الوقت لأنه في ذلك الوقت كانت مقبولة بشكل أساسي من قبل الولايات المتحدة والقوى المهيمنة، وكان لديهم علاقات جيدة مع إسرائيل. وكجزء من هذا التحالف، ذهب شكيب عكري وعزيز عكري ومحمد حرسين إلى إسرائيل لوضع حجر الأساس لمنظمة استخبارات حزب PDK. تم اختيار هؤلاء الأشخاص الثلاثة بشكل خاص من قبل عائلة بارزاني.

شكيب عكري كان مسؤولاً للبارستن حتى وفاته، توسط بين إسرائيل وإيران والبارزاني. وكلّف ملا مصطفى أبنائه

إدريس بالعمل العسكري والمالي ومسعود للعمل الأمني، محمد حرسين يعمل تحت أمرة مسعود بارزاني، البارستن حتى عام ١٩٧٥ أو «أشبتالي» ينتمي إلى شلومو ناكديمون.

وقال ناكديمون عن البارستن»سافاك والموساد وجهازي المخابرات الإسرائيلي والإيراني رأيا ضرورة قيام عائلة بارزاني بإنشاء شبكة تجسس». كما يوضح كيف تم بناء الدفاع من قبل إسرائيل وإيران. عائلة بارزاني أيضا لا تخفي علاقاتها مع إسرائيل. سافر ملا مصطفى إلى إسرائيل في عام ١٩٦٨ للقاء المسؤولين، وطلب المساعدة العسكرية والأمنية. منذ ذلك الحين، شوهد مسعود بارزاني، وعزيز عكري، وطاهر علي والي، وشكيب عكري، ومحمد هيرسين، وعدة أشخاص آخرين يتدربون في إسرائيل كمجموعة لأجهزة المخابرات والاستخبارات.

العمليات الأولى للاستخبارات بدأت من جومان

وقال محمود عثمان في مقال نشرته صحيفة الوسط السعودية التي تتخذ أوربا مقراً لها حول العلاقة بين بارزاني وإسرائيل: «في ١٩٦٥-١٩٧٥، نظم الموساد أربع دورات تدريبية كبيرة للجواسيس لحزب PDK». ثم تنظيم دورات قصيرة. وبهذا، زاد الموساد من أنشطته الاستخباراتية في كل من العراق ودول أخرى في المنطقة. المرحلة الأولى جرت في مراكز الدفاع بمنطقة جومان، تلاها افتتاح مراكز جديدة في المنطقة. وفيما يلي أسماء بعض الذين شاركوا في هذه الجلسات:

«غازي عطروشي، كريم سنجاري، يونس روجباياني، جوهر نامق، أزاد محمد نجيب باروارى، بيروت أحمد، حسين عسيجاري، عبدالرحمن إسماعيل عكراي، محمد أمين عكراي، كاميران مفتي، مصطفى خوخا، إبراهيم بيداوي، حسين بيداوي، نوري حيدر، جمال رشيد، فرانسو حريري، تحسين عطروشي، عبدالخالق رشيد معروف، محمد سعيد دوسكي، كمال أحمد بارقي، فلك الدين كاكاي، وريا رؤوف سعادجي، طه عبدالله، الخياط محمد معروف».

في وقت سابق، نشر موقع Lêkolin.org على شبكة الإنترنت أسماء بعض الأشخاص الذين عملوا مع الميت والبارستن في جنوب كردستان. أسماءهم وعدد جوازات سفرهم كالتالي:

كرم كاليلي- مرتزق الجمهورية التركية- الميت(Pass no: P٠٠٠٣٢٦٤١)،، مصطفى ماستان مرتزق الجمهورية التركية- الميت (Pass no: P٠٠٠١٦٣٥٠)،، كمال دمرتاش- مرتزق الجمهورية التركية- الميت (Pass no: P٠٠٠٣٢٤٠٥)،، حسين كرميت- مرتزق الجمهورية التركية- الميت(Pass no: P٠٠٠٣٢٦٦٧)،، مصطفى توكار- مرتزق الجمهورية التركية - الميت (Pass no: P٠٠٠٢٠٦٤١)،، سافاش كوتلوك- مرتزق الجمهورية التركية- الميت(Pass no: U١٠٩٩٧٩٦٢)،، ريباند محمد حمد- مرتزق باشور كردستان- ميت البارستن- نوزت عبدالله- مرتزق باشور كردستان- الميت- البارستن و بولا عمر حسن- مرتزق باشور كردستان- الميت- البارستن.

ويوجد فرد من البارستن داخل كل وحدة من وحدات حزب الديمقراطي الكردستاني، أولئك الذين يقومون بعمل استخباراتي هم الأعضاء الأكثر قيمة في تلك المؤسسة، ينتسب جميع أعضاء البارستن بشكل مباشر إلى عائلة بارزاني. مهمتهم الرئيسية هي حماية كل عائلة بارزاني من تراث مصطفى بارزاني وعائلة بارزاني، شكيب عكراي، فرانسو حريري و كريم سنجاري هؤلاء من اوائل الأشخاص الذين عملوا في هذه المؤسسة، حيث كانوا يعملون تحت أمرة مسعود بارزاني .

قناصة البارستن

وبدأت الحرب الأهلية للبارستن بعد أن أصبح فرانسوا الحريري كريم سنجاري مستشارين للبارستن وأصبح فاضل ميراني وزيرا للداخلية، وقتها بدأوا بتصفية بعضهم البعض عن طريق الأشخاص التابعين لهم، حيث تعرض شكيب عكري للتسمم في الولايات المتحدة، وقتل رجل يدعى ريناس، وهو مسؤول في «عمال كردستان»، في بهدينان، وكذلك أبو نتر خريستيانى. بعد ذلك، تم تصفية فرانسوا شابو علي كوخي، و غازي عرتوشي، الذين كان لديهم الكثير

من المعلومات حول حزب PDK وأجهزة الأمن العراقية، بنفس الطريقة. قال محمد سلمان برواري، العضو السابق في حزب PDK: «في عام ١٩٧٣، تم القبض على عيسى سيروان و ١١ من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي وقتلهم أثناء عودتهم من الاتحاد السوفيتي عبر سوريا وتركيا». نفذ هذه الأحداث عيسى البرزاني وعثمان قاضي زاغولي وعلي حالو سندي وشفيق زاغولي على طريق زاخو- بيشخابور في جبل بي خير.

البارستن.. مجموعة استخباراتية لخدمة الدول الأخرى

من غير المعروف عدد الأشخاص الذين قُتلوا وبأي وسيلة، البارستن التابعة لحزب PDK. البارستن لم تتشكل لمواجهة التهديدات وحماية المصالح الوطنية والخطورة التي يواجهه الكرد وكردستان، منذ بداية تأسيسها كانت هناك علاقة حقيقية بين البارستن وأمن إسرائيل في بناء الدفاع، كما يتم إرسال المعلومات التي تم جمعها إلى الموساد، بالإضافة خدم البارستن القوى الدولية مثل إيران والولايات المتحدة، إلى جانب إسرائيل.

الموساد وحده لا يستطيع جمع المعلومات الاستخبارية من أي مكان، للبارستن دور رئيسي يلعبه منذ تأسيسه من قبل اسرائيل، كما كان للموساد علاقة قوية الميت وسافاك عبر تقديم المعلومات. عندما ينظر المرء إلى كل هذا يرى أن واجب البارستن، بالإضافة إلى الدفاع عن سيادة ومصالح إسرائيل، هو حماية مصالح اسرائيل، وبحسب مصالح قوات الاحتلال في إيران وكردستان، مهمة الدفاع الوحيدة هي منع توحيد الأجزاء الأربعة من كردستان. لطالما تضرر شعب كردستان من أفعالهم.

بارستن.. مجموعة تأسست من أجل تصفية القوى الثورية

وقال القائد عبد الله أوجلان في مرافعته بعنوان «المسألة الكردية وحل الأمة الديمقراطية»: «(...) أراد إنشاء كردي أبيض في شخص حزب PDK. وبالمثل، بين الأتراك والكرد على حدٍ سواء، فإن القوتين اللتين تشكلان الصراع الحالي بينهما تركز بشكل خاص على الدفاع والمصالح (المصالح الغربية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل)، وإلا لم يكن الأمر كذلك. كانت السياسة الأكثر عقلانية حماية مصالحنا في المنطقة بين هاتين القوتين المتناقضتين، وقوض ظهور حزب العمال الكردستاني تاريخيًا أكثر من أي وقت مضى، صلاحية هذه اللعبة. وقد أدت ظروف السلام والحلول بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨ إلى وضع حد لهذه اللعبة، الاغتيالات والانقلابات واسعة النطاق، كان إخراج الكرد من سيطرة حزب العمال الكردستاني، على رأسهم جمع تركيا و المجتمعات الأخرى مع الدول الأخرى، بمثابة انقلاب استراتيجي من حيث استمرار اللعبة ومصالح هذه القوى المهيمنة في الشرق الأوسط. تؤكد مؤامرة عام ١٩٩٨ أيضًا مدى ضخامة الهدف واستراتيجيته «.

لا أحد يستطيع أن ينكر حقيقة الدفاع عن القضاء على التنظيمات الكردية في شرق كردستان والأجزاء أخرى، ما يؤكد ما نقوله هو التصرفات المفاجئة لعائلة البارزاني من حزب PDK ومواقفهم تجاه الشعب والمنظمات والأحزاب الكردية وتعاطفهم مع العدو.

وكان حزب العمال الكردستاني لا يزال في مهده، حيث قال القائد عبد الله أوجلان عن حزب الديمقراطي الكردستاني وأفعاله: «اعتُبرت مجموعتنا فرعًا من THKP-C واعتقدت أنه مع القضاء على THKP-C، فإننا سنفعل ذلك أيضًا، ربما أرادوا السيطرة على المجموعة مع بعض الأشخاص والاستيلاء عليها ووضعها تحت سيطرتهم، بعد عام ١٩٧٥، متى عرفوا أن مجموعتنا كانت مستقلة، حينها عن طريق الحزب الديمقراطي الكردستاني و على يد النجمة الحمراء تدخلوا بالمجموعة، حيث تم اغتيال حقي قرار على يد الجاسوس علاء الدين كابان، حيث حزب PDK المرتبط مباشرة بإسرائيل وحلف شمال الأطلسي. ويمكن القول إنه تحت سيطرة غلاديو لم يتم تسليحها منذ عام ١٩٦١ بمساعدة غلاديو التركية، وأن هناك أدلة كثيرة على أن نفس المساعدة استمرت عبر إيران، وقد تدخل حزب الديمقراطي الكردستاني مع الجماعات اليسارية في كردستان ومن المهم تأكيد ذلك بأنه لم يحدث عبر الغلاديو بطريقة مباشرة».

د.محمد نور الدين:

ازدهار الديبلوماسيّة التركيّة: لا بديل من «الحياد البنّاء»

لا تبدو تركيا، في موقفها المتوازن إزاء الأزمة الروسية – الأوكرانية، على خطّ «التهوّر» نفسه الذي انتهجته خلال السنوات الماضية، في غير ملفّ وقضية، إذ إنها، وعلى رغم دعمها أوكرانيا بأشكال متعدّدة، ترفض إلى الآن الانخراط في العقوبات الغربية على روسيا، كما تتصدّى للتوسّط بين موسكو وكييف، وهو ما يحظى برضًى متزايد، لا لدى الروس فقط، إنّما في الداخل التركي أيضاً، حيث تتعالى الإشادات بموقف أنقرة «السليم جدّاً»، حتى في أوساط معارضي رجب طيب إردوغان

تتقدّم تركيا على طريق ترسيخ تمايزها إزاء العديد من القضايا والملفّات، وأحدثها الحرب بين جارَين وصديقَين وشريكَين لها، هما روسيا وأوكرانيا. وإذا كانت هذه الحرب قد قرّبت المسافات وأزالت بعض التشقّقات بين جناحَي «حلف شمال الأطلسي»، الولايات المتحدة وأوروبا، فقد بدت أنقرة كما لو أنها تغرّد خارج السرب. فمن جهة، دافعت عن «المقاومة» الأوكرانية، ونددّت بالعملية العسكرية الروسية، كما وقفت إلى جانب «الناتو» في قراراته السياسية، إلاّ أنّها، من جهة أخرى، رفضت العقوبات واستمرّت في علاقاتها مع روسيا، كما

> تبدو تركيا كما لو أنها تحاول إثبات قدرتها على أن تكون قطباً في سياق التنافس بين القوى الكبرى

تصدّت لقيادة وساطة بين موسكو وكييف، الأمر الذي لم يلْقَ، حتّى الآن، معارضة واضحة من جانب العواصم الأطلسية والأوروبية. وتبدو تركيا، في موقفها المتوازن هذا، كما لو أنها تحاول إثبات قدرتها على أن تكون قطباً، ولو أصغر، في سياق التنافس بين القوى الكبرى.

وفي هذا السياق، يستذكر العديد من الكتّاب الأتراك تاريخ كلّ من روسيا وتركيا، على أنه صراع مع الغرب وليس تعاوناً، إذ ترى الكاتبة إيفرين بلطه أن البلدَين كانا هدفَين للقوى الغربية، التي طالما سعت للإيقاع بينهما لتكون هي المنتصرة في النهاية. وتلفت بلطه إلى أن أنقرة تنظر بريبة إلى الغربيين، الذين عرّضوا أمنها القومي للخطر، من خلال دعمهم للكرد في سوريا. أمّا موسكو، «فقد نظرت إلى النظام في سوريا كمُحافظ على وجود الدولة، كما ترى أن نظاماً استبدادياً فيها أفضل بكثير من انهيار الدولة وتفكّكها إلى إثنيات ومذاهب». كذلك، تشير الكاتبة إلى أن الشعور المشترك بين روسيا وتركيا هو أن «الغرب يريد تمزيقهما، وهو ما ساهم في المواقف المتقاربة بينهما»، هذا فضلاً عن أن لديهما اعتقاداً بأن العالم ذاهب إلى عالم متعدّد الأقطاب، وإلى مرحلة «ما بعد الغرب». وتعتقد بلطه أن «تمرير هذه النظرة داخل البلدَين، ما كان لينجح لولا طبيعة النظام السياسي فيهما، المؤسَّس على هيمنة الرجل الواحد من دون المرور الفعلي في مؤسّسات الدولة الأخرى». وللتدليل على «استقلالية» القرار التركي، تُذكّر الكاتبة بشراء أنقرة صواريخ «أس ٤٠٠»، على رغم تعرّضها لعقوبات غربية بسبب ذلك. وفي الوقت نفسه، «استمرّت تركيا في تزويد أوكرانيا بطائرات مسيّرة، على رغم اعتراضات وتساؤلات روسيا»، مضيفة أن «روسيا لم تتخلَّ عن مسار أستانا مع تركيا وإيران، على رغم أنها ممتعضة جدّاً من مسألة إدلب ووجود آلاف الإرهابيين فيها».

ولم تغيّر الحرب الأوكرانية كثيراً في المعادلة المتقدّمة، لكنها أعادت طرح تساؤلات عن مدى إمكانية استمرار تركيا في سياسة التوازن هذه، على المدى البعيد. ومع أن الأزمة بين موسكو وكييف وفّرت فرصة لأنقرة لتأجيل الإجابة عن تلك التساؤلات، عبر محاولة التوسّط بين العاصمتَين الصديقتَين، إلاّ أنه سيتعيّن عليها أن تجيب في نهاية المطاف. وفي السياق، يعتقد الكاتب مراد يتكين أنه «كلّما طالت الأزمة الأوكرانية، زاد الضرر الذي تتعرّض له تركيا»، معتبراً أن «هذا الأمر يجب أن يعطي أنقرة سبباً إضافياً لعدم الانغماس في مغامرات من أجل ربح سريع وقصير». ويرى يتكين أن

> **حتى معارضو إردوغان يرون أن موقف تركيا المحايد «سليم جدا» و«يتلاءم مع مصالحها الوطنية»**

«من المرجّح أن ترفض أنقرة سياسة الحوافز الامريكية والأوروبية، وتفضّل البقاء على الحياد»، مشيراً إلى أن «تركيا لا تزال تعاني من جهود الغرب لعرقلة صناعاتها الدفاعية، كما يضغط الغرب لإيجاد بديل من صواريخ إس ٤٠٠، ويطلق شائعات عن بيعها لأوكرانيا، الأمر الذي نفته تركيا بشدّة».

من جهته، يحذر الخبير الاقتصادي المعروف، محوي إيغيلميز، من أن «ارتفاع أسعار الطاقة، وكسر سلسلة التوريد، وعدم توفّر السلع والخدمات، كما زيادة البنوك المركزية الغربية لأسعار الفائدة، ستكون لها آثار خطيرة على الاقتصاد التركي»، لافتاً إلى أن «تركيا تحتاج إلى الاقتراض الخارجي، لأنها تعاني من عجز في الحساب الجاري». وكنموذج من تلك الآثار، يبيّن أنه «لو توقّف سعر برميل النفط عند مئة دولار فقط، فإن الكلفة الإضافية على تركيا ستكون على الأقلّ ١٥ مليار دولار». مع ذلك، يرى إيغيلميز أن استغلال الفرص التي توفّرها «اتفاقية مونترو»، والبقاء على الحياد في الأزمة الراهنة، هما الموقف «الأكثر صوابية» في السياسة الخارجية، خلال الأعوام العشرين الماضية. كما يَعتبر أن «القيود المفروضة على الروس في العالم، ستترك أثراً إيجابياً على السياحة في تركيا، حيث لن يبقى للروس سوى هذا البلد للمجيء إليه». إلاّ أنه ينبّه، في الوقت ذاته، إلى أن «انخفاض قيمة الروبل سيؤثّر على السائحين من ذوي الدخل المحدود، بينما سيتّجه الأغنياء الذين كانوا يفضّلون سواحل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، إلى سواحل تركيا، بسبب القيود الغربية».

أمّا عليف جوشكون فيكتب في صحيفة «جمهورييت»، أن «حلف شمال الأطلسي» يبدو مسروراً، حتى الآن، من مسار الحرب، حيث تبدي أوكرانيا «مقاومة» لم يتوقّعها الروس. كذلك، يبدي الغربيون ارتياحاً لعودة «اللُّحمة» بين جناحَي الأطلسي، خصوصاً بعدما اعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أن الحلف ميّت سريرياً. وعلى الرغم من العداء الإيديولوجي والسياسي الذي يكنّه العديد من الكتّاب الأتراك لسلطة رجب طيب إردوغان، وجوشكون واحد منهم، إلاّ أنه يصف موقف تركيا المحايد بأنه «سليم جدّاً»، معتبراً أن «أنقرة، في وساطتها بين موسكو وكييف، هي الآن في موقع نادر. واستمرارها في المحافظة على هذا الموقف، يتلاءم مع مصالحها الوطنية».

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

الدبلوماسية التركية..
الحصان الأسود في سباق وقف حرب أوكرانيا

ترقب واهتمام عالمي بالمباحثات الدائرة بين روسيا وأوكرانيا برعاية تركية بمدينة إسطنبول، وسط آمال متعلقة بدور مؤثر للرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» في وقف آلة الحرب، التي دخلت شهرها الثاني على التوالي.

ومع توالي العقوبات الأوروبية والأمريكية على موسكو، تبرز أنقرة كوسيط أشبه بـ«الحصان الأسود» الذي يجمع في يديه أوراق عدة، تتيح له تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع، دون أن يحسب على طرف دون آخر.

ويتجه الجانبان فعليا، نحو توافق على نقاط عدة، وسط محاولات من أنقرة لجمع الرئيسين، الروسي «فلاديمير بوتين»، ونظيره الأوكراني «فلوديمير زيلينسكي» قريبا.

وتشترط روسيا لإنهاء عملياتها العسكرية، تخلي أوكرانيا عن أي خطط للانضمام إلى كيانات عسكرية بينها حلف شمال الأطلسي «ناتو»، والتزام الحياد التام، بينما تطالب كييف بانسحاب روسي كامل من أراضيها، وضمانات أمنية بعدم تعرضها لغزو آخر مستقبلا.

دور «أردوغان»

ترتكز الوساطة التركية في الأزمة الدائرة بين البلدين، على ثقل سياسي واضح وملموس لـ«أردوغان»، الذى التقى الوفدين الروسي والأوكراني، الثلاثاء، ووجه لهما كلمة، حذر فيها من أن إطالة أمد الحرب ليس في صالح أحد.

وأضاف: «تعاملنا بإنصاف في كافة المنابر الدولية مع الطرفين (الروسي والأوكراني) عبر ضمان حقوقهما ومراعاة حساسياتهما»، مؤكدا إيمانه بعدم خسارة أي طرف في معادلة السلام العادل للأزمة الروسية الأوكرانية.

وأقر «أردوغان» بأن «للطرفين مخاوف مشروعة»، داعيا الجانبين إلى وضع حد لهذه المأساة ووقف إطلاق النار وتحقيق السلام في أقرب وقت ممكن.

ومنذ أسابيع يمارس «أردوغان» دبلوماسية الهواتف مع نظيريه الروسي والأوكراني قبل وبعد الحرب، في محاولة للتهدئة، وإيجاد أرضية مشتركة من أجل مفاوضات شاملة واستراتيجية تمهد لأخرى سياسية بين القادة.

وبدهاء يحسب له، رفض الرئيس التركي المشاركة في العقوبات الغربية والدولية المفروضة على روسيا، وفي الوقت ذاته، لم يتخل عن دعم أوكرانيا بالمساعدات الإنسانية، واستقبال مواطنيها اللاجئين، والتمسك بوحدة أراضيها وسيادتها، وهو ما يمنحه ثقة كبيرة لدى الطرفين، تفتقدها عواصم أوروبية كبرى.

وفي فبراير/شباط الماضي، زار الرئيس التركي، العاصمة كييف، لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة، وقبل ذلك وفر طائرات دون طيار لتعزيز قدرات الجيش الأوكراني.

وتقول صحيفة «لوموند» الفرنسية، إن «أردوغان» هو أكثر من يتعامل باستمرار وبصفة شخصية مع «بوتين»، ويدرك أكثر من أي رئيس دولة أخرى طبيعة النظام الروسي وسيكولوجية زعيمه.

ويقول «إيهور جوفكفا»، نائب مدير مكتب الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي»، إن «تركيا من بين تلك الدول التي يمكن أن تصبح ضامنة لأمننا في المستقبل»، وفق «رويترز».

طبيعة الوساطة

ترتبط أنقرة بعلاقات اقتصادية وسياسية وثيقة بالبلدين، وتستقبل تركيا على الدوام ملايين السائحين من البلدين، كما تحتفظ بعلاقات اقتصادية وعسكرية رفيعة المستوى مع موسكو وكييف.

وتمارس تركيا دبلوماسية متعددة الطبقات والمستويات، ضمن استراتيجية تهدف إلى تقليل أضرار الحرب ووقف العدوان عاجلا أو آجلا، بحسب تعبير المتحدث باسم الرئاسة التركية «إبراهيم قالن».

وتأخذ تلك الاستراتيجية أشكالا عدة، تشمل تنسيق الجهود وتنفيذ عمليات الإجلاء، وإرسال المساعدات، وفتح ممرات إنسانية، وتوفير قناة اتصال بين موسكو وكييف، واستضافة مسؤولي البلدين، وربما لاحقا جمع «بوتين» و«زيلينكسي» في أنقرة.

كذلك يسعى الجانب التركي، كحليف موثوق لدى موسكو، إلى تزيين فرصة السلام في أنظار المسؤولين الروس، وضرورة تجنب إيقاع عقوبات بالغة الشدة باقتصادهم وبروابطهم مع العالم الخارجي، بحسب «العربي الجديد».

وقد تمكنت الدبلوماسية التركية عمليا من جمع وزيري خارجية أوكرانيا وروسيا للمرة الأولى لإجراء مفاوضات بينهما من خلال لقاء عقد في أنطاليا، ١٠ مارس/آذار الجاري.

وخلال الأسبوع الجاري، تجري محادثات بين الوفدين الروسي والأوكراني على مدار يومي الثلاثاء والأربعاء، برعاية تركية، سعيا للوصول إلى بنود محددة قد تتبلور إلى اتفاق يحول دون طول أمد الحرب.

نقاط خلافية

وتتركز المفاوضات حول عدم انتهاك قواعد الحرب، ووقف إطلاق النار، وتخفيض عدد القوات، وعدم إقامة قواعد عسكرية للنيتو على الأراضي الأوكرانية، وطبيعة الضمانات الأمنية المطلوبة من روسيا وأوكرانيا.

ويدور الخلاف حول مطالبة روسيا بنزع السلاح عن أوكرانيا، مقابل طرح آخر يقضي فقط بالسماح لكييف بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا ظلت غير منحازة عسكريا كجزء من مفاوضات وقف إطلاق النار الجارية، بحسب صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية.

وتتلخص النصيحة التي يقدمها الأتراك لأوكرانيا، في أن تكون دولة قوية لكن محايدة، لا تعادي روسيا ولا تكون خاضعة للأطلسيين الذين تخلوا عنها في أحلك الأوقات، بحسب «القدس العربي».

ووفق وزير الخارجية التركي «مولود جاويش أوغلو»، فإنه «تم التوصل إلى اتفاق في بعض النقاط بين الوفدين الروسي والأوكراني»، دون الإفصاح عنها.

وأضاف: «لم يتم الاقتراب من التفاهم في أي مفاوضات بقدر ما تم التوصل إليه اليوم، ويمكننا القول إن المفاوضات الروسية الأوكرانية بدأت تثمر السلام والتقارب في وجهات النظر».

مستقبل الوساطة

على الرغم من أن روسيا تتفوق على أوكرانيا في حسابات أنقرة، فإن الجانب التركي يدرك أهمية كييف للولايات المتحدة وأوروبا، ويريد أن يكون رمانة الميزان في أية تسوية مستقبلا، ما يعزز نفوذه على الساحة الدولية.

كذلك، يعد انتصار أوكرانيا المدعومة غربيا، وانكسار روسيا الحليف القوي لتركيا، أمرا في غير صالح أنقرة، خاصة إذا ما وصل الأمر لتحقيق هدف استبدال القيادة الروسية (بوتين)، حينها لن يكون من المستبعد أن يحاول المعسكر الغربي تطويق تركيا كهدف ثان، والتخلص من «أردوغان»، بحسب المحلل السياسي السوداني «مدى الفاتح».

وقد يشكل تحقيق نصر ساحق لروسيا فرصة لمتابعة تمددها عبر البحر الأسود، واستقواء «بوتين» بشكل يهدد مصالح تركيا في سوريا وليبيا وشرقي المتوسط.

تبقى نهاية الأزمة بشكل دبلوماسي الخيار المفضل للأتراك، مع ثقل دور «أردوغان»، وتنامي نفوذ أنقرة، ونجاح دبلوماسية الحياد الفاعل في إيجاد أرض صلبة للحوار بين الروس والأوكران، قد تفضي إلى إنقاذ أوروبا من أزمة الطاقة واللاجئين، وإنقاذ الشرق الأوسط من شح القمح، وإنقاذ العالم من لهيب أسعار أسواق النفط والغاز، وإنقاذ بلد أوروبي من الدمار والخراب.

*المصدر | الخليج الجديد

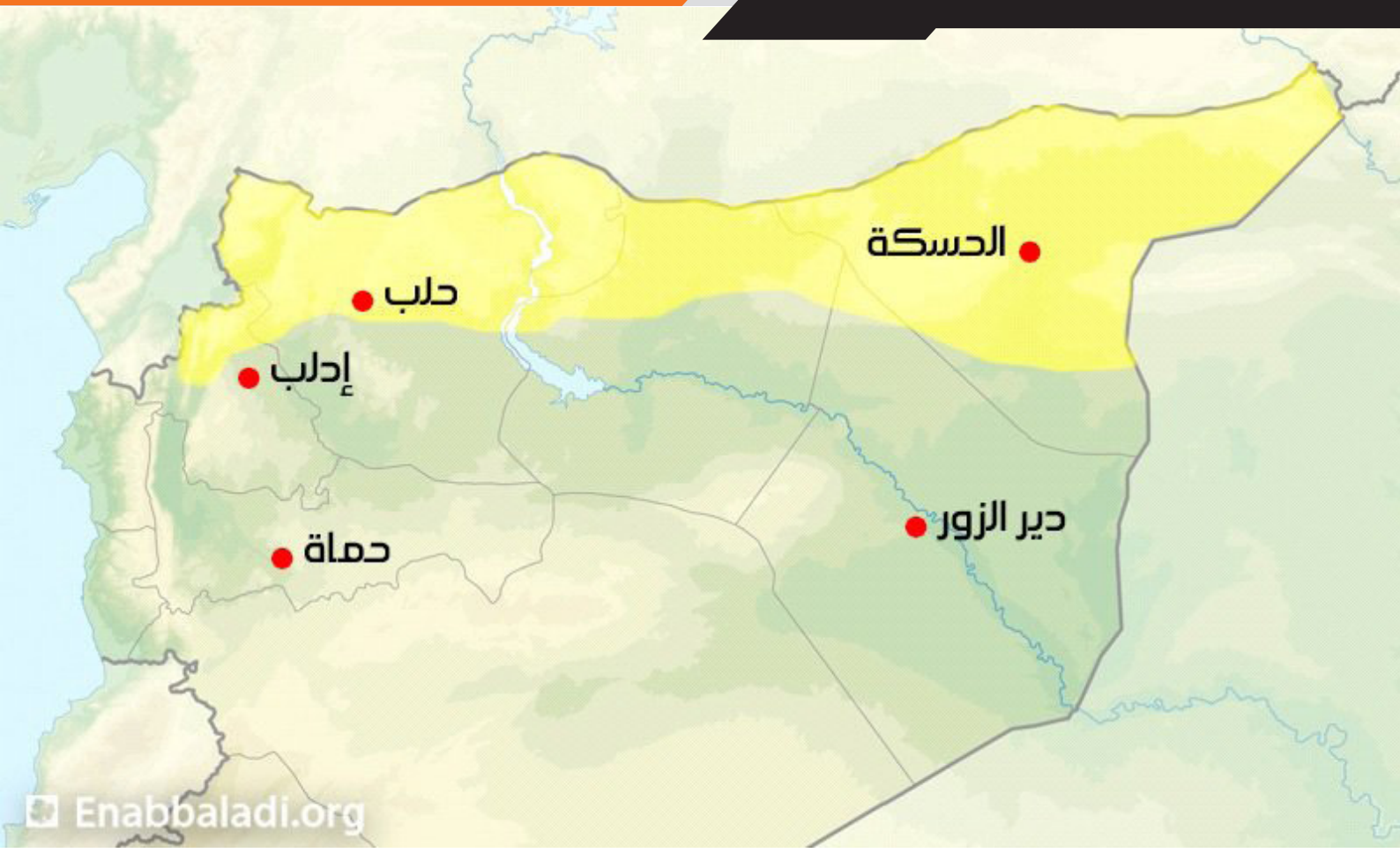

فابريس بالونش:

كيفية الحفاظ على الحكم الذاتي لشمال شرق سوريا

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

تحليل موجز:لإبطال التدابير المزعزعة للاستقرار القادمة من تركيا ومحور الأسد، تحتاج الحكومات الغربية إلى تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية لـ «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» - ولكن بطريقة هادفة تُطمئن السلطات المحلية وتقلل من سوء إدارة المنطقة.

تجد «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» («روجافا») نفسها اليوم في وضع سياسي واقتصادي وأمني

محفوف بالمخاطر بشكل متزايد. فالتهديد التركي بشن هجوم قائم باستمرار على الحدود، ويفقد بعض السكان الثقة بقدرة «روجافا» ذات القيادة الكردية على توفير الأمان والاستقرار على الرغم من غياب الدعوات الواسعة النطاق إلى عودة نظام الأسد. وقد أثبت الهجوم الذي شنّه تنظيم «الدولة الإسلامية» مؤخراً على «سجن الصناعة» أن الجهاديين ما زالوا يقومون بعمليات في المنطقة، وأن الاستياء الكبير السائد في المناطق العربية الشديدة الفقر قد يمنح التنظيم الإرهابي البيئة الحاضنة لتجنيد جيل جديد من المقاتلين. وإذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون يأملون بمنع «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» من الانهيار، فقد حان الوقت الآن لإعادة صياغة الاستراتيجية التي يعتمدونها هناك.

نقص في الطاقة والغذاء والمياه

كان هذا الشتاء بارداً بشكل خاص في «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» – فلم تزوّد الحكومة السكان بوقود التدفئة منذ تشرين الثاني/نوفمبر، وشرائه من السوق السوداء أمر محظور. وكانت المدن تحظى عموماً بتغذية كهربائية تتراوح بين أربع إلى ست ساعات فقط يومياً، والقرى من ساعة إلى ساعتين. ويمكن أن توفر المولدات التي يتم شراؤها من القطاع الخاص بضع ساعات إضافية ولكن حتماً ليس طيلة اليوم، ويعزى ذلك إلى التكاليف الباهظة ونقص الوقود.

وقد يعود انقطاع الطاقة جزئياً إلى مستويات المياه المتدنية في خزانات السدود على طول نهر الفرات – نتيجة للجفاف المحلي، وسياسات تركيا للاحتفاظ بالمياه في أعالي النهر، والضخ الهائل للمياه الجوفية. ونتيجةً لذلك، لا تتدفق المياه بشكل كاف إلى التوربينات القديمة في منشآت الطاقة الكهرمائية المحلية لكي تعمل بشكل صحيح. كما انخفض إنتاج الوقود، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضرورة تحديث البنية التحتية لاستخراج النفط في المنطقة، ولكن أيضاً إلى الكميات الإضافية من النفط التي كانت «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» تصدّرها إلى نظام الأسد والعراق من أجل الحصول على المزيد من العائدات.

وفيما يتعلق بالإمدادات الغذائية، يتم حالياً تقنين الخبز المدعوم، وتقوم المرافق الحكومية باستبدال بعض القمح في الأرغفة بطحين الذرة أو الصويا. وكما هو الحال مع الوقود، يتمتع السكان من الناحية العملية بخيار شراء كميات أكبر من الخبز ذي الجودة الأفضل من الأفران الخاصة، ولكنه أغلى بثمانية أضعاف – حوالي ٢٠٠٠ ليرة سورية (٠٫٥٠ دولار أمريكي) لكيس وزنه كيلوغرام واحد. وتجدر الإشارة إلى أن الرواتب الشهرية المحلية تتراوح بين ١٥٠ ألف ليرة (٣٧٫٥٠ دولاراً) للعمال اليدويين إلى ٣٠٠ ألف ليرة (٧٥ دولاراً) لمعلمي المدارس الثانوية والجنود. وبالفعل، تسبب التخفيض المستمر لقيمة الليرة في انخفاض هائل في القدرة الشرائية، لأن «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» لا تملك العائدات الكافية لرفع قيمة الأجور.

وبصرف النظر عن الوقود والخبز وعدد قليل من المنتجات الغذائية الأخرى، يتم استيراد معظم السلع المستهلكة في «روجافا»، نظراً لعدم وجود صناعة محلية عملياً. وبالتالي، يعتمد اقتصاد المنطقة إلى حد كبير على عدد قليل من المعابر المتصلة بالأراضي الخاضعة للنظام (منبج والطبقة ودير الزور)، والأراضي الواقعة تحت سيطرة تركيا و «إقليم كردستان العراق» (فيشخابور).

وتحاول المنظمات غير الحكومية مساعدة «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» لمواجهة العديد من هذه التحديات، بما في ذلك نقص هيكلي في المياه المرتبط بحالات الجفاف الدورية والاحتباس الحراري. ويُعد تجديد شبكات الري ومياه الشرب أولوية قصوى للمساعدة الإنمائية، وقد نجحت جهود إعادة التأهيل التي تم

القيام بها حتى الآن. ومع ذلك، فإن مجرد صيانة النُظم التي كانت غير كافية قبل الحرب لن تكون كافية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تشكلها المياه.

على سبيل المثال، عانت مدينة الحسكة من نقص في المياه لأن مصدرها الرئيسي، محطة ضخ علوك بالقرب من رأس العين، أصبحت تحت سيطرة تركيا خلال هجوم كبير نفذته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وجرى توسيع «قناة صور» لسحب المياه من نهر الفرات، ولكن ذلك لم يكن كافياً لتلبية حاجات سكان المنطقة الذين يقدر عددهم بمليون نسمة. ويعود النقص جزئياً إلى واقع عدم كفاية التيار الكهربائي المتوفر لنقل الكميات الضرورية من المياه لمسافة تزيد عن ٢٥٠ كيلومتراً. بالإضافة إلى ذلك، زاد سكان وادي الخابور الممتد على طول طريق القناة أنشطة الضخ غير الشرعية، مما أدّى إلى تراجُع إمدادات الحسكة إلى حوالي ٥٠ بالمائة عن مستواها الطبيعي. ومرة أخرى، تساعد المنظمات غير الحكومية المدينة في حل هذه المشكلة من خلال تدابير مؤقتة، ولكنها لا تحل محل دولة لديها سياسة مائية متكاملة – وينطبق الشيء نفسه على العديد من القطاعات الأخرى الضرورية لاستئناف الحياة الطبيعية والإشراف على التعافي الاقتصادي الدائم.

مشاكل في النهج الغربي

تميل المنظمات غير الحكومية المعنية إلى اتباع أحد النهجين لمساعدة «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا». وتعمل بعض وكالات التنمية التي تموّلها الولايات المتحدة و«الاتحاد الأوروبي» بشكل مباشر في المناطق التي تساعدها، حيث يرحب السكان المحليون والسلطات بشكل عام بمساعدتهم. ومع ذلك، تعمل المنظمات غير الحكومية الأخرى بشكل رئيسي من مكاتب بعيدة على الحدود (فيشخابور) أو داخل العراق (في أربيل)، وتقوم على الأكثر بزيارات ميدانية قصيرة بين الحين والآخر. وتميل هذه المنظمات إلى تعهيد جزء كبير من عملها إلى منظمات غير حكومية أو شركات محلية من دون إشراف أو تقييم فعلي للاحتياجات، مما يؤدي إلى درجة كبيرة من سوء الإدارة والفساد. على سبيل المثال، تُعتبر الفواتير وعروض الأسعار المزورة أمراً شائعاً، وغالباً ما يتعرض الموظفون والعمال للابتزاز عند توقيعهم عقود العمل، كما يجري تكرار بعض المشاريع من دون الحاجة إلى ذلك، فقط لكي تتمكن المنظمات من تبرير ميزانياتها.

وعلى الرغم من أن قرار العمل عن بُعد يمكن أن يعزى جزئياً إلى الظروف الأمنية، إلا أنه يهدد على ما يبدو فعالية مئات ملايين الدولارات التي يتمّ ضخها في منطقة «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا». ولكن الوضع غير مقبول لأن احتياجات المنطقة هائلة، وقد بدأ سوء الإدارة المستشري بمفاقمة الاستياء المحلي من سياسات المساعدات الغربية.

وتتمثل مسألة أخرى في اكتفاء الحكومات الغربية في التدخل في حالات الطوارئ بدلاً من اتّباعها سياسة إعادة إعمار فعلية تشمل مشاريع بنية تحتية هامة. ومن المُسلَّم به أن «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» لا تحظى باعتراف رسمي على المستوى الدولي، مما يحد من أساليب التدخل المتاحة. ولكن العوامل الخارجية التي يمكن تداركها لعبت دوراً رئيسياً أيضاً. فقد استخدمت روسيا حق النقض مراراً وتكراراً لعرقلة جهود الأمم المتحدة لإعادة السماح بمرور المساعدات المباشرة عبر الحدود من العراق، الأمر الذي أرغم العديد من الوكالات على العمل من خلال نظام الأسد في دمشق. وفي الشمال، واصلت تركيا عملياتها المعتادة من القصف وإطلاق القذائف عبر الحدود من أجل زعزعة استقرار المنطقة وإخافة السكان وإبعاد الاستثمارات. ففي كوباني على سبيل المثال، أوقف مطوّرو العقارات معظم أعمال البناء منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ خشية أن يكون مصير المدينة مشابهاً لعفرين

أو رأس العين الخاضعتين للسيطرة التركية.

ويقيناً، تشير بعض التدابير إلى أن الوضع الاقتصادي في منطقة «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» أفضل مما هو عليه في المناطق التي يسيطر عليها النظام من عدة نواحٍ. إلا أن هذا لا يعني أن الوضع جيد أو مستدام. فحتى الإصلاحات المؤقتة يمكن أن تتهاوى بسرعة في حال حصول أي هجوم تركي جديد، أو إغلاق الحدود لفترات طويلة، أو زيادة الجفاف سوءاً، أو أي عدد من السيناريوهات الأخرى. وبينما يُعَد وجود القوات الأمريكية على الأرض شرطاً لا غنى عنه لـ «روجافا»، فإن وجودها ليس كافياً لضمان بقائها. وعليه، تُعتبر المساعدة الإضافية في مجال التطوير، وإعادة التفكير الاستراتيجي بشأن كيفية ومكان تقديمها ضرورية لإبطال التدابير المزعزعة للاستقرار القادمة من تركيا ومحور الأسد، والتي أثارت مشاكل اقتصادية محلية وأزمة ثقة في مشروع الحكم الذاتي.

الخاتمة

كان لدى العديد من سكان «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» آمال كبيرة في أن يكون انتخاب جو بايدن بمثابة إشارة إلى تعزيز مشاركة الولايات المتحدة بعد الانسحاب الأمريكي الكارثي من الحدود التركية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ولسوء الحظ، كانت الإدارة في «روجافا» راضية حتى الآن عن مقاربة تنطوي على أدنى حد من الخدمات إزاء سوريا. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، تخشى السلطات في «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» من أن تواجه المصير نفسه – وهو الخوف الذي تفاقم بسبب رحيل المبعوث الخاص ديفيد براونشتاين في كانون الأول/ديسمبر الماضي بعد شغله هذا المنصب أقل من عام واحد. فوفقاً لبعض التقارير كان يحظى بشعبية كبيرة وقدّم تأكيدات كثيرة بشأن وجود القوات الأمريكية. وناهيك عن صفاته الشخصية، يمكن أن يلحق التغيّر السريع في الفريق السياسي الضرر بشكل خاص بالعلاقات مع المسؤولين في الشرق الأوسط، ولن تشكّل «روجافا» استثناءً. وإذا كانت الحكومات الغربية ترغب فعلاً في دعم الحكم الذاتي في شمال شرق سوريا، فعليها طمأنة السكان المحليين من خلال اتّباع سياسة طويلة الأمد تقدّم في الوقت نفسه فوائد ملموسة فورية.

أما العناصر الأكثر إلحاحاً لمثل هذه السياسة، فهي واضحة. يجب على التحالف الدولي أن يعلن صراحةً أن قواته لن تغادر منطقة «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» قبل أن توافق دمشق على اتفاق سياسي بشأن الحكم الذاتي – وحتى في ذلك الحين بضمانات جدية فقط. وبخلاف ذلك، قد تشعر السلطات في شمال شرق البلاد بأنها مضطرة لطلب الحماية الروسية أو حتى الإيرانية ضد تركيا. وحالياً، تتمركز القوات الروسية المتواجدة في المنطقة في قواعد مؤقتة ولا تخرج إلا ضمن قوافل ترافقها «قوات سوريا الديمقراطية». ومن شأن وجود أمريكي على المدى الطويل أن يزيد من عزلة هذه القوات الروسية وربما يساهم في رحيلها، خاصة إذا رأت «قوات سوريا الديمقراطية» أنها لم تعد بحاجة إلى موسكو. ومع هذا، فإن تحقيق ذلك يتطلب قيام واشنطن وحلفائها بإقناع تركيا بوقف تهديداتها عبر الحدود وإخلاء المنطقة بين تل أبيض ورأس العين، فبهذه الطريقة فقط يمكن لـ («روجافا») استعادة بعض الترابط الجغرافي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يجب أن يتجاوز الدعم الغربي مجرد محاولة الحفاظ على مستويات معيشية أفضل من تلك السائدة في منطقة النظام المحاصرة. فالحكم الذاتي الفعلي في شمال شرق البلاد يتطلب سياسة إعادة إعمار حقيقية.

*فابريس بالونش هو أستاذ مشارك في» جامعة ليون ٢» وزميل مساعد في معهد واشنطن.

فرهاد حمي :

عفرين بين مخالب الإبادة وغياب العدالة

المركز الكردي للدراسات

قبل أربع سنوات، وبعد أن استكمل الاحتلال التركي حملته على مدينة عفرين، كتب المفكر البارز والراحل، ديفيد غربير، في حينه مقالاً في الغارديان البريطانية، أوضح فيها أن «المتطرفون الدينيون المحيطون بالحكومة التركية الحالية يدركون جيداً أن روج آفا لا تشكّل تهديداً عسكرياً لهم، لكن خشيتهم تكمن في أن يقدم هذا النموذج رؤية بديلة لما يمكن أن تكون عليه الحياة في المنطقة». هذه الرؤية حسب غريبر تتمثّل بالديمقراطية المحليّة، والتحرّر البيئي، وتمكين المرأة جذرياً، ومن ثم تسأل لماذا تخلّى قادة العالم الغربي عن هذه القيم الكونية؟

تاريخيّاً

أخذت سياسة الإبادة الثقافية والجسدية في كردستان تركيا على يد جمعية تركيا الفتاة من يافطة «التمدّن والمهمّة الحضارية» غطاءً لمشاريعها الاستعمارية الداخلية، واليوم، وتحديداً من بوابة عفرين تقتفي هذه السياسية ذات الجذر العنصري المدمّر، لكن مع فارق إيديولوجي ودعائي طفيف هذه المرّة. فاجترار النقاء الطوراني الأسطوري ما قبل الإسلامي كان يدغدغ مخيّلة كلّ من مصطفى كمال أتاتورك وعصمت إينونو وفوزي جاقماق في عصر بناء القوميات المتطرفة. في حين، نرى البربرية المستمرة اليوم في عفرين، تحقن الجرعة العنصرية بشتّى صنوف الرجعية المتطرفة، دينياً ومذهبياً وقومياً. المشعوذون الثلاثة هذه المرّة، هم كلّ من الرئيس التركي أردوغان وشريكه في السلطة زعيم حزب الحركة القومية المتطرف دولت باهجلي ورئيس حزب الوطن دوغو برنجيك.

هذه العنصرية التي نفّذت الإبادة أولاً بحق الشعوب المسيحية، والكرد لاحقاً، كانت تتغذى من الحداثة المتطرّفة في بداية القرن العشرين، وتسوّغ حملتها الدعائية في الوقت الراهن، من لدن مفاهيم شاذة ومستوردة من فلسفة ما بعد الحداثة من خلال انبعاث الأساطير القومية والدينية والمذهبية، وهي بذلك تقدم تبريرات فجة ومدمّرة للقيم الإنسانية المشتركة. هذ العقيدة على وجه الخاص، هي من تثير لعاب حكّام اليمين المتطرف في العالم حالياً.

حكومة اليمين المتطرف الحاكمة في أنقرة مع التشكيلات الإرهابية وفرق الموت كـ «الذئاب الرمادية» المتسيّدة لعفرين حالياً، ليسوا بحاجة بتاتاً إلى التبريرات العقلانية لجرائمهم اليومية، بل ما يُلهب غرائزهم المنفلتة هو قانون القوة والعنف العاري. وهنا أولاً، ينبغي النظر إلى تفكيك المجتمع العفريني والتغيير الديمغرافي والتهجير الجماعي والتطهير العرقي ونهب البنية المادية وتدمير البيئة، تحت خانة الإبادة، أو على الأقل بوصفها الإبادة الثقافية والعرقية حسب ما ورد في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية عام ٢٠٠٧. ثانياً، تشكّل عفرين نموذجاً مستكملاً لحملة التوسع والصهر لنموذج «الدولة الأمة التركية» (Turkish national state) ضد الكرد منذ عام ١٩١٦، وتوسّعت نطاقها هذه المرة خارج حدودها القومية المرسومة. ثالثاً، وجوب إدراج احتلال عفرين واستعمارها ضمن سياق التناحر الجيوساسي المتفجّر في الوضع السوري. رابعاً، ينبغي ربط احتلال عفرين مع سري كانيه وتل أبيض وإعادة هندسة بنيتهم السكّانية ضمن سياسة الاتحاد الاوروبي حيال اللاجئين. هذه العناصر الأربعة المذكورة آنفاً لا يمكن تنفيذها فعلياً إلاّ بمعيّة فرق الموت والتشكيلات الإرهابية العاملة تحت رقابة دولة عنصرية مثل تركيا وبالتغطية المستورة والعلنية من القوى الدولية.

جذور الإبادة الثقافية والعرقية

كانت الوصفة السحرية حسب نخب «تركيا الفتاة»، مؤسسيّ تركيا المعاصرة، من أجل التخلّص من الإهانة التاريخية عقب انهيار الخلافة العثمانية، تتجسد في تبنّي «المهمة الحضارية القومية» بغية مواكبة نسق القوميات الغربية المتطرّفة، ولأن جغرافية الأناضول وكردستان من خلال التنوع الثقافي والديني، كانت تقف سدّاً منيعاً أمام أيديولوجيّتهم، فإن إعادة تشكيل « الأمة التركية» كانت تستدعي تسخير القوة والعنف من أجل تطهير «التركياتية» من كل أشكال التنوّع والاختلاف. ولدى استحضار كلمة «التطهير» التي نزخر بها أدبيات هذه النخب، تاريخياً وحاضراً، فإن مشاهد الإبادة والتطهير العرقي والتغيير الديمغرافي تسود الموقف بالضرورة.

رصد أوميت أوزغور أنغور، وهو باحث في جامعة اوتريخت الهولندية، بطريقة ملفتة من خلال كتابه الشهير «تركيا الفتاة والهندسة الاجتماعية» جذور هذا النظام العنصري، الذي تأثّر بشتّى أنواع الفلسفات المتطرّفة حينها، مثله مثل النظام الستاليني والنازي والفاشي الإيطالي، حين اعتبر النظام نفسه حسب نفس المرجع «إنه يدير هندسة البستنة، حيث أدخل النزعة التركياتية في حديقة المجتمع من خلال تنظيم تنوّع النباتات وإزالة غير المرغوبة منها، والتي بموجبها يجري إعادة تنظيم المكان والسكّان كممر ضروريّ صوب الحضارة». هكذا استهلّت حملة إبادة الأرمن والشعوب المسيحية الأخرى أولاً، ومن ثمّ بدأت حملة الترحيل القسري للسكان الكرد(الإبادة الثقافية والجسدية) منذ عام ١٩١٦. لذا، لا يجوز موضوعياً فصل احتلال عفرين وسري كانيه وتل أبيض عن هذا السياق التاريخي، بل ينبغي اعتباره سلسلة واحدة وموحّدة.

مارست الدولة التركية سياسة التهجير القسري تاريخياً ضد الكرد من أجل الصهر والإذابة القومية داخل حدودها،

وبذلك صُنّفت هذه الانتهاكات في لائحة الجرائم الجنائية من جهة الطرد والترحيل القسري، ولدى نسخ هذه السياسة خارج حدودها ضد الفئات العرقية الماثلة، ومن ثم ضم تلك الأراضي إلى حدودها بغرض التجانس العرقي والديني لإقليم معينّ، بالتزامن مع الشعور بتنقية الأمة، مثل حالة عفرين اليوم، فإن تصنيف هذه الممارسات، اصطلاحياً وقانونيّاً، تدخل في خانة التطهير العرقي.

يرجع غالبية المؤرخين والباحثين الجادين، العديد من المذابح في التاريخ التركي الحديث، من الإبادة الجماعية ضد الأرمن إلى مذابح الكرد في الوقت الحاضر، بشكل مباشر إلى بنية القومية التركية، بوصفها قوة مدمّرة تفرض الاستيعاب القسري لشتى الثقافات والأعراق والأقلّيات المختلفة، تحت عنوان إنشاء «أمة واحدة، لغة واحدة، علم واحد». ومع استعمار عفرين حالياً وتهجير السكان المحليين مع الأقليات العلوية والإيزيدية، والّذين في غالبيتهم الساحقة رفضوا الانصياع لسلطة الاستعمار التركي، يمكن إضافة أيضاً «دين واحد، ومذهب واحد». فهاتين اللاحقتين حالياً، ما تثيران شهية الكتائب الجهادية السنيّة المتطرفة والعاملة مع أنقرة من أجل فرض البربرية في عفرين.

أسطورة الأمن القومي

من المعلوم، أنّ الخطاب التركي الرسمي ضدّ الكرد في تركيا وسوريا متّكئ على فرضية الأمن القومي في ظل قانون الطوارئ الذي يعصف بالبلاد. فمنذ «الانقلاب الفاشل» عام ٢٠١٦ والذي وصفه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حينها بأنّه (هدية من الله)، تستثمر أنقرة مفهوم «الأمن القومي» من أجل استدامة حالة الطوارئ بغرض سحق كل المعارضين والمنافسين السياسيين. وتحت هذه الذريعة شنّت حكومة اليمين المتطرف في أنقرة الحرب على عفرين وبمباركة القوى الدولية. وهنا يجدر أن نسأل: ما الذي يشكّل الخطر على الأمن القومي التركي طالما لم تطلق رصاصة واحدة صوب الحدود التركية من جهة عفرين؟ في الواقع، هو بالضبط ذلك التنوّع الثقافي الذي يرفض النزعة الاحادية التركية، وتقاوم هذه البنية الإيديولوجية الشاذة، وعفرين من هذا المنظور تحديداً، تشكّل الخطر على الأمن القومي.

هذه الإشكالية فسّرها المنظّر القانوني والسياسي الألماني، كارل شميت، حينما شدّد على إمكانية تجاوز الحكومات ذات السيادة المطلقة سيادة القانون وانتهاكها وحتّى إلغائها باسم المصلحة العامة أو الأمن القومي، وهي الجهة الوحيدة التي لها سلطة تحديد حالة الاستثناء التي بموجبها يتم تعطيل مبدأ سيادة القانون لأمد غير محدد.

لكن ما يميّز اليمين التركي، لاسيما بعدما وصل إلى طريق مسدود بحكم مراكمة التناقضات الداخلية في السياسة التركية خلال السنوات الماضية، بأنّه أكثر مباشرة في الإفصاح عن نواياه الاستئصالية تجاه «الآخر». ومع اكتمال سياسة الاحتلال التركي في عفرين، ومن ثم الدخول في مرحلة التهجير القسري والتطهير العرقي، أضحت سلطة العنف مع مؤسساتها الإدارية الناشئة بمثابة أوصياء على الموت والحياة حيال السكان المحلّيين أو كما يعرّف العالم السياسي الأمريكي، أشيل مبيمبي، مفهوم سلطة الحياة والموت(necropolitics) بأنه عبارة عن السلطة السياسية والاجتماعية التي يحكم أصحابها على بعض الناس بالحياة وعلى الآخر بالموت.

يعتبر وقوع عفرين تحت براثن الاحتلال التركي، بمثابة خطوة أوّلية في تطبيق الميثاق المليّ خارج حدود سيادة

الدولة التركية كما تروّج الدعاية التركية على الدوام، ومنذ هيمنة سلطة الاحتلال التركي وسيطرتها على جغرافية عفرين، بدأت تسلك منهجية «السياسة السكّانية والترحيل القسري» عبر تحطيم هوية السكّان المحليّين، وتوظيف آلية الترحيل القسري، وتوطين المجموعات العربية السورية السنّية والأقليات التركمانية من العراق و حتى بعض المجموعات من الإيغور تحت غطاء إعادة إسكان اللاجئين والنازحين.

نطاق الانتهاكات الممارسة يومياً

عملياً، وبغرض تنفيذ هذه السياسة، تستخدم الحكومة التركية، عاملين أساسيين وفق توثيق الجهات الدولية والمحلية لنطاق الانتهاكات الممارسة يومياً طوال السنوات الأربع الماضية:

أولاً:

تجنيد مجموعات ليست تركية، غالبيتهم ينحدرون من المليشيات العربية السنيَة المتطرفة، البعض منهم من بقايا داعش، وثمة جماعات مرتبطة عضوياً مع القاعدة، إضافة إلى الجنسيات الأجنبية المتطرّفة القادمة من وسط آسيا. جذور هذا التكتيك يعود تاريخه إلى حقبة انهيار الإمبراطورية العثمانية وبداية تشكل الدولة التركية الحديثة على قاعدة تكوين دولة قومية وفق الهندسة الاجتماعية، وأردوغان ليس شاذاً عن هذه القاعدة.

ثانياً:

تطابقاً مع العامل الأول يجري بالتوازي تنفيذ تغيير هوية السكان الكرد المحليين، متجسّداً في إزالة مؤسسات اللغة الكردية، وتحويلها إلى تعليم اللغة التركية عوضاً عنها، فضلاً عن تدمير المخزون الثقافي المحلي لصالح الثقافة التركية الرسمية من خلال تحطيم الآثار، وتغيير الرموز الكردية، وتفجير المقابر، ودفن الذاكرة المحلية، وعمليات الاغتصاب في السجون، والاعتقالات التعسفية، والفدية، والقتل العشوائي، ونهب الممتلكات والبيوت والمزارع، وتدمير البيئة، وحرق الاشجار وسرقة المحاصيل، عبر سياسة الأرض المحروقة ..وإلخ.

التناحر الجيوسياسي

جرائم الحرب وخرق القانون الدولي والإنساني حسب التقارير الأممية من قبل اليمين التركي، جلّها، لا يمكن أن تدوم إلاّ عندما تسحق الحسابات الجيوسياسية الدولية كل أشكال الحياة، وعفرين كانت ضحية هذه المقاربة في المقام الأول على خلفية المذبحة السورية عموماً. فعندما تتحرّك أحجار الشطرنج في اللعبة الجيوسياسية الدولية وفق منطق القوّة، تتراجع بالضرورة المثالية الأخلاقية والقانونية كما يقول هنري كيسنجر في كتابه «النظام العالمي».

اليوم، تنتقد الدول الغربية، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، على نحو هستيري، هجوم بوتين على سيادة أوكرانيا، في حين بوتين مثل أردوغان يشنّ الحرب وفق مزاعم حماية الأمن القومي الروسي. ثمة عبثية مفرطة هنا لدى استحضار مثال عفرين. فالغرب كان يؤازر حجة أردوغان في الدفاع عن الأمن القومي، بينما روسيا لم تنبس ببنت شفة اسطوانتها المعتادة تلك حول السيادة السورية.

أنطونيو نيغري، العالم الاجتماعي الشهير، كان حاذقاً في كتابه» الإمبراطورية» عندما أعلن منذ عقود نهاية المنظومة الأخلاقية والقانونية التي تتخذ من الدولة القومية الكلاسيكية إطاراً لها، وذلك بعدما انجرف النظام الدولي في مرحلة الفوضى المتشعّبة منذ تفكيك الاتحاد السوفياتي. فالنظام العالمي يندفع نحو القوّة والعنف ومصالح رأس المال بمعزل عن الحماية القانونية والأخلاقية التي يفترض أن تصون حقوق المضّطهدين والضعفاء.

لقد ادّعت الولايات المتحدة بالفعل أنها تدعم حق الدولة التركية في حماية نفسها من «العناصر الإرهابية التي قد تشن هجمات ضد المواطنين الأتراك والأراضي التركية من سوريا». إلى هذه اللحظة لا تزال تركيا شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة في حلف الناتو، ولا تريد واشنطن خسارة تركيا خاصة بعد اندلاع الحرب الأوكرانية. فالولايات المتّحدة تعتبر ببساطة عفرين مكاناً لا يمثل مشكلة لها، نظراً أنها لا تقع ضمن أراضي مرسومة للتحالف الدولي.

من جانبها، كانت روسيا تهدف من خلال السماح لتركيا بغزو عفرين عبر فتح المجال الجوي لها، إلى وضع الولايات المتحدة في مأزق، وخاصة عندما تلّقت قوات سوريا الديمقراطية دعماً من تحالف تقوده الولايات المتحدة، ومن ثم اكتسبت القدرة على السيطرة على موارد المياه والنفط الحيوية التي كانت تحت سيطرة داعش في الرقة ودير الزور. دفعت هذه المعطيات حينها، حجم التوتر بين القوّتين العالميتين إلى مستوى جديد، تجلّت عواقبها في التنافس بين قوات سوريا الديمقراطية -المدعومة من تحالف تقوده الولايات المتحدة- والحكومة السورية المدعومة من روسيا وإيران. ولإضعاف النفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة في سوريا، دخلت روسيا حينها في صفقة الانفراج مع تركيا من خلال المجموعات التبشيرية والداعية للمحور الأوراسي بالضد من الأطلسي. مثّل الجانب التركي، زعيم حزب الوطن المتطرف، دوغو برنجيك، في حين، شدّد المفكر المتطرف الروسي، الكسندر دوغين، بوجوب تعميق هذا التحالف وتقويض التأثير الأطلسي على المشهد السياسي التركي.

في هذه المرحلة، تلاقت مصالح كلاً من روسيا وتركيا. أنقرة كانت ترغب في تفكيك المشروع الديمقراطي الذي يقوده الكرد في شمال شرق سوريا، بينما كانت تسعى روسيا إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة في سوريا من خلال محاولة إزالة قوات سوريا الديمقراطية كحليف على الأرض، وذلك عبر تقويض عفرين التي كانت محاصرة من الجهات الأربعة، ومن ثم تشجيع أنقرة لغزو المناطق الكردية على طول الشريط الحدودي.

كان الكسندر دوغين يمهّد لمثل هذا السيناريو، فقد كتب مقالة دعائية فجة حينها، شن فيها هجوماً على الكرد تحت المزاعم التالية: الكرد يرفضون الحوار مع النظام في دمشق، ولديهم نزعة عدائية تجاه تركيا، كما أنهم يُحكمون قبضتهم على المناطق العربية، ويملكون أجندة سياسية جديدة وخفيّة، ويتحرّكون تحت المشورة الأمريكية-الإسرائيلية بصورة مطلقة». دوغين، كان يرغب أن يختزل رؤيته التلفيقية، بأن نموذج عفرين هو الحل الروسي الوحيد الأوحد، سيّما أن دمشق وموسكو مع طهران وأنقرة رفضوا أي مقاربة لامركزية في شرق الفرات وإلى هذه اللحظة.

مع ذلك، ثمّة خيط مشترك بين المحورين حيال عفرين، فبعد أن اتّضحت سياسات ترامب خلال السنوات الماضية، بات واضحاً أن الغطاء الدولي لاحتلال عفرين، كان بقيادة «اليمين المتطرف الدولي» (دونالد ترامب وبوتين وبوريس جونسون ونتنياهو والحكومات المحافظة في أوروبا)، ولا يجب استبعاد أن إدارة ترامب كانت راضية منتهى الرضا عن تصفية ميراث باراك أوباما في منطقة الشرق الأوسط، وكانت متوافقة مع موسكو بخصوص الاحتلال التركي لعفرين.

الاتحاد الأوروبي

سارعت الحكومات المحافظة والليبرالية في الحكم لدى الاتحاد الاوروبي، وتحديداً عبر المفوضية الاوروبية إلى تبنّي استراتيجية جديدة تحت يافطة «تحصين أوروبا» من بوابة تركيا، وذلك انسجاماً مع مزاعم اليمين المتطرّف حيال أزمة الهجرة الجماعية من الشرق الأوسط عموماً، وسوريا على وجه الخصوص، وبحكم المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة بين تركيا والاتحاد الاوروبي تاريخياً، فإن الأخيرة غضت الطرف عن خرق القانون الدولي إبّان احتلال عفرين. هذا الانحياز الأوروبي الصارخ لتركيا، رفع الغطاء مجدّداً عن أزمة الاتحاد الأوروبي البنيوية، سيّما من جهة تفضيل المصالح الأمنية والاقتصادية والسلطوية للنخب الحاكمة في بروكسل على حساب تقويض العدالة الكونية والمنظومة الحقوقية الأوروبية على الدوام.

ففي حزيران/يونيو من العام الفائت، اتخذت المفوضية الأوروبية «المؤسسة التنفيذية» قراراً رسمياً يدعم الحكومة التركية بمبلغ ٣ مليارات يورو إضافية بغية مراقبة الحدود وبناء الجدار»، وذلك كجزء من جهود ردع اللاجئين والمهاجرين عن القدوم إلى أوروبا. بطبيعية الحال، تستثمر حكومة أردوغان هذه الخطة بغية تفريغ المناطق ذات الأغلبية الكردية من قاطنيها، وهي وتشمل عفرين وتل أبيض ورأس العين (سري كانيه)، ولا يخفي الأتراك نواياهم بتوسيع نطاق المشروع إلى باقي المناطق الحدودية في شمال شرق سوريا، خاصة في ظل استمرار الضربات الجوية التركية بالطائرات المسيّرة ضد المناطق الكردية في كل من سوريا والعراق.

قبل أيام، كتب الباحث النمساوي، توماس شميدينجر، مقالة على موقع المركز الكردي للدراسات جاء فيها بأن استراتيجية تحصين أوروبا تستدعي إنشاء مناطق يمكن فيها التخلّص من اللاجئين غير المرغوب بهم. ويمكن أن تصبح عفرين الواقعة في شمال غرب سوريا جزءً من هذه المناطق المستهدفة، حيث تتم إدارتها من قبل سلطة بربرية مستبدّة وتخضع مباشرة للسيطرة التركية. على هذا النحو، يبدو أن صوت الكرد المضطهدين في عفرين قد استبُعد من إطار الحماية القانونية الدولية لردع هذه الجرائم اليومية المنتهكة بحقهم لغاية الآن، وبذلك تبرهن مقولة جورج أغامبين صدقيتها مرة أخرى، فعفرين نموذج صارخ لـ» الإنسان المستباح».

الخلاصة

تلقّفت جمعية تركيا الفتاة سياسة الصهر والتهجير الجماعي والتطهير العرقي والإبادة الجسدية والثقافية يوم ما من لدن الأفكار الغربية المتطرفة، وللمفارقة، فإنها بقيت محصّنة إلى هذا اليوم من المحاسبة القانونية والأخلاقية. اليوم يكرر التاريخ نفسه من خلال عفرين، فسياسة التطهير العرقي والتغيير الديمغرافي الممارس بحق الكرد لا تزال تنتهل مشاربها من رحم المصالح الجيوسياسية، الأوروبية والأمريكية والروسية، التي تغطي على جرائم الدول القومية المتطرّفة في المنطقة، فضلاً عن أنّ عدالة القضية الكردية لا تزال رهينة حسابات النظام الدولي الذي يشرّع ويغطّي على حملات الإبادة على الدوام. ومن أجل ذلك تحديداً، ينبغي أن يكون الدفاع عن عفرين محلّياً وإقليماً ودولياً، مستنداً بالضرورة على القيم الكونية، من حق الدفاع عن النفس وصولاً إلى التحرر من رجس الاحتلال، ومحاسبة مجرمي الحرب، ومن ثم النضال من أجل التحرر والحرية في وجه البربرية الإرهابية وطغاة العصر، وهي ذات المطالب العادلة والمشروعة للقضية الكردية وكل القضايا العادلة في العالم.

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

فرانسيس فوكوياما:

استعـــدادا للهـــزيـــمة

*بيربوس

أكتب هذه السطور من سوكبي في شمال مقدونيا حيث أقيم هنا منذ الأسبوع الماضي للتدريس ضمن برنامج «أكاديمية القيادة من أجل التنمية» «Leadership Academy for Development ». ولا تختلف متابعة الحرب الأوكرانية هنا من حيث توفر المعلومات، في ما عدا أنني أقيم في منطقة زمنية مجاورة، وفي ما عدا حقيقة أن لبوتين دعما في البلقان أكبر مما له في بقية أوروبا. والكثير من هذا يوعز إلى صربيا واستضافتها لسبوتنيك.

ولسوف أخاطر بالعديد من التكهنات.

١. روسيا في طريقها إلى هزيمة سافرة في أوكرانيا. فالتخطيط الروسي لم يكن كفئا، وقام على فرضية معيبة مفادها أن الأوكرانيين يرحبون بروسيا وأن جيشهم سوف ينهار في أعقاب الغزو على الفور. بدا واضحا أن الجنود الروس خرجوا إلى القتال مزودين بالأزياء الرسمية للمشاركة في موكب نصر في كييف بدلا من أن يخرجوا مزودين بمزيد من الذخيرة والمؤونة. ولقد سخَّر بوتين في هذه المرحلة أغلب جيشه الكامل لهذه العملية، فما من احتياطيات ضخمة من القوات يمكنه استدعاؤها لتضاف إلى المعركة. والقوات الروسية عالقة خارج العديد من المدن الأوكرانية في مواجهة مشكلات إمدادات ضخمة وهجمات أوكرانية مستمرة.

٢. يمكن أن يكون انهيار موقعهم مباغتا وكارثيا، بدلا من أن يحدث ببطء عبر حرب استنزاف. وسوف يصل الجيش في الميدان إلى نقطة لا يمكن فيها إمداده أو انسحابه، وتتلاشى الروح المعنوية. ويصدق هذا في الشمال على الأقل، فالروس أفضل أداء في الجنوب، لكن سوف يصعب الحفاظ على هذه المواقع في حال الانهيار في الشمال.

٣. ما من حل دبلوماسي ممكن لهذه الحرب قبل حدوث هذا. ولا يمكن تصور تسوية تكون مقبولة لكل من روسيا وأوكرانيا في ضوء الخسائر التي منيتا بهما حتى هذه المرحلة.

٤. لقد برهن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مرة أخرى على أنه عديم القيمة. فالشيء الوحيد النافع هو تصويت الجمعية العامة الذي يساعد على تحديد اللاعبين السيئين والمراوغين في العالم.

٥. كانت قرارات إدارة بايدن بعدم إعلان مناطق حظر للطيران أو بالمساعدة في نقل طائرات ميج البولندية في آن واحد قرارات جيدة، إذ حافظت لهم على هدوئهم في وقت بالغ الانفعال. وأفضل كثيرا أن نترك الأوكرانيين يهزمون الروس بأنفسهم، ويحرمون موسكو من مبرر أن الناتو هو الذي هاجمهم، وكذلك لاجتناب جميع احتمالات التصعيد الواضحة. وطائرات الميج البولندية بالذات ما كانت لتضيف الكثير إلى القدرات الأوكرانية. وأهم كثيرا من ذلك أن استمرار الإمداد بجافلينز «صواريخ مضادة للدبابات» وستينجرز «صواريخ أرض-جو» وطائرات تي بي تو، والإمدادات الطبية، وتبادل المعلومات. بل إنني أفترض أن مخابرات الناتو العاملة من خارج أوكرانيا هي التي توجِّه القوات الأوكرانية.

٦.التكلفة التي تتكبدها أوكرانيا هائلة بالطبع. لكن الضرر الأفدح ناجم عن الصواريخ والمدفعية اللذين لا تستطيع طائرات الميج أو منطقة حظر الطيران أن تفعلا الكثير حيالهما، والشيء الوحيد الذي سوف يوقف المذابح هو إلحاق الهزيمة بالجيش الروسي على الأرض.

٧. لن ينجو بوتين في حال هزيمة جيشه. فهو يحظى بالدعم بسبب رؤيته باعتباره رجلا قويا، فما الذي يبقى بوسعه تقديمه إذا ظهر عدم كفاءته وتجرد من قوته القسرية؟

٨. لقد أضر الغزو فعلا بالشعبويين في جميع أنحاء العالم، ممن كانوا يعربون في ما قبل الغزو عن تعاطف غير رسمي مع بوتين. وذلك يتضمن ماتيو بالفيني وجايير بولسونارو وإريك زيمور وماري لوبان وفكتور أوربان وبالطبع دونالد ترامب. فقد فضحت سياسات الحرب ميولهم الاستبدادية وأبدتها للعلن.

٩. كانت الحرب حتى هذه اللحظة درسا جيدا للصين. فالصين ـ شأن روسيا ـ أقامت خلال العقد الماضي قوات عسكرية تبدو على قدر رفيع من التكنولوجيا، لكنها تفتقر إلى الخبرة القتالية. ومن المرجح أن يتكرر الأداء البائس للقوات الجوية الروسية مرة أخرى مع القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي الذي يفتقر مثلها إلى الخبرة في إدارة العمليات الجوية المعقدة. ونرجو ألا تضلل القيادة الصينية نفسها في ما يتعلق بقدراتها ـ على غرار ما فعل الروس ـ وهم يخططون لخطوة مستقبلية ضد تايوان.

١٠. يرجى أيضا أن تفيق تايوان نفسها وتنتبه إلى الاحتياج للاستعداد للقتال مثلما فعل الأوكرانيون، وترجع إلى التجنيد الإلزامي. فلا تجعلونا انهزاميين قبل الأوان.

١١. ستصبح الطائرات المسيرة التركية من السلع الأكثر مبيعا.

١٢. هزيمة الروس سوف تحقق إمكانية «ميلاد جديد للحرية» وتخرجنا من خوفنا في ظل حالة تدهور الديمقراطية العالمية.

سوف تتجدد روح عام ١٩٨٩ بفضل حفنة من الأوكرانيين الشجعان.

*فرانسيس فوكوياما عالم وفيلسوف واقتصادي سياسي اشتهر بكتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»

*ترجمة: أحمد شافعي/صحيفة عمان

جورج فريدمان:

هكذا تعيد حرب أوكرانيا تعريف القوى العظمى

جيوبوليتيكال فيوتشرز :

من المؤكد أن الحرب في أوكرانيا مأساة إنسانية، لكن ذلك ليس السبب في استحواذها على اهتمام العالم، فهناك أزمات إنسانية في اليمن وسوريا ودول أخرى ولا تأخذ كل هذا الزخم. ومن المحتمل أن تكون هذه الحرب لحظة فاصلة من منظور جيوسياسي، فقد تخلق نموذجا جديدا لأوروبا وتعيد تعريف النظام العالمي إذا استمرت الوحدة السياسية والعسكرية الأوروبية. وقد تتغير نظرة الصين إلى العالم أيضا، لأنها إما ستسعى إلى تفاهم جديد مع الولايات المتحدة أو ستصبح أكثر تباعدا عنها.

ويبدو أداء الروس في الحرب سيئا بشكل مفاجئ حتى الآن، لا سيما عند التفكير في أهدافهم وهي تأمين أوكرانيا كمنطقة عازلة عن الغرب وإظهار روسيا كقوة لا يستهان بها.

وحتى الآن، فعلت الحرب العكس. ويحدث ذلك في بعض الحالات بالفعل. وفي أفغانستان والعراق وفيتنام، على سبيل المثال، فشلت الولايات المتحدة في فرض إرادتها واعتبرها البعض قوة في طريقها للانهيار. لكن الفرق هو أن تلك الدول لم تكن ضرورية للأمن الأمريكي، في حين أن أوكرانيا حيوية بالنسبة لروسيا.

لذلك تبحث روسيا الآن عن تعزيزات من سوريا وبيلاروسيا ومجموعة «فاجنر» وما إلى ذلك. وحتى لو وجدت موسكو شركاء، فإن الأمر سيستغرق وقتا

> تظل الولايات المتحدة وحدها قوة عظمى حقيقية اقتصاديا وعسكريا

لنقل القوات وتعريفهم بميدان المعركة وإدراجهم داخل الهيكل القتالي. وحتى إذا نجحت موسكو في القيام بكل هذه الأشياء، فإن ذلك ينذر بصراع طويل الأمد.

وبالنسبة للعديد من المراقبين، تشير الحاجة إلى تجنيد قوات أجنبية إلى فشل القادة الروس وضعف في تدريب القوات وتحفيزها ووجود مشاكل لوجستية.

وإذا كانت روسيا أرادت أن ترسل رسالة إلى أوروبا بأنها يمكن أن تغزوها متى شاءت، فقد فشلت. وفي الوقت الحالي على الأقل، اقتربت الولايات المتحدة من أوروبا أكثر من ذي قبل.

ولا يساعد القتال المستمر والوحشية التي يبدو أن روسيا تعتقد الآن أنها ضرورية لهزيمة أوكرانيا إلا في تحفيز هذا التقارب أكثر.

ومن الصعب التفكير في نتيجة بالنسبة لروسيا بدون استخدام أسلحة الدمار الشامل، مما يجعل الغرب أكثر قلقا بشأن روسيا كتهديد رئيسي.

وبغض النظر عن ضعف الأداء الروسي في ساحة المعركة، فإن وضع القوة العظمى في جزء منه عسكري وفي الجزء الآخر اقتصادي. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في عام ٢٠٠١ نحو ١/٦ تريليونات دولار، واحتلت المرتبة ١١ في العالم بعد كوريا الجنوبية.

وقد عانت روسيا من تقلب أسعار الطاقة، والأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، ووباء «كوفيد-١٩»، والآن أتت العقوبات لتشل اقتصادها.

بعبارة أخرى، لم يعد من الممكن اعتبارها قوة اقتصادية كبيرة أيضا. ويغير هذا فهمنا للعالم حيث كانت روسيا تعتبر قوة عظمى بسبب قوتها العسكرية مع قبول ضعف اقتصادها.

وقبل أسابيع من بدء الحرب، سعت الصين إلى تحالف مع روسيا لأنها كانت بحاجة إلى أصدقاء في مواجهة هيكل التحالف الأمريكي الهائل الممتد من اليابان إلى الهند. ولا تملك الصين حلفاء مهمين باستثناء باكستان. وتدرك الصين أنها لا تستطيع تقديم الدعم الاقتصادي لروسيا، فلديها مشاكلها الخاصة التي يجب إدارتها، ولكن الصين كانت بحاجة إلى دعم القوة العسكرية الروسية لإجبار الولايات المتحدة وأوروبا على إعادة حساب التهديد الذي تشكله العقوبات ضدها.

وأثارت احتمالات تشكيل هذا التحالف مخاوف كثيرة بالرغم أنها ما تزال مجرد حديث ولم ترقَ إلى احتمالات الدعم الفعلي المتبادل.

> أجبر الفشل الروسي الصين على بذل كل ما في وسعها لموازنة موقفها

وقـد تضررت روسيا بالفعل من العقوبات الاستثنائية ضدها، ولا يمكن للصين، في هذا المنعطف الاقتصادي، تحمل الوقوع في الفخ الذي تعيشه روسيا.

وأعتقد أن بكين كانت على علم بالغزو الروسي قبل إعلان تحالفها مع موسكو. وربما كان هذا التحالف جذابا للصين اعتقادا منها أن روسيا قادرة على تحقيق نصر سريع وسهل من شأنه أن يجبر الغرب على إعادة النظر في موقفه تجاه الصين التي يمكنها تكرار الاستراتيجية الروسية.

وقد أجبر الفشل الروسي الصين على بذل كل ما في وسعها لموازنة موقفها، وربما تكون بحاجة إلى إعادة النظر في علاقتها مع الولايات المتحدة، خاصة أن تحالفها مع روسيا لم يؤت أي ثمار، كما أنه من غير المحتمل أن يؤتي ثمارا في وقت قريب. وقد طورت الولايات المتحدة وأوروبا نموذجا للحرب الاقتصادية، إذا تم تطبيقه على الصين، فربما يكون مدمرا للغاية.

وتتمثل استراتيجية الصين قصيرة المدى في الظهور بثقة، والحفاظ على دعمها الخطابي لروسيا وانتقاد الولايات المتحدة، بينما تفكر في خطوتها التالية. وجدير بالذكر أن تايوان ليست الخطوة التالية. فقد رأت الصين بشكل مباشر أن الحروب يمكن أن تسوء، وبالتالي ينبغي تجنب غزو تايوان في الوقت الحالي.

وإذا فكرنا في القوى العظمى في العالم، فإننا عـادة ما نتحدث عن الولايات المتحدة وأوروبـا وروسيا.

وستواجه روسيا مشكلة في الادعاء بشيء من هذا القبيل ما لم تفعل شيئا لإنقاذ سمعتها بشكل مذهل.

وسوف تؤكد أوروبا نفسها كقوة عظمى إذا واصلت تماسكها عسكريا واقتصاديا، لكن مع تبدد المخاوف من روسيا ستظهر التوترات القديمة.

ويمكن اعتبار الصين قوة عظمى لكن لم يتم اختبارها عسكريا كما أن اقتصادها مضطرب. وفي الوقت الحالي، تظل الولايات المتحدة وحدها قوة عظمى حقيقية اقتصاديا وعسكريا.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

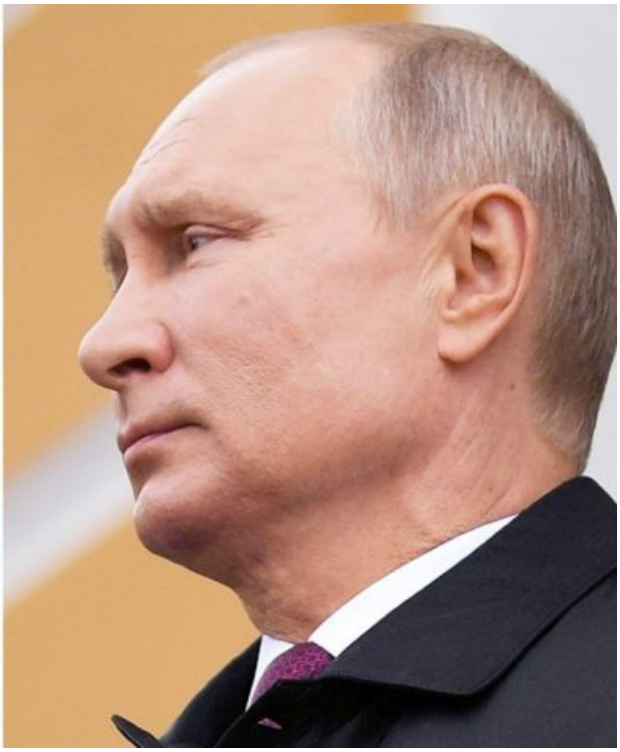

هشام ملحم:

معنى زلّة لسان بايدن حول بوتين لحرب أوكرانيا

خلال ساعات وصف الرئيس بايدن نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، بـ»الجزّار»، وبدا وكأنه يدعو الى الإطاحة به وتغيير النظام في موسكو وذلك في نهاية خطاب حاد اللهجة اختتم به جولته الاوروبية التي سعى فيها إلى تعزيز الجبهة الدولية التي ساهم بإقامتها وقيادتها لمعاقبة روسيا على غزوها لأوكرانيا.

وفي الاسابيع التي تلت غزو أوكرانيا وجه بايدن إلى بوتين نعوتا واهانات مختلفة عكست عمق غضبه من الرجل الذي زج القارة الاوروبية الى أسوأ وأكثر نزاع دموية منذ الحرب العالمية الثانية، من بينها «بلطجي» و " «ديكتاتور» و «مجرم حرب» وهي تهمة اذا تم دعمها بالأدلة يمكن تؤدي ، نظريا على الاقل، الى محاكمة بوتين امام محكمة الجنايات الدولية.

خطاب بايدن أمام قصر بولندي تاريخي في وارسو، العاصمة البولندية تم تدميره خلال الحرب العالمية الثانية وبحضور المئات من الشخصيات البولندية والأوكرانية، كان خطابا بليغا للغاية وتاريخيا بالفعل لأنه لخّص جوهر النزاع الحالي في أوروبا، والذي تحول فعليا الى مواجهة مصيرية بين الحرية والطغيان، وهذا ما عناه بايدن حين قال «في النضال المستمر من أجل الديمقراطية والحرية، أوكرانيا وشعبها هم في الخطوط الأمامية يحاربون لإنقاذ أمتهم، ومقاومتهم الشجاعة هي جزء من نضال أوسع لحماية المبادئ الديموقراطية الجوهرية التي توحّد جميع الشعوب الحرة».

التزم بايدن بقراءة النص المكتوب إلى أن وصل الى نهاية خطابه حين خرج عن النص وعن انضباطه،

خطاب بايدن لخص جوهر النزاع الحالي في أوروبا

قائلا «سيكون لنا مستقبل مختلف، مستقبل أكثر إشراقًا متجذر في الديموقراطية والمبادئ والأمل والنور، مستقبل من الأخلاق والكرامة والحرية والامكانيات. وأضاف «بحقّ الله، لا يمكن لهذا الرجل (بوتين) البقاء في السلطة».

وسارع البيت الابيض – وهذه ليست المرة الأولى – الى «توضيح» ما قصده بايدن، حين قال أحد المسؤولين «النقطة التي اثارها الرئيس هي انه يجب عدم السماح لبوتين بأن يمارس سلطاته فوق جيرانه او في المنطقة، وهو لم يكن يناقش سلطة بوتين في روسيا، أو تغيير النظام « في موسكو. طبعا، حتى مؤيدي الرئيس بايدن والمتعاطفين مع مواقفه سوف يقولون أنه كان يقصد ان بوتين يجب أن لا يبقى في السلطة في موسكو، وان كان أفضل تفسير لما قاله هو ان الروس أنفسهم يجب أن يتخلصوا منه. لاحقا قال وزير الخارجية أنطوني بلينكن « كما قلنا مرارا، ليس لدينا استراتيجية لتغيير النظام في روسيا، أو في أي مكان آخر في العالم..»

وفور انتهاء الخطاب، تحولت الكلمات التسعة لبايدن حول مستقبل بوتين، إلى العنوان الرئيسي للخطاب وحتى لمجمل جولة بايدن الاوروبية في وسائل الاعلام الامريكية والعالمية، وكانت المادة الرئيسية في برامج الحوارات التلفزيونية الامريكية صباح الاحد.

أي مراجعة موضوعية لما قام به الرئيس بايدن خلال الاشهر التي سبقت الحرب، وفي الاسابيع التي تلت الغزو تبين انه تصرف بحكمة ورويّة وفعالية حين خلق توازنا جيدا بين الإجراءات العقابية المتشعبة ضد روسيا ورئيسها من عقوبات اقتصادية ومالية وتقنية غير مسبوقة في تاريخ العقوبات الدولية، إضافة إلى التسليح المدروس والفعال لأوكرانيا من الولايات المتحدة ودول حلف الناتو، وبين تفادي أي اجراء متهور يمكن أن يؤدي الى الانزلاق الى مواجهة عسكرية خطيرة للغاية بين الناتو وروسيا، أو تفادي أي خطوة يمكن ان يسيء الرئيس بوتين تفسيرها على انها تهديد مباشر له او لروسيا. أداء بايدن تطلب انضباطا وصبرا ملحوظين، خاصة وانه كان ينسق بين مجموعة من الدول الصديقة والحليفة التي لبعضها مصالح اقتصادية مع روسيا لا تستطيع تجميدها او قطعها، وخاصة تلك الدول التي تعتمد على امدادات الغاز والنفط من روسيا.

وفي هذا السياق رفض بايدن اتخاذ تلك الاجراءات العسكرية التي يمكن ان تؤدي الى تصعيد خطير مثل المشاركة في تطبيق اقتراح بولندي يقضي بنقل طائرات مقاتلة من طراز ميغ-٢٩ حصلت عليها بولندا من الاتحاد السوفياتي إلى قاعدة المانية تابعة لحلف الناتو، لكي تقوم بعدها الولايات المتحدة بنقلها الى أوكرانيا. بايدن رفض هذا الاقتراح حتى بعد ان كرره الرئيس الأوكراني فلودومير زيلينسكي مرارا. كما رفض بايدن وبسرعة

النزاع تحول فعليا الى مواجهة مصيرية بين الحرية والطغيان

اقتراح زيلينسكي « اغلاق الفضاء» الاوكراني امام الطائرات العسكرية الروسية، أي بمعنى آخر فرض حظر جوي فوق أوكرانيا، يتطلب من جملة ما يتطلبه تدمير الدفاعات الجوية الروسية القريبة من الحدود الاوكرانية، ورأى ان مثل هذه الخطوة يمكن ان تؤدي الى اشتباك عسكري مباشر مع روسيا. وبقي بايدن على موقفه من هذه المقترحات حتى بعد ان أثنى عليها بعض الخبراء والمشرعين الامريكيين.

ومن هذا المنطلق تبدو عبارة بايدن الارتجالية نافرة وتتناقض مع الانضباط وضبط النفس الذي ميّز سلوكه وقراراته منذ بداية الازمة، وان كان هناك تحوّل في لهجته الحادة تجاه بوتين. منتقدو بايدن قالوا ان الرئيس الامريكي لا يستطيع ان يجازف بمعاملة بوتين وكأنه النسخة الروسية من الرئيس العراقي صدام حسين الذي سعت واشنطن بالفعل الى الاطاحة به بعد غزوها للعراق في ٢٠٠٣.

المتعاطفون مع بايدن، قالوا انه – كعادته – يتحدث من القلب، وهو وصف بوتين بالجزار، وبعدها اشار الى انه يجب ان لا يبقى في السلطة، في نهاية نهار اجتمع فيه بضحايا الحرب من اللاجئين الاوكرانيين الذين اقتلعتهم الحرب، حيث استمع لمعاناة النساء والاطفال، حين حمل طفلة وقبلها وبدا عليه التأثر. هؤلاء يضيفون ان بايدن الذي وافق منذ اشهر على وصف بوتين ب «القاتل»، ثم استخدم نعوته القاسية الاخرى ضده مثل البلطجي والدكتاتور ومجرم الحرب، لم يكن من المفاجئ ان يصل الى النتيجة الحتمية والقائلة بان مثل هذا الرجل، بعد الخراب الكبير الذي جلبه لأوكرانيا يجب ان لا يبقى في السلطة.

للرئيس بايدن تاريخ سياسي طويل يشمل ٣٥ سنة في مجلس الشيوخ، و٨ سنوات كنائب للرئيس أوباما. وخلال هذه الفترة ترشح بايدن ثلاثة مرات للرئاسة، اخفق في المرتين الاوليتين لأكثر من سبب من بينها افتقاره للانضباط السياسي. وخلال هذا التاريخ السياسي الطويل كبى بايدن مرارا بلسانه حين كان يكشف علنا عن أشياء حساسة أو محرجة يفترض ان لا يكشف عنها أي سياسي محترف او محنك. ميل جوزف بايدن «للفركشة» بلسانه تحول إلى نكتة في الأوساط السياسية الى درجة دفعت به للقول « أنا ماكينة لصنع الزلات اللفظية».

ولكن بايدن يدرك ايضا ان كلام الرئيس الامريكي، هو أيضا رئيس الكلام، حتى ولو ادلى به الرئيس الامريكي بشكل اعتباطي، ولذل فانه قال خلال حملته الانتخابية الاخيرة « كلمات الرئيس هامة.

فهي قادرة على تحريك الاسواق (المالية) وقادرة على ارسال رجالنا ونساؤنا الشجعان الى الحرب. وقادرة ايضا على تحقيق السلام».

وكلمات الرئيس بايدن التسعة في بولندا – مقصودة أو ارتجالية – ترددت اصداؤها في جميع انحاء العالم،

> عدم وجود استراتيجية لتغيير نظام موسكو، لن تغير من حقيقة صعوبة التعامل معها

وان تركزت الانظار على كيفية قراءتها من قبل الرئيس المقصود بها : فلاديمير بوتين.

الرئيس بوتين، المعزول عن العالم وخاصة خلال السنتين الماضيتين بسبب جائحة كورونا، لا يثق بنوايا واشنطن وغيرها من العواصم الاوروبية، وسوف يرى في كلام بايدن تعبيرا صادقا عن ما يكنه بايدن في اعماقه تجاه الرئيس بوتين. صحيح انه لا توجد استراتيجية امريكية لتغيير النظام في روسيا، لان تطبيق مثل هذه الاستراتيجية شبه مستحيل. وحتى تلك الانظمة التي تعتبرها واشنطن مارقة مثل الانظمة الحاكمة في ايران وفنزويلا وسوريا وكوريا الشمالية والتي فرضت عليها الحكومات الامريكية المتعاقبة عقوبات قاسية للغاية، لا تزال باقية، وواشنطن لم تعتمد أي استراتيجية عملية للإطاحة بها لإدراكها لصعوبة تحقيق مثل هذه الامنية، وان كانت هذه الامنية موجودة في اذهان أكثر من مسرول امريكي.

الرئيس بوتين الذي تبين تصرفاته وخطبه الاخيرة عمق شعوره بالبارا نويا و ايمانه بنظريات المؤامرة ضد وضد روسيا والذي يتصرف وكأنه ضحية لحملة دعائية غربية لتشويه سمعته، سوف يرى في كلمات بايدن المعدودة تأكيدا جديدا لمخاوفه وشكوكه.

عدم وجود استراتيجية امريكية لتغيير النظام في موسكو، لن تغير من حقيقة صعوبة او حتى استحالة التعامل مع موسكو بعد توقف الحرب، او بعد أي انسحاب روسي مستقبلي من أوكرانيا، طالما بقي بوتين الذي وصفه بايدن بالبلطجي والجزار وتمنى الاطاحة به، موجود في السلطة في الكرملين.

المسؤول الامريكي السابق ريتشارد هاس ورئيس مجلس العلاقات الخارجية الحالي، انتقد كلمات بايدن واشار الى انه يجب ان تكون هناك أولويتين الان: «انهاء الحرب وفقا لنتائج تقبلها أوكرانيا، وتفادي أي تصعيد من قبل بوتين. وهذه العبارة (لبايدن) تتنافى مع هذين الهدفين».

كلمات بايدن التسعة، تبدو نافرة في سياق مخاوف بعض المحللين الاستراتيجيين في واشنطن الذين يقولون ان بوتين لن يقبل بهزيمة روسيا في حربها ضد أوكرانيا، لان ذلك سيكون مهينا له ولروسيا بالمطلق. ولذلك فانه يمكن ان يجازف بتصعيد الحرب وربما استخدام اسلحة كيماوية بشكل محدود ومصمم لزج حلف الناتو في القتال وارغامه على الرد وبشكل محدود ضد أي استفزاز روسي، على ان يتبع مثل هذه المواجهة المحدودة الى تسوية سياسية تسمح لبوتين بالقول انه دخل في مواجهة مع حلف الناتو، وتوصل بعدها الى تسوية معه للتغطية على الاداء الكارثي لجيشه الغارق في الوحل الأوكراني.

*موقع فضائية «الحرة»الامريكية

الاتجاهات العالمية والشرق أوسطية في الربع الثاني من العام 2022

*مركز ستراتفور

ذكر موقع «ستراتفور» الأمريكي في توقعاته بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ قد يشهد توقيع الاتفاق النووي مع إيران، لكن ذلك لن يكون له تأثير كبير على التوترات الإقليمية.

كما يرى مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية أن الحرب الروسية الأوكرانية ستلقي بظلالها على سلوك تركيا في التعامل مع منافسيها الإقليميين، وسلوك حلفاء الولايات المتحدة في الخليج، وتفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان، وكذلك الأزمة السياسية في ليبيا.

وفيما يلي توقعات «ستراتفور» بشكل تفصيلي للاتجاهات العالمية ومنطقة الشرق الأوسط في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢.

الاتفاقية النووية الإيرانية لن تغير الكثير

من المرجح أن تتوصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق لاستئناف الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة لعام ٢٠١٥، لكن التوترات الإقليمية ستستمر.

وستسمح الاتفاقية لإيران زيادة صادراتها النفطية إلى ١/٥ مليون برميل في اليوم، ما يدعم سوق النفط العالمية ويعطي إيران حافزا لعدم استهداف المصالح الأمريكية.

وبالرغم أن الاتفاقية ممكنة، فلا تزال هناك عوائق مهمة يمكن أن تعرقل المفاوضات. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في النصف الأول من الربع، فسيصبح التصعيد أكثر ترجيحًا بسبب المخاوف الغربية من تقدم البرنامج النووي الإيراني بسرعة قد تصل بها إلى مرحلة اللاعودة.

ومن المرجح أن يشمل أي تصعيد قيام إيران ووكلائها باستهداف البنية التحتية للنفط والسفن التجارية في الشرق الأوسط. وبغض النظر عما إذا كانت هناك اتفاقية بين إيران والغرب، فستستمر «حرب الظل» بين إيران وإسرائيل، حيث ستظل إسرائيل تركز على برنامج الصواريخ الإيراني ووكلاء إيران في لبنان والعراق وسوريا، وهي قضايا لا تتعامل معها الاتفاقية النووية.

وبالتالي، ستستمر إسرائيل في شن عمليات سرية وعلنية ضد حلفاء إيران لتقويض قدرة طهران على إظهار قوتها بالقرب من حدود إسرائيل.

«أردوغان» يتودد للخارج ويتحدى الداخل

ستحسن تركيا العلاقات مع المنافسين الإقليميين من أجل زيادة تدفقات التجارة والاستثمار، لكن أنقرة لن تقدم تغييرات كبيرة على استراتيجيتها الاقتصادية المحلية ما لم تتدهور الظروف السياسية بشكل كبير.

ويستمر التضخم المتصاعد وضعف الليرة والتداعيات الاقتصادية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا في إضعاف اقتصاد تركيا، ما أدى إلى تقويض الدعم العام لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم الذي يستعد لانتخابات يونيو/ حزيران ٢٠٢٣.

ومع ذلك، سيواصل الرئيس «رجب طيب أردوغان» نهجه في النمو المعتمد على تقليل سعر الفائدة. وبفضل سيطرته على البنك المركزي، فإن «أردوغان» لديه نفوذ على السياسة الاقتصادية، لذلك ستقود حساباته الإستراتيجية الاقتصادية للبلاد.

ومن المرجح أن تستمر تركيا في تحسين العلاقات مع المنافسين السابقين من اليونان إلى إسرائيل والسعودية على أمل أن يسفر هذا النهج الدبلوماسي عن زيادة الاستثمار والتجارة بشكل يخفف الأزمة الاقتصادية في الداخل.

وتحقيقا لهذه الغاية، من المحتمل أن تحاول تركيا أيضا الحفاظ على الحياد في الحرب الروسية الأوكرانية بالنظر إلى مخاوفها بشأن الآثار الاقتصادية في حالة خفض روسيا صادرات الطاقة والغذاء إلى تركيا.

لكن هذا الحياد سيتعرض لضغوط من حلفائها في الناتو، وقد ينتهي إذا تورطت روسيا في استفزازات مباشرة لتركيا مثل الاعتداء على الأصول التركية في البحر الأسود أو سوريا أو القوقاز.

تهديد بالعنف بعد انتخابات لبنان

لن تستطيع انتخابات مايو/أيار في لبنان أن تعالج المأزق السياسي في البلاد بل قد تحفز العنف والهجرة مع زيادة عدد اللبنانيين الذين يفقدون الأمل في قدرة الدولة على التعامل مع الأزمة الاقتصادية.

ولم يتغير نظام الانتخابات الطائفي بشكل كبير، ما يعني أن النتائج قد تكون مماثلة لانتخابات ٢٠١٨. وسيؤدي ذلك إلى بقاء نفس الأحزاب التي لا تهتم بإصلاح السياسات الاقتصادية وتفضل انتظار مساعدات دولية جديدة.

ونتيجة لذلك، من المرجح أن تحدث احتجاجات وإضرابات عامة، ولكن من غير المرجح أن تقنع الطبقة السياسية ببدء مسار إصلاح جدي بالنظر إلى أن الاحتجاجات السابقة لم تفرض تغييرات.

وقد يظهر الغضب العام في شكل عنف واشتباكات طائفية. وقد يؤدي ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية إلى تفاقم هذه الاضطرابات.

ومع الشلل السياسي والركود الاقتصادي، من المرجح أن يتجه أبناء الطبقة المتوسطة للحصول على تأشيرات للخارج، بينما يحاول المهاجرون الأكثر فقرا الإبحار إلى أوروبا، مما يؤدي إلى تفاقم هجرة العقول من البلاد وسحب المزيد من رؤوس الأموال.

عناد حلفاء الولايات المتحدة الخليجيين

ستحاول السعودية والإمارات الاستفادة من مكانتهما كمنتجين كبيرين للنفط في الحصول على تنازلات دبلوماسية من الولايات المتحدة فيما يتعلق بسجلاتهم في مجال حقوق الإنسان والتدخل العسكري في اليمن.

وفي ظل عدم اليقين حول إمدادات النفط في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا وحملة العقوبات الغربية اللاحقة، ستقاوم السعودية والإمارات النقد والضغط الأمريكي.

و من غير المرجح أن تخالف الدولتان اتفاق «أوبك+» من جانب واحد، ومع ذلك ستستفيدان من نفوذهما لتهدئة أسواق النفط مقابل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وتأمين دعمها لتدخلهما في اليمن والصراع ضد إيران ووكلائها الإقليميين.

ومن المرجح أن تقدم الولايات المتحدة دعمًا دبلوماسيًا واستخباراتيًا جديدًا في اليمن،ومن المرجح أن تجري مناقشة صفقات أسلحة أمريكية جديدة لتأمين السعودية والإمارات.

بلد واحدة ورئيسا وزراء

في ليبيا، سيواصل «عبدالحميد الدبيبة» و«فتحي باشاغا» التنافس على الشرعية الدولية والمحلية، وقد يؤدي ذلك إلى اضطرابات في تصدير موارد النفط والغاز في البلاد.

ويحاول رئيسا الوزراء السيطرة على المؤسسات الاقتصادية والحكومية في ليبيا، بما في ذلك شركة النفط الوطنية.

ويمكن أن يعطل مؤيدو «باشاغا» صادرات ليبيا النفطية إذا لم يتنح «الدبيبة»، ما قد يؤدي إلى تدهور سوق النفط.

وإذا حاول «باشاغا» الإطاحة بالحكومة في طرابلس، فقد يندلع العنف في العاصمة بين الميليشيات المتنافسة.

اتجاهات عالمية

كشف تقرير ستراتفور عن عدد من الاتجاهات المتوقعة عالمياً، والتي يمكن بيانها في عدد من النقاط، وذلك على النحو التالي:

١- زيادة العزلة الروسية مع استمرار الحرب الأوكرانية:

وفقاً للتقرير فإن الحرب المستمرة في أوكرانيا ستزيد عزلة روسيا الاقتصادية والسياسية عن بقية العالم، لا سيما مع تزايد الخسائر في صفوف المدنيين، حتى لو أسفرت المفاوضات عن وقف إطلاق النار، فإن العقوبات الغربية المؤثرة على روسيا ستظل سارية لفترة طويلة قادمة، وسيستمر خروج الشركات الغربية منها، كما أن من غير المرجح أن تتراجع الشركات التي تغادر روسيا عن قرارها على المديين القصير والمتوسط.

٢- مساعدات غربية لأوكرانيا وانقسام حول ملف الغاز:

بحسب التقرير، ستحافظ دول الناتو على مستوى عالٍ من المساعدة العسكرية لأوكرانيا، لكنها ستمتنع عن اتخاذ خطوات قد تؤدي إلى مشاركتها المباشرة في الصراع، مثل فرض منطقة حظر طيران في أوكرانيا، لكن من غير المُرجَّح أن تنتشر الحرب في أوكرانيا إلى أجزاء أخرى من العالم. ومع تقدُّم الهجوم الروسي وتزايد الخسائر في صفوف المدنيين، ستعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو على تصعيد عقوباتها ضد روسيا، لكن الاختلافات في الاعتماد على النفط الروسي وواردات الغاز الطبيعي ستؤدي إلى إبقاء الاتحاد الأوروبي والغرب في حالة انقسام بشأن تنفيذ عقوبات شاملة تستهدف صادرات النفط والغاز الطبيعي الروسية.

٣- بقاء الدعم الصيني لروسيا على مستوى الخطاب:

وفقاً للتقرير، ستحتفظ الصين بالدعم الخطابي لروسيا، وستواصل العديد من الشركات الصينية عملياتها في روسيا، لكن من غير المرجح أن تنتهك البنوك الصينية الكبرى والشركات الوطنية العملاقة العقوبات الغربية والأمريكية؛ لتجنُّب الأضرار الاقتصادية المباشرة على بكين. ومع ذلك، ستنظر موسكو إلى الشركات الصينية على أنها بديل للمستثمرين الغربيين. ويمكن للشركات الصينية توسيع نطاقها في روسيا والسيطرة على الأصول أو الانخراط في المشاريع التي تتركها الشركات الغربية وراءها.

٤- ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة التضخم العالمي:

ذهب التقرير إلى أن من شأن الصراع الدائر في أوكرانيا أن يؤدي إلى تضخم أسعار الغذاء والأسمدة والطاقة؛ ما يؤدي إلى زيادة تقويض التعافي الاقتصادي العالمي، ويضر بالفقراء بدرجة أكبر. وعلى الرغم من العقوبات الغربية التي تستثني الطاقة والمنتجات الزراعية الروسية إلى حد كبير، فإن الصراع في أوكرانيا سيؤدي إلى استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢؛ حيث تتجنب الشركات الغربية الكبرى بعض مشتريات النفط الخام الروسي، كما تقيد روسيا صادرات بعض المواد الخام، مثل الأسمدة. وعليه فإن فمن المتوقع أن يظل سعر خام

برنت القياسي فوق ١٠٠ دولار للبرميل لمعظم الربع الثاني، وستؤدي أسعار السلع المرتفعة إلى مزيد من الضغط على البنوك لمواصلة رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم. ولكن من المرجح أن يؤخر البنك المركزي الأوروبي مثل هذا القرار حتى وقت لاحق من العام؛ بسبب النمو الاقتصادي الضئيل في منطقة اليورو.

٥- تعميق الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية:

وفقاً للتقرير، سيؤدي ارتفاع أسعار الضروريات الأساسية إلى إجبار العديد من الحكومات على الاستجابة بإعفاءات ضريبية أو برامج إنفاق اجتماعي -على حساب عجز مالي شديد العمق- من أجل تعويض الألم المالي الذي تعاني منه الشرائح الأفقر في مجتمعاتها وإلا ستخاطر باندلاع الاحتجاجات ضدها. وفي الوقت الذي تستطيع فيه بعض الحكومات الغربية تحمل مثل هذه البرامج، فإن البلدان الناشئة والنامية التي تتحمل حكوماتها ديوناً كبيرة مقومة بالدولار الأمريكي، ستواجه المزيد من الصعوبة في توسيع برامج الإنفاق الاجتماعي. وبالنسبة إلى البلدان التي تواجه تحديات مالية مثل تركيا ومصر وغانا وإثيوبيا، فإن الحرب الأوكرانية ستؤدي إلى تفاقم أوضاعها الاقتصادية، وقد تؤدي إلى احتجاجات اجتماعية ومزيد من أزمات الديون.

٦- تصاعد المخاطر السيبرانية في أوروبا وأمريكا الشمالية:

بحسب التقرير، سيؤدي الصراع في أوكرانيا إلى تزايد المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني في أوروبا، وستقوم مجموعات القرصنة المرتبطة بروسيا بهجمات ضارة على أوكرانيا؛ ما يُبقي خطر تأثير تلك الهجمات على المنظمات الغربية التي تعمل على نحو وثيق مع نظرائها الأوكرانيين. ومع استمرار الصراع في أوكرانيا واستمرار العقوبات الغربية، سيزداد خطر استهداف مجموعات القرصنة المرتبطة بروسيا ارتباطاً مباشراً المنظمات الأمريكية والغربية للانتقام من العقوبات.

٧- تتبنى الدول الغربية استراتيجيات "العيش مع كورونا":

يرى التقرير أنه نظراً إلى استمرار انخفاض عدد الحالات والاستشفاء من متحور أوميكرون في معظم البلدان الأوروبية، ستعمل الحكومات على تسريع استراتيجيات "التعايش مع كورونا"، بما في ذلك لجوء معظم الدول الغربية إلى إزالة قيود الوباء، لكن ذلك قد يؤدي إلى موجات انتشار جديدة للفيروس وإن لم تكن بسرعة انتشار "أميكرون"، لكنها قد تكون أكثر خطورة. وعلى الجانب الآخر من العالم فإن دول شرق وجنوب شرق آسيا، ستواجه المزيد من التحديات في تبني استراتيجية التعايش مع كورونا، حتى إذا اتخذت الصين خطوات نحو تخفيف استراتيجيتها الخالية من الفيروس، فإن الدولة ستتعامل مع تفشي الأمراض المحلية التي ستكافح لاحتوائها؛ ما قد يؤدي إلى العودة إلى عمليات الإغلاق مرة أخرى.

اتجاهات آسيا والباسيفيك

أشار التقرير إلى عدد من الاتجاهات المتوقعة على صعيد إقليم آسيا والباسيفيك، خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، وهو ما يمكن إلقاء الضوء عليه في النقاط التالية:

١- توتر محتمل ببحر الصين الجنوبي على خلفية إمدادات الطاقة:

بحسب التقرير، قد تؤدي سياسة الصين المستمرة لاحتواء انتشار فيروس كورونا المستجد إلى إعادة توطين صناعاتها خارج البلاد، في حين أن دفعها لتأمين إمدادات الطاقة قد يؤدي إلى تفاقم التوترات في بحر الصين الجنوبي. وستعمل بكين ببطء على تخفيف قيود رأس المال العقاري، في محاولة لاستعادة الاستثمار في الأصول الثابتة، لكن الإيرادات القطاعية والاستثمار الأوسع في الأصول الثابتة ستظل منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة على الرغم من استثمارات البنية التحتية المتجددة التي تقودها الدولة؛ ما يضر بالنمو الاقتصادي ويضر بفرص الحزب الشيوعي الصيني في تحقيق هدفه الطموح لنمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ٥٫٥٪.

٢- لجوء الصين إلى دول آسيوية لتعويض الواردات الروسية:

وفقاً للتقرير، ستسعى الصين إلى إيجاد مصادر جديدة للطاقة والغذاء والمواد الخام عقب العقوبات الغربية على روسيا. وقد يؤدي هذا إلى زيادة عائدات الدولة لمُصدِّري السلع الآسيوية، مثل إندونيسيا وميانمار، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى صدام بحري غير مقصود بين الصين وفيتنام والفلبين وإندونيسيا؛ حيث تعمق الصين استكشافاتها من النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي. وستدفع العزلة الدبلوماسية للصين الناجمة عن دعمها الضمني لروسيا في الحرب الأوكرانية، إلى مضاعفة بكين جهودها لتعزيز الشراكات التجارية وتسوية النزاعات مع شركاء الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين بالمنطقة.

٣- عدم تأثر تحالفات واشنطن بالجولات الانتخابية المرتقبة:

بحسب التقرير، فإن الجولات الانتخابية المرتقبة في دول المنطقة، من شأنها أن تختبر التحالف الأمني الأمريكي مع تلك الدول، لكن من غير المرجح أن تؤدي تغييرات القيادة في كوريا الجنوبية وأستراليا والفلبين إلى اضطرابات جذرية في التعاون الأمني مع الولايات المتحدة، كما أن التحولات الدقيقة في التوازن مع الصين ممكنة. ومن المرجح أن تتجه حكومة كوريا الجنوبية الجديدة إلى تبني علاقات أكثر دفئاً مع اليابان، كما أن من المرجح أن يحافظ الثنائي المتنافس في الفلبين على موقف الرئيس الحالي رودريجو دوتيرتي المريح للولايات المتحدة تجاه الصين بشأن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي والاستقطاب بين بكين وواشنطن. أما إذا فاز حزب العمال في الانتخابات الفيدرالية الأسترالية القادمة، فيمكن أن تنتهج أستراليا استراتيجية تجارية أكثر توازناً تجاه بكين.

٤- تصعيد تجارب كوريا الشمالية النووية الصاروخية:

من المرجح، وفقاً للتقرير، أن تستمر كوريا الشمالية في تصعيد اختباراتها النووية الصاروخية، إضافةً إلى تطوير ترسانتها من الأسلحة التقليدية، وتوسيع خياراتها للاستجابات غير النووية للتهديدات الأمنية لشبه الجزيرة الكورية، بما يمكن أن يغير أهداف الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في المفاوضات للتركيز على الحد من التسلح بدلاً من نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من الاختبار المستمر، فإن القدرات التقليدية الجديدة لا تعني زيادة احتمال هجوم كوري شمالي على كوريا الجنوبية أو الولايات المتحدة على المدى القصير.

٥- تعقيد تعافي الآسيان لعدم اليقين في سلاسل التوريد:

بحسب التقرير، ستؤدي الحرب في أوكرانيا، والاختلافات العالمية حول سياسات التعامل مع الجائحة وتقلبات أسواق السلع، إلى دفع سلسلة التوريد وعدم اليقين بشأن النمو الاقتصادي في شرق آسيا، وخاصةً جنوب شرق آسيا؛ ما يُعقِّد انتعاش التصنيع، كما قد تعوق الحرب التدفُّقات العالمية لمدخلات صناعة التكنولوجيا؛ ما يعرقل خطط الحكومات الآسيوية لتوسيع إنتاج الرقائق وتعزيز قدرات التصنيع، وتحسين الاكتفاء الذاتي التكنولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي استمرار ارتفاع أسعار الوقود أيضاً إلى إضعاف انتعاش التصنيع الوطني في تلك المنطقة، في حين سيؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الخام إلى تعميق الاضطراب الاقتصادي في بعض الدول، كما قد يؤدي ارتفاع أسعار الوقود بحكومات دول جنوب شرق آسيا إلى النظر في تحديد سقف الأسعار ودعم الوقود؛ ما يزيد فرص التغيير السياسي عبر الاضطرابات الانتخابية، ويزيد الاضطرابات المتصاعدة بالفعل في بعض الدول وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي.

اتجاهات أوروبا

وعلى صعيد القارة الأوروبية، كشف التقرير عن عدد من الاتجاهات المتوقعة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، وهو ما يمكن تناوله فيما يأتي:

١- بقاء مستويات الإنفاق العام المرتفعة في أوروبا:

وفقاً للتقرير، ستعمل المؤسسات الأوروبية والحكومات الوطنية في دول القارة، على زيادة الإنفاق العام للتعامل مع أزمة الطاقة العالمية والحرب في أوكرانيا. وسيضمن هذا استمرار النمو الاقتصادي، لكنه يساهم أيضاً في زيادة التضخم ويزيد مخاطر أزمة الديون. وستخفف المفوضية الأوروبية من تنفيذ قواعد الاتحاد الأوروبي بشأن مساعدات الدول؛ حتى تتمكن الحكومات الوطنية من مساعدة الشركات التي تأثرت سلباً بارتفاع أسعار الطاقة والعقوبات المفروضة على روسيا وتصاعد عدم اليقين الجيوسياسي.

٢- تجدد النقاش حول إصلاح الديون السيادية الأوروبية:

بحسب التقرير، سيؤدي تصاعد حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي إلى إعادة تنشيط النقاش حول إذا ما كان يجب إصلاح الديون السيادية للاتحاد الأوروبي وقواعد العجز المالي المعروفة باسم ميثاق الاستقرار والنمو، في حين أن الإصلاح الجذري للاتفاقية أمر غير مرجح بسبب مقاومة حكومات أوروبا الشمالية، لكن التحديات الاقتصادية المتزايدة للقارة ستُفسح المجال لحل وسط للسماح باستبعاد بعض مجالات الإنفاق –وخاصةً الإنفاق على الطاقة والدفاع– من حسابات ديون الدولة أو عجزها، بيد أن ذلك التوجه سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم؛ ما سيُعيد إشعال الجدل داخل البنك المركزي الأوروبي حول إذا ما كان ينبغي رفع أسعار الفائدة أسرع مما كان متوقعاً. وستؤدي هذه الإجراءات أيضاً إلى عجز مالي مرتفع بدرجة واسعة، ومستويات ديون سيادية يمكن أن تؤدي إلى أزمات مالية في المستقبل.

٣- دفع أوروبا باتجاه تنويع مصادر واردات الطاقة:

بحسب التقرير، سيتبنَّى الاتحاد الأوروبي إجراءات لتسريع تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن روسيا، لكن العملية ستكون غير متساوية، وستستمر إلى ما بعد ربع السنة الثاني من عام ٢٠٢٢. وسيبدأ الاتحاد الأوروبي في تنفيذ خطة لاستبدال عشرات المليارات من الأمتار المُكعَّبة من الغاز الطبيعي الروسي، عن طريق زيادة واردات الغاز الطبيعي

المسال وخطوط الأنابيب من مصادر أخرى، ومضاعفة إنتاج الميثان الحيوي، وإجراءات أخرى. ومن المُرجَّح أيضاً أن تعلن الدول الأوروبية عن تدابير لزيادة إنتاج واستيراد الهيدروجين المتجدد، وتسريع إجراءات السماح بمشروعات طاقة الرياح الطاقة الشمسية. وفي غضون ذلك، قد تعلن دول الاتحاد عن خطط لزيادة اعتمادها على الطاقة النووية، في حين أن من المُرجَّح أن يُبطِّئ البعض الآخر من التخلص التدريجي من الفحم. ويمكن أن تُصعِّب هذه التحركات من مهمة الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافه الخاصة بخفض الانبعاثات الكربونية بحلول عام ٢٠٣٠.

اتجاهات أوراسيا

كما كشف التقرير عن عدد من الاتجاهات المحتملة بإقليم أوراسيا، خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، يمكن أن نتناوله في عدد من العناوين؛ وذلك على النحو الآتي:

١- استبعاد التوصل إلى حلول سلمية للأزمة الأوكرانية:

بحسب التقرير، فإن الأهداف الاستراتيجية المختلفة جذرياً لكل من روسيا وأوكرانيا، تعني أن الحل المستدام لصراعهما أمر غير مرجح خلال هذا الربع؛ إذ ستحافظ أوكرانيا على استراتيجيتها في صد الغزو لتكبيد موسكو خسائر كبيرة، فيما ستستمر روسيا في إضعاف الحكومة الأوكرانية تدريجياً لإجبارها على قبول وقف إطلاق النار بشروط موسكو. ومن ثم، من المرجح أن تحتفظ روسيا بسيطرة ميدانية كبيرة في أوكرانيا خلال الربع الثاني من العام الجاري. ويطرح التقرير سيناريو بديلاً؛ أن تقبل كييف صفقة مؤلمة في ظل تنازلات سياسية وإقليمية مرتفعة من أجل إنهاء الحرب. ومن شأن الصفقة تقنين وضع أوكرانيا المحايد والمنزوع السلاح وفقاً للشروط التي تُمليها موسكو إلى حد كبير، كما ستتنازل كييف عن مطالباتها في شبه جزيرة القرم ومنطقة دونباس الشرقية، وفي المقابل ستسمح موسكو للرئيس الأوكراني للبقاء في السلطة واستعادة بعض المناطق شرق أوكرانيا.

٢- تضرُّر روسي من العقوبات الغربية المفروضة عليها:

توقع التقرير أن ينكمش الاقتصاد الروسي كثيرًا في ظل العقوبات القاسية؛ ما يهدد آفاق النمو على المدى الطويل دون أن يتسبب ذلك في تغيير الحكومة أو السياسة الخارجية لموسكو. كذلك سوف تشهد روسيا زيادة كبيرة في التضخم والركود التضخمي؛ حيث تسعى الشركات والمستهلكون إلى تقليل فقدهم القوة الشرائية بدرجة كبيرة.

٣- حدوث انكماش اقتصادي متوقع في آسيا الوسطى:

من المتوقع، وفق التقرير، أن تؤدي الاضطرابات الاقتصادية الروسية إلى تحقيق انكماش اقتصادي في آسيا الوسطى؛ ما سيؤدي إلى تفاقم مخاطر الاضطرابات الاجتماعية، وهو ما يأتي في ظل اعتماد اقتصاديات دول آسيا الوسطى بدرجة كبيرة على موسكو. وتوقع التقرير أن تتضرر قرغيزستان وطاجيكستان بوجه خاص من تلك التطورات السلبية.

اتجاهات الأمريكتين

وعلى صعيد الأمريكتين، ألقى التقرير الضوء على الاتجاهات المتوقعة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، وهو ما يمكن إلقاء الضوء عليه في النقاط الآتية:

١- اضطرابات في البرازيل نتيجة ارتفاع الأسعار:

لفت التقرير إلى أنه كرد فعل على ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، سوف تشهد البرازيل المزيد من الإضرابات العمالية

المتكررة والاضطرابات الاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي؛ ما سيعزز قلق المستثمرين بشأن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وكذلك سيكون المستثمرون قلقين حول مشاركة الدولة على نحو متزايد في الاقتصاد.

٢- دعم خطط الحكومة لإصلاح قطاع الكهرباء بالمكسيك:

لفت التقرير إلى أنه من غير المُرجَّح أن يكون تحالف المعارضة متعاوناً قبل الخامس من يونيو (موعد الانتخابات الإقليمية في بعض الولايات)، إلا أنها ستكون أكثر انفتاحاً على دعم خطط الحكومة لإصلاح قطاع الكهرباء في البلاد مقابل الحصول على دعم الحكومة في قضايا أخرى بعد الانتخابات.

٣- دعم صندوق النقد للأرجنتين في ظل ارتفاع الأسعار:

بحسب التقرير، فإن من المرجح أن يؤدي دعم صندوق النقد الدولي وإيرادات الصادرات الزراعية إلى استقرار الاقتصاد الأرجنتيني مؤقتاً؛ ما يسمح للنظام بتنفيذ إعانات الغذاء والوقود في ظل التصاعد العالمي للأسعار. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة طفيفة في الاهتمام الاستثماري بالصناعات الاستخراجية، مثل البترول والغاز الطبيعي والليثيوم، التي اجتذبت بالفعل استثماراً أجنبياً ومحلياً برغم مناخ الأعمال السلبي في الأرجنتين بوجه عام.

٤- مساعدة التقارب الأمريكي صناعة النفط في فنزويلا:

وفق التقرير، فقد يؤدي التواصل الأمريكي مع فنزويلا إلى اتفاقية محدودة تسمح بالإعفاءات لمقايضات الديون مقابل النفط، والسماح لبعض الشركات بتعويض خسائرها جزئياً، فيما تسعى واشنطن إلى التخفيف من نقص النفط وارتفاع الأسعار عقب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا. ومن ثم، من المرجح أن تخفف واشنطن نهجها المتشدد السابق المتضمن المطالبة بتغيير النظام في فنزويلا.

اتجاهات جنوب آسيا

أما في جنوب آسيا، فقد كشف التقرير عن عدد من الاتجاهات المتوقعة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢؛ وذلك على النحو الآتي:

١- تضرر الاقتصاد الهندي مع ارتفاع معدل التضخم:

بحسب التقرير، سوف تمتنع الحكومة الهندية عن تنفيذ إصلاحات جوهرية، وهو قرار يمكن أن يقوض النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ويأتي ذلك من جراء تداعيات الأزمة الأوكرانية، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة؛ ولذا سوف يتجنب الحزب الحاكم تنفيذ إصلاحات اقتصادية مثيرة للجدل، مثل قطاعَي الزراعة والكهرباء؛ من أجل تفادي الاضطرابات الاجتماعي. ومن جانب آخر، سوف تستمر المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الهند وأستراليا، ومن الممكن إبرام صفقة تجارية مؤقتة خلال الربع الثاني بين البلدين.

٢- تعمُّق حالة عدم اليقين السياسي في باكستان:

وفق التقرير، ستؤدي حالة عدم اليقين السياسي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في باكستان، وتقليص مساحة التوافق مع صندوق النقد الدولي وتدهور مناخ الأعمال، ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط والسلع إلى إجبار الحكومة على تنفيذ برامج دعم ومساعدات إضافية للأسر ذات الدخل المنخفض والقطاع الصناعي؛ ما سيؤدي إلى عجز

مالي مرتفع بشكل واسع. وأمنياً، من المُرجَّح أن تسعى باكستان إلى الحفاظ على علاقتها مع حكومة طالبان؛ من أجل تجنب انتشار عدم الاستقرار المحتمل من أفغانستان إلى باكستان، مع توقعات باستمرار الهجمات المحتملة من جانب الجماعات المسلحة في باكستان.

٣- استمرار حالة عدم الاستقرار في أفغانستان:

بحسب التقرير فإن تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية واستمرار الانقسام داخل طالبان كلها، معطيات تعزز تفاقم حالة عدم الاستقرار في أفغانستان خلال الربع المقبل. ومن المرجح أن تستمر طالبان في السعي نحو تحقيق توازن بين التوقعات والمصالح الداخلية والأجنبية، مع مساعٍ لتوحيد الصفوف في جميع أنحاء البلاد، ولكن من شأن استمرار انتهاكات طالبان أن تدعم عدم ثقة المجتمع الدولي بالحركة. ومن جانب آخر، من المرجح أن تسعى طالبان إلى الحد من التوترات المتعلقة بالحدود الأفغانية الباكستانية خلال الربع المقبل.

اتجاهات إفريقيا جنوب الصحراء

كذلك، أشار التقرير إلى عدد من الاتجاهات المتوقعة على صعيد إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، وهو ما يمكن إلقاء الضوء عليه في النقاط التالية:

١- اضطرابات محتملة بجنوب إفريقيا رغم عوائد التصدير:

من المرجح أن تستفيد جنوب إفريقيا من ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية، وستضيف صادرات الفحم والذهب وغيرهما إلى فائض الميزانية. ومع ذلك لن تستطيع الحكومة الحفاظ على مستوى عالٍ من الخدمات مثل الكهرباء، وهو ما قد يعزز حالة السخط العام في البلاد، كما ستنعكس أزمة الطاقة العالمية على بيئة الأعمال سلبيّاً، ومن ثم فإن الاضطرابات أمر محتمل خلال الربع المقبل في جنوب إفريقيا.

٢- تصاعد معضلة الأمن بقدر أكبر في القارة الإفريقية:

وفق التقرير، فإنه في حين سيؤدي الانسحاب الفرنسي من مالي إلى ترك فراغ يضر بالأمن الإقليمي، فإن الحرب في أوكرانيا ستحد من النفوذ الأمني والسياسي الروسي؛ ما سيمنح الجماعات المسلحة المحلية فرصة من أجل تعزيز نفوذها، ولن تكون قوات الأمن المالية، على سبيل المثال، قادرة على محاربة الجماعات المتمردة بشكل مستقل. كذلك من المرجح أن تشهد بوركينا فاسو وكوت ديفوار والنيجر وتوجو المزيد من الهجمات العنيفة على قوات الأمن.

٣- استمرار تضرر الوضع الإنساني في إثيوبيا:

لفت التقرير إلى أن الصراع المستمر في تيجراي سوف يؤدي إلى تمديد الأزمة الإنسانية في إثيوبيا وتعطيل جهود الحكومة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن جانب آخر، فإنه إذا بدأت مفاوضات بين الحكومة وقادة تيجراي فإن ذلك سوف يستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما يهدد الإمدادات الإنسانية، وبما يمكن أن يفاقم الوضع الإنساني بدرجة كبيرة.

٤- احتجاجات متوقعة في بعض بلدان القارة:

وفق التقرير، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة يعدد استقرار الاقتصادات الهشة في القارة، وسوف تكافح معظم البلدان الإفريقية للتعامل مع صدمات الأسعار خلال الربع المقبل، وسيؤدي ذلك، في بعض الحالات، إلى احتجاجات مثل كينيا وتنزانيا ونيجيريا، وبما يمكن أن يفاقم انعدام الأمن الغذائي الحالي في بعض تلك الدول.

حازم صاغية:

... عن الاصطفافات العالميّة المحتملة بعد الحرب الأوكرانيّة

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

جوليان بورغر، الكاتب البريطانيّ ورئيس تحرير الشؤون الخارجيّة في صحيفة «الغارديان»، كان أحد الكتّاب الذين تناولوا مؤخّراً دور الحرب الروسيّة على أوكرانيا في رسم اصطفافات دوليّة جديدة. نظريّته، التي صاغ معظمَها على شكل تساؤلات، توحي بانقسام بين الولايات المتّحدة وحلفائها الغربيّين وبين باقي العالم غير الغربيّ.

هذا الانقسام فيه ما هو جغرافيّ وما هو سياسيّ وآيديولوجيّ، لكنْ لا الجغرافيّ مكتمل ولا السياسيّ والآيديولوجيّ. الجغرافيّ فيه يسهّل تقديم الانقسام كـ «حرب حضارات» بموجب ثنائيّة the West and the rest الشهيرة. أمّا السياسيّ والآيديولوجيّ فيه فيسهّلان تقديمه كـ «حرب إرادات» أو «حرب مصالح».

في ما خصّ الجغرافيّ، بدا واضحاً، مع تصويت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة قبل أيّام، أنّ الدول الحاسمة في تأييد روسيا هي بيلاروسيا وكوريا الشماليّة وسوريّا وإريتريا. ثلاث من هذه الدول غير أوروبيّة وواحدة (بيلاروسيا) قليلة الأوروبيّة. لكنّها أيضاً تلتقي كلّها على نمط في الحكم يشبه النمط الروسيّ ولا يربطه غير العداء والقطيعة بالنمط الأوروبيّ – الامريكيّ الشماليّ.

في ما خصّ السياسيّ والآيديولوجيّ، لوحظ أنّ الدول غير الأوروبيّة وغير الامريكيّة الشماليّة التي تجاوزت تأييد أوكرانيا إلى المشاركة في فرض العقوبات على روسيا، هي: اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبيّة ونيوزيلندا. كلّ تلك البلدان، وهي آسيويّة ونصف آسيويّة، تعتمد النمط المعمول به في أوروبا الغربيّة والولايات المتّحدة، أي ذاك الديمقراطيّ البرلمانيّ.

الصين، في هذا السياق، هي التوكيد الأكبر على دقّة

اصطفاف جغرافيّ وسياسيّ – آيديولوجيّ كهذا: بلد آسيويّ ضخم ورافض بعناد للديمقراطيّة الغربيّة في وقت واحد. الهند، في المقابل، هي مصدر التشكيك الأكبر برسم هذا الاصطفاف على تلك الصورة: بلد آسيويّ ضخم وديمقراطيّ في آن معاً. الهند لا تتعاطف مع روسيا فحسب، بل تعمل على إنشاء ميكانيزم تجاريّ يعتمد عملتي الروبل والروبي كي يساعد موسكو على تجنّب العقوبات المدولرة.

هنا ننتبه إلى وجه آخر من أوجه النزاع الروسيّ – الغربيّ: إنّه نزاع الشعبويّة القوميّة والعولمة. فالشعبويّة القوميّة، ومن خلال الحرب الأخيرة، نجحت في البرهنة على هشاشة العولمة، وعلى إمكانات تعطيلها. وأغلب الظنّ أنّ نقص العدالة في توزيع الاقتصاد المعولم وسّعَ رقعة الكتل الكارهة للولايات المتّحدة، والتي يُصرف كرهها هذا تأييداً لروسيا «التي تكسر القطبيّة الواحدة» وغضباً على أوكرانيا.

على أيّ حال، من المتوقّع أن ينتشر ويتصاعد هذا التأويل «الحضاريّ» المستند إلى تقسيمات جغرافيّة عامّة وأوّليّة. بعض ما يساعد على انتشار التأويل المذكور المقارنةُ بخريطة الانقسام إبّان الحرب الباردة: يومذاك وجد «الجبّاران» الامريكيّ والسوفياتيّ مواقع كثيرة مؤيّدة لهما في القارّات الست، وذلك لأسباب مختلفة. مثل هذا لا يصحّ اليوم، أو لا يبدو ظاهريّاً أنّه كذلك.

أحد الأسباب التي تقف وراء هذا التحوّل هو انكفاء الولايات المتّحدة في العقدين الأخيرين عن مناطق من العالم على رأسها الشرق الأوسط. التجرّؤ الإيرانيّ عليها وتمكّن بشّار الأسد من البقاء في سلطته والانسحاب من أفغانستان أقنعت الكثيرين بأنّ نهاية الزعامة الامريكيّة باتت على الأبواب.

مع هذا كلّه يبقى هناك عامل لم يُحسب بالدقّة التي يستحقّها: صحيح أنّ العولمة هشّة، كما سبقت الإشارة، لكنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّ تلك الهشاشة عادمة لكلّ قوّة. قوّة العولمة ينبغي عدم الاستهانة بها أيضاً. هذا قد يفسّر ما يعتبره البعض أحجيةً في الموقف الصينيّ، أو على الأقلّ تردّداً وتعثّراً. ذاك أنّ تجارة الصين مع الولايات المتّحدة وبلدان أوروبا الغربيّة تفوق، بلا أيّ قياس، مصالحها الاقتصاديّة مع روسيا التي سيتعاظم فقرها.

أمّا الهند فكثيرون هم الذين يشكّكون في قدرتها على الاحتفاظ مدّة طويلة بموقفها الحاليّ. فالصداقة السوفياتيّة – الهنديّة التي نشأت في عهدي جواهر لال نهرو ونيكيتا خروتشوف كانت وثيقة الصلة بسياسات التصنيع السريع التي اعتبرها نهرو العلاج الأنجع لفقر الهند. هذا بدوره صار من الماضي.

> **الشعبوية القومية، ومن خلال الحرب الأخيرة، نجحت في البرهنة على هشاشة العولمة**

يضاف إلى ذلك أنّ العلاقة الروسيّة – الصينيّة الحاليّة تقلق الهنود وقد تنفّرهم وتحملهم على تغيير تموضعهم. وللتذكير، فإنّ تلك الصداقة السوفياتيّة – الهنديّة تلازمت أيضاً مع تصاعد الخلاف بين موسكو وبكين، خصم الهند الأكبر. هذا ما اختلف اليوم. كذلك كانت باكستان، خصم الهند الأصغر، مرعيّة من بكين وواشنطن على السواء، ما عزّز الاندفاع باتّجاه موسكو.

وعلى العموم سيكون من التبسيط والتسرّع القول إنّه «صدام حضاريّ» أو «منافسة حضاريّة»، ولو كانت بعض العلامات توحي بذلك. يكفي أنّ الحديث عن الصين والهند وحدهما، في وضعهما الرجراج والمفتوح على الاحتمالات، يطال أكثر من ثلث سكّان المعمورة. فكيف إذا خرجت روسيا مهزومة من مغامرتها، وسقطت بالتالي الأوهام المعلّقة عليها كطرف يكسر الأحاديّة القطبيّة ويكون مرجعاً للتقليد؟

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk